



جامعة الموصل

كلية الآداب

قسم التاريخ

موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق
الأوسط " إيران والعراق أنموذجاً " (2001-2011)
دراسة تاريخية

أحمد محمد حسن جاسم المعماري

رسالة ماجستير

التاريخ/التاريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم عبدالرزاق صالح

موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق
الأوسط " إيران والعراق أنموذجاً" (2001-2011)
دراسة تاريخية

رسالة تقدم بها

أحمد محمد حسن جاسم المعماري

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في التاريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم عبدالرزاق صالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْعَظِيمِ

سورة الإسراء

الآية 85

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "إيران والعراق إنموذجاً" (٢٠٠١ - ٢٠١١) دراسة تاريخية) قد جرت تحت إشرافي في قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ .

التوقيع :

الاسم : أ. د. هاشم عبد الرزاق صالح

التاريخ : ٢٠٢٥/١٠/٥

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بان هذه الرسالة الموسومة بـ (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "إيران والعراق إنموذجاً" (٢٠٠١ - ٢٠١١) دراسة تاريخية) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير اللغوية.

التوقيع :

الاسم : م. د. أروى عيسى محمد داؤد

التاريخ : ٢٠٢٥/١٠/٥

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي والمقوم العلمي، أرشح الرسالة الموسومة بـ (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "إيران والعراق إنموذجاً" (٢٠٠١ - ٢٠١١) دراسة تاريخية) للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم

التاريخ : ٢٠٢٥/١٠/٥

إقرار رئيس قسم التاريخ

بناء على التوصيات المتوفرة، أرشح الرسالة الموسومة بـ (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "إيران والعراق إنموذجاً" (٢٠٠١ - ٢٠١١) دراسة تاريخية) للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. د. محمود صالح سعيد

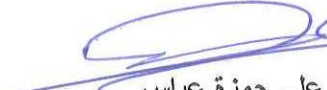
التاريخ : ٢٠٢٥/١٠/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة مناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط "ايران والعراق إنموذجاً" (٢٠٠١ - ٢٠١١) دراسة تاريخية) ، وناقشنا الطالب (احمد محمد حسن جاسم) في محتوياتها، وفيما له علاقة فيها بتاريخ (١٠ / ٩ / ٢٠٢٥) ، فوجدنا أنه جدير لنيل شهادة الماجستير في اختصاص التاريخ الحديث .

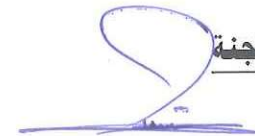
عضو اللجنة

التوقيع : 
الاسم: أ. د. علي حمزة عباس
التاريخ: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٥

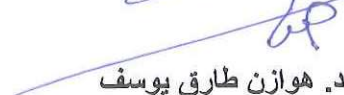
عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع : 
الاسم: أ. د. هاشم عبد الرزاق صالح
التاريخ: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٥

رئيس اللجنة

التوقيع : 
الاسم: أ. د. نسيبة عبد العزيز عبد الله
التاريخ: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٥

عضو اللجنة

التوقيع : 
الاسم: م. د. هوازن طارق يوسف
التاريخ: ٢٠٢٥ / ١٠ / ٥

قرار لجنة كلية الآداب

اجتمع مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل بجلسته ()
(المنعقدة بتاريخ / / ٢٠٢٥ ، وقرر منحه شهادة الماجستير في التاريخ الحديث .

عميد كلية الآداب
أ. د. حاتم فهد هنو
التاريخ: / / ٢٠٢٥

مقرر مجلس الكلية
م. د. أسامة مصباح محمود
التاريخ: / / ٢٠٢٥

الإهداء

بكل حب أهدي جهدي هذا لمن انتظروا هذه اللحظة كثيراً ليفخروا بي، كما افخر بهم وبوجودهم.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل عليّ يوماً بأي شيء، ومن سعى لأجل راحتِي وسعادتي إلى سندي واعظم رجل في حياتي.... أبي الغالي.

إلى الصدر الحنون الذي احتواني كلما كنت بحاجة، إلى من كانت دعواتها تحيطني دائماً، ومن اضاءت بالحب دربي إلى ضلعي الثابت وأماني الأبدي... أمي الحبيبة.

إلى من أشدد عضدي بهم إلى من رسموا على وجهي الابتسامة دائماً، وساندوني بكل حب عند ضعفي، إلى قوتي في الدنيا... أخوتي وأخواتي.

إلى شريكة حياتي ونجاحاتي إلى واحة الحب في هذا الكون إلى الداعم والمشجع لإنجاز هذه الرسالة زوجتي العزيزة.

والى عوضي في الحياة وقرة عيني، الى جبر قلبي وصديقة أيامي وأنيسة روحي، إلى من معها ولدت من جديد، وبها أصبحت أقوى.... ابنتي الغالية.

حباً واعتزازاً.

الباحث

شكروعرفان

الحمد لله الذي انعم عليّ ورزقني أنامل تحمل القرطاس والقلم، ووهبني الصبر في تحصيل العلم والقيم، فما كان من توفيق فمناه وحده (عز وجل). والصلاة والسلام على رسولنا الكريم محمد (ﷺ) وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي القدير، الأستاذ الدكتور هاشم عبد الرزاق صالح، الذي تعلمت منه الكثير، وكان لدقته المعهودة وعلميته المشهودة دور كبير في خروج الرسالة بهذا المستوى، أسأل الله أن يحفظه ويمنحه الصحة والعافية وطول العمر. وأتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم، كل من الأستاذ الدكتور ذاكر محي الدين عبد والاستاذ الدكتور لمى عبدالعزيز مصطفى والاستاذ الدكتور نسيبة عبدالعزيز عبدالله والاستاذ الدكتور اياد علي ياسين والاستاذ الدكتور محمود صالح سعيد والاستاذ الدكتور هاشم عبد الرزاق صالح والاستاذ الدكتور رابحة محمد خضير والاستاذ الدكتور محمد علي عفين والاستاذ المساعد الدكتور صفوان ناظم داود والاستاذ المساعد الدكتور عيسى فاضل نزال والاستاذ المساعد الدكتور مهدي صالح مرعي والاستاذ المساعد الدكتور جمال صلاح الدين، ومن دواعي الوفاء بالجميل أن أتقدم بشكري وتقديري لكل من أمدني بالمصادر والكتب التي تتعلق بالرسالة وفي مقدمتهم الأستاذ المساعد الدكتور ماهر حامد النورة والدكتور فراس محمد الياس والدكتور لقمان سعيد، فلهم مني جزيل الشكر. والشكر موصول إلى زملائي في السنة التحضيرية لما وجدت منهم من تعاون خلال مدة الدراسة.

ولا يفوتني أن أقدم شكري وتقديري للمؤسسات العلمية التي زودتني بالمصادر والدراسات لا سيما المكتبة المركزية في جامعة الموصل والتي لم أستطع أن أحصل على ما كنت أتمنى من المصادر بسبب قلت المصادر التي تتوفر فيها وذلك بسبب ما تعرضت له من دمار وخرق في الفترة المظلمة التي مرت بها محافظة نينوى. والشكر موصول لمكتبة كلية الآداب جامعة الموصل، ومكتبة قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة الموصل، ومكتبة العلوم السياسية - جامعة الموصل، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس.

ووافر شكري وتقديري ومحبي وامتتاني لوالدي العزيزين الذين ما إدخرا جهداً إلا وبذلاه في سبيل مساعدتي لإتمام هذه الرسالة، أسأل الله أن يطيل في عمرهما ويمنحهما الصحة والعافية فلهما مني كل الحب والوفاء والاحترام.

كما لا أنسى من وقف معي وساندني في أحلك الظروف زوجتي العزيزة فلها مني جزيل الشكر والتقدير.

وشكري وامتتاني إلى إخوتي وأخواتي الذين لطالما وقفوا معي وشجعوني وكانوا خير عون لي، واخص بالذكر العامود الثابت في حياتي والداعم والسند لي من شد الله به عضدي

فكان خير معين؛ شقيقي الدكتور ضرار محمد حسن العماري، فله مني كل الشكر والامتنان.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بمناقشة الرسالة وإبداء ملاحظاتهم عليها.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
3-1	المقدمة
19-4	تمهيد: طبيعة السياسة الأمريكية والروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط حتى بداية القرن الحادي والعشرين.
51-20	الفصل الأول عوامل ومحددات السياسة الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط (2011-2001)
34-20	المبحث الأول: المحددات الاقتصادية
43-35	المبحث الثاني: المحددات السياسية
51-44	المبحث الثالث: العوامل والمحددات الاستراتيجية _ الأمنية
86-52	الفصل الثاني الموقف الروسي من السياسة الأمريكية في العراق (2011_2001)
63-52	المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والموقف الروسي منه
55-52	أولاً: مقدمات احتلال العراق (2003_2001)
63-55	ثانياً: الموقف الروسي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003
72-64	المبحث الثاني: الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي (2008_2004)
67-61	أولاً: التطورات السياسية في العراق بعد الاحتلال عام 2003
76-67	ثانياً: الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق
86-77	المبحث الثالث: الموقف الروسي من قرار الانسحاب الأمريكي من العراق (2011_2008)
80-77	أولاً: الاتفاقية الأمنية العراقية-الأمريكية
86-80	ثانياً: الموقف الروسي من الانسحاب الأمريكي من العراق

116-87	<p>الفصل الثالث</p> <p>الفصل الثالث: موقف روسيا من السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2001-2011)</p>
95-87	<p>المبحث الأول: الخلفية التاريخية للبرنامج النووي الإيراني حتى عام 1989 واثرها في تشكيل الموقف الروسي</p>
105-95	<p>المبحث الثاني: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني (1989-2005)</p>
121-106	<p>المبحث الثالث: موقف روسيا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002-2011)</p>
122-121	<p>الخاتمة</p>
133-124	<p>الملاحق</p>
166-134	<p>المصادر</p>
A	<p>Abstract</p>

المقدمة

دخل العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين مرحلة جديدة تمثلت بصعود قوى دولية منافسة للولايات المتحدة كروسيا الاتحادية والصين، وأخذت هذه القوى تبحث عن نفوذ ووجود سياسي واقتصادي لها في مناطق عديدة من العالم، فكانت منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم تلك المناطق التي شهدت تنافساً روسياً أمريكياً في العديد من القضايا السياسية سواء في العراق أو إيران أو غيرهما من دول الشرق الأوسط.

إن أهمية موضوع الدراسة (موقف روسيا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إيران والعراق انموذجاً 2001-2011 دراسة تاريخية)؛ تأتي من أهمية هذه البلدان ودورهما المحوري في سياسة كلٍّ من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، فالعراق ومنذ عام 2003 قد دخل في حقبة جديدة بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة في عام 2003 إذ أصبح تحت نفوذها وسطوتها وبذلك ازاحت النفوذ الروسي الذي كان تتمتع به قبل احتلاله، في حين كانت إيران مسرحاً سياسياً للتجاذب الروسي-الأمريكي فيما يتعلق بالأزمة النووية، والتي كان لروسيا موقفاً مؤثراً منها، في ذات الوقت أثرت العديد من المحددات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بشكل كبير في رسم سياسة كلٍّ من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

تهدف الدراسة الى ابراز الموقف الروسي من السياسة الأمريكية تجاه بلدين مهمين في منطقة الشرق الأوسط؛ ألا وهما العراق وإيران، وكذلك الدور الذي مارسته روسيا تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذان البلدان، وانعكاس ذلك على العلاقة ما بين روسيا والولايات المتحدة.

تتألف هذه الدراسة من تمهيد وثلاث فصول وخاتمة وملاحق، وقد تضمن التمهيد عرضاً تاريخياً سريعاً لطبيعة السياستين الروسية والأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

تناول الفصل الأول عوامل ومحددات السياسة الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين (2001-2011) وتمثلت بالعوامل والمحددات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الأمنية.

أما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة الموقف الروسي والسياسة الأمريكية في العراق ما بين (2001- 2011)، والذي تناول الموقف الروسي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وكذلك الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق في ظل الوجود الأمريكي بين عامي (2004- 2008)، فضلاً عن الموقف الروسي من قرار الانسحاب الأمريكي من العراق (2008- 2011).

أما الفصل الثالث، فقد كُرس لدراسة الموقف الروسي من سياسة الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني في المدة ما بين (2001- 2011)، وتتضمن الانخراط والدور الروسي في البرنامج النووي الإيراني منذ نشأته وحتى عام 2005 وهو العام الذي سبق فرض العقوبات الدولية على إيران، كما تضمن الفصل الموقف الروسي من سياسة الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي عام 2002 وهو العام الذي برزت فيه الأزمة النووية الإيرانية كأزمة دولية وحتى عام 2011 الذي تنتهي به مدة الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة وكانت الرسائل والإطاريح الجامعية من مصادر المعلومات المهمة لجوانب مختلفة من هذه الدراسة، وتأتي في مقدمتها أطروحة الدكتوراه الموسومة (سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق 2003-2010) للباحثة بان فوزي داود الدليمي والمقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين، العراق 2012، والتي قدمت معلومات مهمة عن سياسة الولايات المتحدة في العراق والموقف الروسي منها، كما كانت رسالة الماجستير الموسومة (سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط) للباحث بوالريب محمد الصالح، والمقدمة الى كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 2009، والتي سلطت الضوء على جوانب عدة من سياسة روسيا تجاه العراق وإيران. فضلاً عن الإطاريح والرسائل الأخرى التي افادت الدراسة كثيراً.

واعتمدت الدراسة على العديد من الكتب العربية ومنها كتاب (العلاقات العراقية الروسية 1991- 2011)، لعلي محمد عيدان الجبوري، وكتاب (سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية)، لعبادة محمد التامر، وكتاب (موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم) لنورهان الشيخ، وكتاب (البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية)، لستار جبار علاوي، والتي أغنت الرسالة بالكثير من المعلومات المهمة.

واعتمدت الدراسة على العديد من الصادر الاجنبية سواء الروسية منها أو الانكليزية، ومن المصادر الروسية بحث للكاتب: Подцеруб А.Б. Россия и кризисы вокруг Ирака: история и современность, Вестник Московского государственного военного университета, Выпуск 5, 2010

بودتسروب أ.ب. روسيا والازمات المحيطة بالعراق: التاريخ والحادثة، نشرة جامعة موسكو العسكرية الحكومية، العدد 5، 2010.

الذي أفاد الدراسة بمعلومات هامة، فضلاً عن الكتب الانكليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهمها كتاب (Russia policy in the middle east) للمؤرخ Trenin Dmitri، وكتاب (Occupying Iraq: A History of the coalition provisional Authoriry) للمؤرخ James Dobbins، فضلاً عن كتب أخرى مهمة افادت الدراسة.

وإلى جانب ما سبق اعتمدت الدراسة على العديد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات العربية والاجنبية مثل مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، والمستقبل العربي (بيروت)، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت)، مجلة شؤون الشرق الأوسط (بيروت)، ومجلة دراسات استراتيجية (القاهرة)، ومجلة قضايا سياسية (بغداد)، والتي اغنت الدراسة بمعلومات مهمة.

فيما عدا ما سبق، إعتد الباحث على مصادر ومراجع متنوعة مثبتة بالتفاصيل في قائمة المصادر والمراجع من ضمنها عدد من الصحف.

وفي الختام أضع هذا العمل بين أيدي الأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، وأنا كُلي ثقة بأن ملاحظاتهم وآرائهم العلمية ستسهم في إثراء هذه الرسالة، ولهم كل الشكر والتقدير سلفاً، ومن الله التوفيق.

التمهيد

السياسة الأمريكية والروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط حتى بداية القرن الحادي والعشرين

أولاً: أهمية ومكانة الشرق الأوسط.

ثانياً: طبيعة السياسة الأمريكية_الروسية منذُ الحرب العالمية
الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

أولاً: أهمية ومكانة الشرق الأوسط.

كانت منطقة الشرق الأوسط* منذ أكثر من قرن ولا تزال ساحة لاختراقات وصراعات خارجية، وإن خصوصية منطقة الشرق الأوسط تكمن في كونها مركزاً جغرافياً بشرياً للقارات الكبرى، ويتنازع هذه المنطقة عاملان: الأول، جغرافي، والثاني، بنيوي اقتصادي سياسي عالمي⁽¹⁾؛ إذ تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية العالمية، بحكم موقعها الجغرافي المهم، وما تمتلكه من إرث حضاري كبير⁽²⁾. فهي حلقة الوصل بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أوربا، أفريقيا)، والشمال الشرقي لأفريقيا، فنجد دول المشرق العربي، وإيران ودول الخليج العربي وجزءاً من تركيا تقع في القارة الآسيوية، في حين تقع مصر في القارة الأفريقية⁽³⁾. وقد بين *ماكندر Halford John Mackinder في نظريته (قلب الأرض) وصفاً دقيقاً ومهماً لمنطقة الشرق الأوسط، حينما صور الأرض منطقة ارتكاز أطلق عليها اسم القلب

* الشرق الأوسط: هو مصطلح جغرافي - سياسي يطلق على الإقليم الواقع عند تقاطع قارتي آسيا وأفريقيا ويشمل الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا إضافةً إلى دول غير عربية مثل تركيا وإيران وإسرائيل. وقد ظهر هذا المصطلح في الدراسات العسكرية والسياسية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتبنته لاحقاً الولايات المتحدة، ويُستخدم لوصف منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية كبيرة في العالم. ينظر: بشير هادي عبد الرزاق، الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة السياسة العامة، العدد 11، جامعة بغداد، 2022، ص. 18.

(1) معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 1997)، ص ص 30-31.

(2) خديجة محبوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 إلى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم: د.ت، ص 4.

(3) عبد المنعم مكي، التوافق الاستراتيجي الروسي-الصيني في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة دبلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية: 2017، ص 22.

*هالفورد جون ماكندر: عالم جغرافي وسياسي بريطاني، ولد في مدينة غينزبور البريطانية في 15 شباط 1861، ويُعد من أوائل الذين وضعوا نسقاً تصورياً للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للتحكم، وحاول أن يُقدم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها، وتعد نظرية (قلب الأرض) أول نظرية عامة في الاستراتيجية العامة والقوى العالمية والموسوعة السياسة على الموقع الإلكتروني [https:// H political _ encyclopedia.org](https://Hpolitical.org).

الشمالي والمتمثلة بروسيا، وافترض ان للأرض أيضاً قلباً جنوبياً ويقصد به أفريقيا، ويتصل القلب الشمالي بالقلب الجنوبي عن طريق بلاد العرب والتي في رأيه تمتد من النيل في مصر إلى ما وراء الفرات شرقاً، ومن جبال طوروس شمالاً وحتى خليج عدن جنوباً، وهذه المنطقة هي الشرق الأوسط. وبذلك فان هذه المنطقة تربط بين قلبي الأرض شمالاً وجنوباً⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط تشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات والتي تتمثل في بحر قزوين والبحر الاسود والبحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، كما تتحكم بالعديد من الممرات المائية الدولية، كقناة السويس ومضيق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز⁽²⁾.

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بفعل اكتشاف النفط، حيث عُدَّ اكتشاف النفط متغيراً من المتغيرات الكبرى التي تحكم التنافس بين القوى الكبرى في العالم آنذاك⁽³⁾. فقد أدى ظهور النفط في بعض بلدان الشرق الأوسط الى اندفاع شركات النفط العالمية اليها، وكانت تلك الشركات تمثل حكومات بلدانها⁽⁴⁾، الأمر الذي جعل منطقة الشرق الأوسط مدخلاً مهماً يتيح للقوى الإقليمية والدولية النفاذ الى مناطق أخرى في افريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير عليها⁽⁵⁾.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أصبحت منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق الاقتصادية المهمة في العالم لما تمتلكه من موارد طبيعية لاسيما موارد الطاقة كالنفط والغاز حيث تحتوي على 70% من الاحتياطي العالمي للنفط، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً من

(1) هشام محمود الاقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة "رؤية معاصرة"، مؤسسة الشباب الجامعة، (الاسكندرية: 2008)، ص 41.

(2) صالح، المصدر السابق، ص 14.

(3) قصي عبدالكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية "النفط السوري نموذجاً"، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق: 2010)، ص 30-36.

(4) صالح، المصدر السابق، ص 4.

(5) محمد عربي لادمي، التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، (الجزائر: 2014)، ص 61.

حيث احتياطات الغاز الطبيعي، وتصدر قرابة نصف الإنتاج العالمي منه⁽¹⁾. كل تلك الميزات جعلت منطقة الشرق الأوسط منطقة تنافس مهمة بين الدول الكبرى، ويؤكد تلك الأهمية رينولد نيبور بقوله: " أنه من يسيطر على منابع النفط يسيطر على الشرق الأوسط، ومن يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على العالم"⁽²⁾.

بناءً على ذلك كان لمنطقة الشرق الأوسط تأثيراً بالغاً في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى⁽³⁾. فبالنسبة لأهمية الشرق الأوسط الجيوسياسية لروسيا نجد أن بلدان هذه المنطقة قريبة لها جغرافياً، فتركيا وإيران أقرب دول الشرق الأوسط لروسيا، حيث تمتلك تركيا حدوداً مع دول أوروبا الشرقية، وتشارك مع روسيا في الإطالة على البحر الاسود، أما برياً فتصلها عنها جورجيا. في حين تبعد إيران نسبياً عن روسيا مقارنة بتركيا، وتصلها عنها الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، أما بالنسبة للدول العربية التي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط فلا تمتلك أي حدود برية أو بحرية مشتركة مع روسيا، ولكن يمكن عدها قريبة منها نسبياً، حيث تفصلها كل من جورجيا وإذربيجان وأرمينيا وتركيا وإيران عن أقرب دولتين وهما العراق وسوريا⁽⁴⁾. وقد أدى الموقع الجيوسياسي دوراً في توجه روسيا نحو الشرق الأوسط، إذ تمثل المنطقة خاصرة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتان تمثلان الجوار القريب لروسيا، وتعمل روسيا بكل ما تستطيع من أجل ضمان مصالحها الحيوية فيها⁽⁵⁾.

(1) علاء عبدالحفيظ محمد وميلاد عمر عبدالسلام معتوق، " التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط- العراق، إيران، سوريا- نموذجاً "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 58، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر، حزيران، 2015، ص 218.

(2) نقلاً عن عائشة عمران، التنافس الأمريكي- الروسي في منطقة الشرق الأوسط " سوريا أنموذجاً- 2010-2018"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، (الجزائر: 2019)، ص 14.

(3) ناصيف يوسف حتى، التحول في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1999)، ص 159.

(4) الاقداحي، المصدر السابق، ص 18.

(5) إبراهيم عرفات، " روسيا والشرق الأوسط أية عودة "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، تشرين الأول، 2007، ص 7.

من جانبٍ آخر تسعى الولايات المتحدة الى احتواء روسيا والقوى الكبرى الطامحة للنفوذ في الشرق الأوسط لما تمثله من أهمية كبيرة بالغة، وقد ظهر هذا الاحتواء جلياً منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، فقد كانت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قيام كتلة أور_آسيوية يمكنها أن تهمش الولايات المتحدة الأمريكية وتعرقل مخططاتها في الهيمنة على العالم؛ السبب الأبرز لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد أشار زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski (1977_1981) بصفته مستشار للأمن القومي الأمريكي، إلى أن أورآسيا هي مفتاح السيطرة على العالم وعليها تدور دائماً المعركة الكبرى للهيمنة العالمية⁽²⁾.

ثانياً: طبيعة السياسة الأمريكية -الروسية منذُ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

للتعرف على طبيعة السياستين الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط؛ لا بُد أن نتطرق الى طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً في القرن الماضي كمرحلة متقدمة بين القوتين في تلك الفترة. إذ شهدَ العالم في القرن العشرين وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ظهور نظام عالمي جديد ثنائي القطب على الساحة الدولية، تمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ودخل العالم طيلة الفترة الممتدة ما بين (1947-1991) ما عرف بالحرب الباردة، والتي انقسم فيها العالم الى قسمين، الأول، مجموعة الدول ذات الايديولوجية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني، مجموعة الدول ذات الايديولوجية الشيوعية والنهج الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي⁽³⁾. إذ لم يُقدّر للتحالف الذي عقد بين القطبين أثناء الحرب العالمية الثانية أن يستمر طويلاً، وذلك بسبب الفرق الشاسع بينهما من حيث الاهداف والتوجهات،

(1) أحمد عبدالرحيم مصطفى، "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 4، 1978، ص114.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى " السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوسراتيجياً"، ترجمة أمل الشرفي، ط1، الأهلية للنشر، (عمان: 1991)، ص38.

(3) صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات " إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور، (بيروت: 1999)، ص38.

وقد حاول كل منهما أن يضم الى جانبه ما استطاع من حلفاء واتباع، مستخدماً في ذلك كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة⁽¹⁾.

وقد مر التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة بأربعة مراحل رئيسة؛ الأولى هي مرحلة ذروة الصراع (التوتر) (1947-1953). وتعدّ هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الحرب الباردة لاقتربها بأحداث مهمة على مستوى العالم أوشكت على حدوث صدام مباشر بين القطبين، ففي إطار السياسة الدولية يسعى كلا القطبين لزيادة نفوذه ومواقفه في مناطق مختلفة من العالم على حساب الطرف الآخر، وتعدّ المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام من أهم مناطق التنافس بينهما، فالولايات المتحدة تسعى للحدّ من توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة، في حين يسعى الاتحاد السوفيتي لمنافسة الدور الأمريكي هناك، ويأتي ذلك الاهتمام من قبل القوتين العظميين في العالم آنذاك بمنطقة الشرق الأوسط في ضوء التوازن الاستراتيجي العالمي من عدة اعتبارات:-

- 1- الأهمية الجيو-سياسية لمنطقة الشرق الأوسط كمركز متوسط بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، فضلاً عن الممرات والمنافذ البحرية التي تتحكم بالتجارة العالمية.
- 2- قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي كنقطة قوة وضعف في نفس الوقت بالنسبة للطرفين.

- 3- حماية أمن (إسرائيل) والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الدول العربية.
- 4- حماية منابع النفط واستمرار تدفقه الى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا الغربية واليابان وبأسعار معتدلة، ومنع دخول الاتحاد السوفيتي في سوق النفط كمشتري⁽²⁾.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا استشعرتا ومنذُ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ خطر الاتحاد السوفيتي وتزايد قوته في العالم ككل ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص،

(1) منى سحيم حمد آل ثاني، سياسة الدفاع البريطانية في الخليج العربي 1945-1971، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، (القاهرة: 2002)، ص 136.

(2) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1989)، ص 54-57.

لاسيما بعد تطور اسطوله البحري وقوته الجوية الاستراتيجية⁽¹⁾. وقد عملت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على ترتيب أوراقها مع حلفائها من أجل صيغة ملائمة ومقبولة للدفاع عن المصالح الغربية، وكانت أولى الخطوات في هذا الاتجاه هو ما عرف (بمباحثات البنتاغون) في عام 1947 حينما اجتمع الخبراء الأمريكيين والبريطانيين في مقر وزارة الدفاع الأمريكية للتشاور والتنسيق بشأن السياسات التي يجب اتباعها في مناطق حساسة من العالم، وقد خرج المجتمعون بمشروع عمل دفاعي مشترك للدفاع عن مصالحهم في تلك المناطق. تمثلت بمراحل عدة، الأولى مرحلة المشاورات، والتي تمتد من انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1949، وتشمل انخراط الولايات المتحدة بفاعلية في السياسة الدولية، ومحاولة منع التغلغل السوفيتي في مناطق نفوذها. والمرحلة الثانية هي مرحلة المقترحات، والتي حاولت الولايات المتحدة من خلالها الترويج لترتيباتها الدفاعية من خلال عقد مؤتمرات اقليمية في استانبول 1949، والقاهرة 1950، والخروج بتصور محدد عن نظام الدفاع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. والثالثة مرحلة الاجراءات الفعلية والعملية وبرزت النظريات الى حيز التنفيذ، كالأحلاف الدولية وسياسة الاحتواء وغيرها من الخطط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تكفل عدم تعاطي بلدان المنطقة مع الانظمة المعادية للتوجهات الأمريكية. وكان أبرزها مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي أعلنته الولايات المتحدة في عام 1951⁽²⁾. وبناءً على ذلك أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman (1945-1953): "أن الولايات المتحدة لا يمكنها ولا يجب عليها أن تترك تركيا واليونان تقفان وحدهما دون أن تمد لهما يد المساعدة، فتركهما وشأنهما ستترتب عليه دلالات واضحة في الشرق الأوسط"، وكان ذلك من منطلق خشيته من (الخطر السوفيتي)، وترجم ذلك حينما قدم (مبدأه) الذي عرف (بمبدأ ترومان) لمجلس النواب الأمريكي في 12 آذار 1947 ومن

(1) Halford L. Hoskins, The Middle East "Problem Area in World Politics, (N.Y:1957), pp233-230

(2) منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، (القاهرة: 2000)، ص 78؛ للتفاصيل أكثر عن مشروع قيادة الشرق الأوسط ينظر: راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة: 1951)، ص ص 54-56.

أبرز ما أكد عليه ضرورة انقاذ شرق المتوسط من الخطر الشيوعي⁽¹⁾. وفي إطار الاستراتيجية السوفيتية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية؛ كان للاتحاد السوفيتي أهداف عدة عمل من أجل تحقيقها في الشرق الأوسط، أولها: هدف أيديولوجي هو تصدير الفكر الاشتراكي الذي من خلاله يمكن الولوج الى المنطقة والتدخل في شؤون بلدانها⁽²⁾. والثاني: هدف أمني-استراتيجي يتمثل بالامتداد الجغرافي لبلدان الشرق الأوسط المتاخم لحدود الاتحاد السوفيتي والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة بنفوذ كبير من خلال قواعدها العسكرية ما يجعلها مصدر تهديد للأمن القومي السوفيتي⁽³⁾، لا سيما وأن الاتحاد السوفيتي يتمتع بوجود مصالح له في إيران والعراق والقرن الأفريقي وشرق البحر المتوسط⁽⁴⁾. الثالث: هدف اقتصادي، يتمثل في حاجة الاتحاد السوفيتي لأسواق قريبة لتصدير (منتجاته) وجزء من إنتاجه النفطي الذي يمكن من خلالها الحصول على العملة الصعبة، فضلاً عن أهمية النفط كسلاح سياسي يمكن استخدامه⁽⁵⁾.

في ذات الوقت عمل الاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق مهام ذات تأثير مباشر لصالحه، وذات طبيعة دولية، كتدعيم موقع الاشتراكية العالمية، ومساندة الشعوب من أجل التحرر الوطني، والدعوة الى الأمن والتعايش السلمي والنضال من أجله، والعمل على فسخ المجال لجميع الدول في المشاركة في السياسة الدولية، وكذلك عملية التطور الاقتصادي للدول النامية⁽⁶⁾. وعلى الرغم مما طرحته القوتان من مبادئ وسياسات عامة تتشابه الى حد ما؛ إلا أن الطرفين لم يأخذا تلك المبادئ والاطروحات سوى كونها ذريعة للتدخل والحاق الضرر بالطرف الآخر، ووفقاً لهذا الاعتقاد فقد قادت الدولتان العالم نحو سباق وصراع سياسي وعسكري محموم يحكمه الاستقطاب

(1) مصطفى، المصدر السابق، ص 86.

(2) Philip Darby, British Defense Policy East of Suez 1947-1968, Oxford 1983, p7.

(3) عبد الجليل عبدالواحد عمران، "استراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 17، العراق، 2011، ص 10.

(4) Robert O. Freedman, Soviet Policy toward the Middle East Since 1940, (Prager, N.Y. 1975), p20-24

(5) عمران، المصدر السابق، ص 10.

(6) إيجور أوساتشيف، مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ترجمة: سعد رحمي، (القاهرة: 1985)، ص ص 28-30.

والاستقطاب المضاد، والردع، والردع المضاد، في محاولة من كلاً الجانبين في كسر التكافؤ العسكري الموجود بينهما، وفي ظل هذا الإطار من الفهم لطبيعة التنافس بين القوتين؛ كانت تدور المواجهات غير التقليدية بينهما سواءً على مستوى العالم أو في منطقة الشرق الأوسط التي كانت إحدى مناطق التنافس بين القوتين⁽¹⁾. إذ شهد العالم بروز تطورات هامة سرعت من وتيرة الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان من أبرزها امتلاك الاتحاد السوفيتي للقنبلة النووية في عام 1949، والقنبلة الهيدروجينية عام 1953، وأصبح من خلالهما قادراً على رد قواته العسكرية التقليدية المؤثرة أصلاً بسلاح نوعي مضاف بالغ الأهمية⁽²⁾. كما تصاعد دور الاتحاد السوفيتي عالمياً بعد نجاح الثورة الصينية عام 1949، وعقد معاهدة التحالف الصينية-السوفيتية عام 1950، وأدركت الولايات المتحدة بذلك خسارتها الاستراتيجية في الصين، وكذلك ظهور الأزمة الكورية* عام (1950-1953)، والتي أخذت منحىً دولياً نتيجة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فيها، الذي أُنذر بقيام حرب عالمية ثالثة نتيجة التصعيد بين القطبين⁽³⁾. وعملت الولايات المتحدة على احتواء الاستراتيجية السوفيتية في آسيا عبر سلسلة من الأحلاف والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، وصل مجملها إلى خمسٍ وأربعين دولة في شتى أنحاء العالم⁽⁴⁾. كما اتفقت مع بريطانيا في وضع الخطط اللازمة لمواجهة التهديدات السوفيتية في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، كان من أبرزها الإعداد لهجوم جوي قوي لتدمير مواقع إنتاج النفط السوفيتي في شمال وجنوب القوقاز، ومنع الجيوش السوفيتية من التقدم في

(1) Alfred Monks, The Soviet International in Afganistan, the American Enterprise Institute for Public Research, (Washinton: 1981), p88.

(2) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية "أصولها وقضاياها المعاصرة"، مكتبة عين شمس، (القاهرة: 1988)، ص 22.

*الأزمة الكورية: هي الأزمة التي نشبت على أرض شبه جزيرة كوريا عام 1950 بسبب الخلاف الذي نشأ منذ قيام جمهوريتي كوريا الشمالية (الشعبية) وكوريا الجنوبية الموالية للغرب واستمرت الحرب حتى تم توقيع اتفاقية وقف القتال في 27 تموز 1953. للتفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، (القاهرة: 1968)، ص 452_453.

(3) جان إليشيتاين، الصراع على العالم 1950-1988 "العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"، ترجمة موسى الزعبي، الشادي للنشر والتوزيع، (دمشق: 1991)، ص 34.

(4) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1979)، ص 41.

إيران وتركيا واليونان ومنطقة الخليج العربي، وأن تتعاون الولايات المتحدة وبريطانيا للقيام بمسؤوليات دفاعية محددة في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

أما المرحلة الثانية التي مر بها التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا فهي مرحلة التهدة والتي يمكن تحديدها بين (1953-1969)، وقد تميزت هذه المرحلة بانخفاض حدة التوتر عما كانت عليه في المرحلة السابقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسلوكهما مبدأ الحوار والتفاوض في مناقشة تناقضاتهما خدمة لمصالحهما الاستراتيجية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط على وجه التحديد، لاسيما بعد وفاة جوزيف ستالين (Toseph stalin 1922-1953)، ومجيء جورجي مالينكوف (Georgy M. Malenkov 1953-1955) إلى سدة الحكم الذي أكد في خطاب له في 8 آذار 1953؛ على أهمية منطقة الشرق الأوسط، وعن رغبة الاتحاد السوفيتي في إقامة علاقات صداقة مع دول المنطقة في جميع المجالات⁽²⁾. إذ شهدت العلاقات السوفيتية-العربية قفزة نوعية منذ منتصف عقد الخمسينات من القرن العشرين، لاسيما بعد قطع العلاقات السوفيتية-الاسرائيلية) في عام 1953⁽³⁾. وتوطدت العلاقة بشكل أكبر حينما تولي نيكيتا خروتشوف (Nikita Khrushchev 1955-1964) مقاليد الحكم في الاتحاد السوفيتي، والذي أعلن في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي عقد في شباط 1956؛ تبني لفكرة التعايش السلمي بديلاً لفكرة استخدام القوة العسكرية وحتمية الحرب بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتبلورت الملاح الأساسية لتلك السياسية حينما أصبح الاتحاد السوفيتي يقدم الدعم لحركات التحرر الوطني، وأصبح له دور فعال في الكثير من القضايا في بلدان الشرق الأوسط، كان في مقدمتها تمويل مشروع السد العالي وصفقة الأسلحة التشيكية مع مصر عام 1955. ووقوفه ضد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كما قدم الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري

(1) Leonard Mosely, Power Play Great Britain, Williams Brothers L.T.D, 1973, p63.

(2) محمد جواد علي، الصراع الأمريكي-السوفيتي في المحيط الهندي، منشورات شركة مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد: 1986)، ص 81.

(3) بالرب محمد الصالح، سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر: 2009، ص 30-31.

للبلدان العربية المناهضة للسياسة الغربية كسوريا واليمن، وكذلك العراق بعد سقوط النظام الملكي هناك عام 1958، وتمثل ذلك الدعم بالدرجة الأساس بمبيعات الأسلحة⁽¹⁾. ويبدو أن هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك هو خلق توازن للقوة مع الولايات المتحدة والغرب في بلدان الشرق الأوسط.

أما عن سياسية الولايات المتحدة في هذه المرحلة فنجد أنها سلكت سياسة جديدة تمثلت بسياسة تطويق الاتحاد السوفيتي بالأحلاف الغربية والقواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وجاءت تلك السياسة بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles (1953_1959) إلى المنطقة في أيار 1953، والذي أكد في إحدى خطبه بأن وقوع المنطقة بأيدي الاتحاد السوفيتي سيؤدي إلى إخلال تام في موازين القوى العالمية وسيؤدي بالتالي إلى سيطرة الشيوعيين على طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وبناءً على ذلك أكد أنه يجب فرض السيطرة الغربية الكاملة على منطقة الشرق الأوسط. وجاءت ترجمة السياسة الأمريكية تجاه النفوذ السوفيتي في المنطقة حينما دعمت بريطانيا في تشكيل حلف بغداد عام 1955⁽²⁾. وجاءت الخطوة التالية عندما أعلن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower (1953-1961) عن مبدئه في عام 1957 والذي عرف (بمبدأ أيزنهاور) إذ اعتقد الساسة الأمريكيون أن هناك (فراغ قوة) في الشرق الأوسط يجب ملئه، إذ من الممكن أن يشغله الاتحاد السوفيتي، ومن هنا سيطر موضوع مناهضة الشيوعية على تفكير الإدارة الأمريكية لاسيما بعد تصاعد السخط العربي تجاه الغرب على إثر العدوان الثلاثي على مصر⁽³⁾. وحينما نشبت الحرب بين العرب و(إسرائيل) عام 1967، ظهر توافق أمريكي-سوفيتي بالتزام الطرفين عدم التدخل المباشر وتجنب المواجهة، حيث تعاملت القوتان العظميين مع الأزمة

(1) عمار بوحوش، تطورات النظريات السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر: 1977)، ص 21. بالريب، المصدر السابق، ص 30-31.

(2) ضرار محمد حسن المعماري، مصر والولايات المتحدة الأمريكية "دراسة تاريخية في تطور العلاقات 1952-1957 دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل: 2012، ص 110-114.

(3) توماس أ. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975)، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: د.ت)، ص 502-503.

وفقاً للحسابات الخاصة مع بلدان المنطقة، وتم ذلك من خلال الاتصالات المباشرة بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon B. Johnson (1963-1969) ورئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسجين Alexei Kosygin (1964-1980)، وكان الهدف من تلك الاتصالات هو تهدئة الأوضاع وحث الاطراف المتحاربة على وقف الحرب⁽¹⁾.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الوفاق بين القوتين في الفترة ما بين (1969-1979)، ويمكن القول بأن هذه المرحلة هي من أهم مراحل الحرب الباردة، إذ أدرك صناع القرار السياسي الأمريكي أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي لعام 1956 قد احتوى على تغيير حقيقي في السياسة الخارجية السوفيتية، وأن ذلك يستدعي مقابله بسياسة مرنة تشجع السوفييت على المضي قدماً بالانفتاح مع الغرب عموماً وذلك خدمةً للأهداف والمصالح الأمريكية، وقد عبرت هذه الرؤية عما سمي (بنظرية التقارب)، التي افترضت ان التحولات في العالم تدفع بالدول الى تجاوز خلافاتها الايديولوجية وبالتالي التعاون فيما بينها. وقد وجدت هذه الرؤية تطبيقاً بعد تولي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1969-1972) الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، واختيار هنري كيسنجر Henry A. Kissinger مستشاراً للأمن القومي الأمريكي (1969-1973)، ثم وزيراً للخارجية (1973-1977). والذي رأى أن على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل بناء مصالح مشتركة وحقيقية مع الاتحاد السوفيتي لتكون سبباً في دفعه للتعاون ولكن ضمن إطار من القيود المتبادلة على سلوك الطرفين حيال بعض⁽²⁾. وهذا ما تتأغم معه القادة السوفييت الذين عملوا على تخفيف حدة التنافس إلى ما دون المستوى النووي، ولكن في ذات الوقت حرصوا على تأكيد دور الاتحاد السوفيتي في إدارة الازمات المركزية والصراعات الجانبية المتفرعة عنها ضمن إطار المنافسة مع الولايات المتحدة، وأن هدفهم من ذلك كما صرحوا هو جعل الاتحاد السوفيتي ممثل بقوة في أنحاء العالم ومنطقة الشرق الأوسط (بشكل خاص)، وكسر محاولات التطويق والاستبعاد تجاهه، واختار القادة السوفييت المؤتمرات الدولية كصيغة لحل

(1) بوالرب، المصدر السابق، ص ص30-31.

(2) خالد أحمد علي الشرابي وكاظم موسى محمد الطائي، استراتيجية الإمبريالية الأمريكية بعد الحرب الباردة وأثرها على الوطن العربي، ط1، دار السواقي العلمية للنشر، (عمان: 2014)، ص ص111-112.

شامل لآزمات المنطقة بكل أطرافها⁽¹⁾. وهذا ما سار عليه الرئيس السوفيتي ليونيد إيليتش بريجنيف Leonid Brezhnev (1964-1982) في السنوات الأولى من حكمه، والذي أدرك أن الوفاق ضرورة استراتيجية. في المقابل لم تختلف كثيراً إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter (1977-1981) ومستشاره بريجنسكي في أول سنتين من حكمهما عن السياسة التي انتهجها سلفيهما ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر في التعامل مع الاتحاد السوفيتي، حيث أدركا أهمية الوفاق مع الاتحاد السوفيتي وتخفيف التوتر، والانطلاق من سياسة قوامها دعم خيار الانتقال من المواجهة الى التفاوض وضمن إطار ديمومة الصراع بين القطبين⁽²⁾. وبناءً على ذلك جاء الإعلان الأمريكي-السوفيتي المشترك عام 1974 ليعبر عن تأمين أنماط السلوك المتبادل بين القطبين، ويمنع تطور المواقف التي تؤدي الى تدهور خطير في العلاقات بينهما، ويجنبهما المواجهة العسكرية، ويستبعد اندلاع حرب نووية بينهما أو بين كل منهما أو دول أخرى⁽³⁾. إن أبرز ما يميز هذه المرحلة هو التنافس بين القطبين في بيع الأسلحة لبلدان المنطقة منذ بداية عقد السبعينات، إذ كانت الولايات المتحدة المورد الرئيس للأسلحة لكل من إيران وبلدان الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية، وكان هدفها من ذلك هو إبقاء تلك البلدان ضمن إطار القوة الشاملة للولايات المتحدة وحلقة مركزية من حلقاتها، التي يتمكن من خلالها الوقوف بوجه النفوذ السوفيتي في المنطقة، وفي ذات الوقت منع أي قوة من منافسة الولايات المتحدة⁽⁴⁾. من جانبه زود الاتحاد السوفيتي العراق بكميات كبيرة من الأسلحة بعد توقيع معاهدة صداقة بينهما عام 1972، وكانت إيران البلد الثاني في الشرق الأوسط الذي يستورد الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الكويت، وجاء تزويد الاتحاد السوفيتي لتلك البلدان بالأسلحة في إطار

(1) أحمد الحوت، "السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط من الدفاع الاستراتيجي إلى الانكفاء المنظم"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 4، كانون الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية، (لبنان)، 1991، ص 31.

(2) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت: 1985)، ص 126.

(3) كولن باون وبيرتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945-1980، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان: 1995)، ص 233-234.

(4) محمد جاسم محمد الندوي، أمن الخليج العربي "دراسة في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي 1968-1979"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة بغداد: 1986)، ص 57-64.

التنافس مع الولايات المتحدة في المنطقة , فضلاً عن المكاسب الاقتصادية التي تدر في الاقتصاد السوفيتي⁽¹⁾.

أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة انتكاسة الوفاق وانتهاء الحرب الباردة (1979-1991). فقد شهدت العلاقات الأمريكية-السوفيتية في نهاية عقد السبعينات حالة من التوتر, عرفت هذه المرحلة بمرحلة انتكاسة الوفاق الذي كان بين القطبين سابقاً, وذلك بفعل مجموعة من المتغيرات التي طرأت كان أبرزها التباين الفكري بين صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول مفهوم الوفاق وانعكاسات ذلك على سياساتهم بشكل خاص وعلى العالم بشكل عام⁽²⁾. لاسيما بعد مجيء رونالد ريغان Ronald Reagan (1981-1988) لسدة الحكم في الولايات المتحدة, والذي رأى أن الوفاق الذي حدث في عهد نيكسون وكارتر قد سمح للاتحاد السوفيتي مواصلة سياساته نحو تحقيق عدة أهداف, ووفقاً لذلك عمد ريغان الى اعتماد سياسة الاحتواء المكشوف للاتحاد السوفيتي وقوامها استعادة الولايات المتحدة لما أسماه بعظمتها, ويبدو أن تلك السياسة ظهرت بفعل أسباب داخلية وخارجية, أما الداخلية: فتمثلت في تبني الرئيس ريغان للاتجاه المحافظ بفعل تأثير مجموعة يطلق عليها المحافظون الجدد⁽³⁾. فضلاً عن الاخفاقات التي حصلت في عهد الرئيسين نيكسون وكارتر. أما الأسباب الخارجية: فقد شهد النفوذ السوفيتي تراجعاً في العالم الثالث كما حصل في مصر عام 1973 وتشيلي عام 1973 والصومال عام 1977. في الوقت الذي استخدم فيه الاتحاد السوفيتي خطاب سياسي أدى الى تصعيد التوتر العالمي, ما ساعد الولايات المتحدة في توظيفه لصالح دعم سياساتها في العالم

(1) المصدر نفسه, ص ص 139-149.

(2) باون و موني, المصدر السابق, ص 260.

(3) (المحافظون الجدد). مجموعة سياسية أمريكية من اليمين المسيحي المتطرف, تؤمن بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم, وتضم مجموعة من المثقفين والمفكرين الاستراتيجيين والمحاربين القدامى, أطلق عليهم هذا الاسم بسبب أفكارهم وتوجهاتهم المحافظة التي تعتمد على طروحات المفكر الألماني (ليو شتراوس), والتي تنادي برفض الحداثة واستخدام الدين للسيطرة على الجميع, واستعمال الكذب والخداع والقوة للمحافظة على السلطة, وإيمانهم بالسيادة الأمريكية على العالم, وأبرز مشاريعهم هو مشروع القرن الأمريكي الجديد, ومن أبرز الشخصيات جورج بوش الابن وبول ولفويتز ووليام كرسستول ودونالد رامسفيلد وديك تشيني. منتصر غازي الصواف, تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد 11 أيلول 2001-2009, رسالة ماجستير, كلية العلوم, جامعة الشرق الأوسط, (الأردن: 2013), ص ص 18-39.

الثالث (والتي من ضمنها منطقة الشرق الأوسط)⁽¹⁾. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات مهمة أدت في نهاية الأمر الى توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان في مقدمتها سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979، وقيام نظام إسلامي هناك معارض للتوجهات الغربية بشكل عام والأمريكية على وجه الخصوص. فضلاً عن التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان في (27 كانون الأول 1979)، فقد وضع القادة السوفييت الشرق الأوسط في حساباتهم الأمنية والاستراتيجية؛ عندما لم يتوانوا في اتخاذ قرار الغزو تحت غطاء مساعدة النظام الشيوعي الحاكم. إذ تأكدت هواجس القادة السوفييت الأمنية بالتطورات الأمريكية تجاه أفغانستان بعد سقوط الشاه حليف الولايات المتحدة، وظهر اعتقاد لديهم أن الأمريكيين سينقلون قاعدتهم الأساسية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي الى الجنوب وتحديداً في أفغانستان، ورأوا أن أفغانستان من الممكن أن تتحول الى قاعدة صاروخية أمريكية موجهة ضد بلادهم⁽²⁾. من جانبه رأى الرئيس كارتر أن هذا الغزو هو أكبر تحدٍ سوفيتي استراتيجي للعالم منذ بداية الحرب الباردة، ودفعه الى الإعلان في كانون الثاني 1980 عن استعداد بلاده لاستخدام كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية ضد أية محاولة من جانب أية دولة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي وهذا الإعلان عرف (بمبدأ كارتر)⁽³⁾. وحينما نشبت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988)؛ دخل التنافس الأمريكي بقوة في تلك الحرب، إذ لعب القطبان دوراً فعالاً فيه، وجاء ذلك من منطلق أن الحرب وقعت في منطقة استراتيجية تقع على تخوم الاتحاد السوفيتي وفي قلب الشرق الأوسط، وفي ظل ظروف الحرب الباردة، وكان هدف السوفييت من ذلك الدور هو منع الولايات المتحدة من التفرد بإدارة الحرب⁽⁴⁾. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، أصبحت فترة عقد التسعينات أشبه بفترة الانقياد الروسي للإدارة الأمريكية، وذلك لعاملين، الأول: انهيار عوامل القوة الاستراتيجية التي كانت تعتمد عليها روسيا

(1) الشراي والطائي، المصدر السابق، ص ص 114-117.

(2) اليكسي فاسيليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية الى البراغمية، ترجمة: العربي للصحافة والنشر، مكتبة مديولي، (موسكو: د. ت)، ص ص 360-361.

(3) الشراي والطائي، المصدر السابق، ص ص 114-117.

(4) بالريب، المصدر السابق، ص 35.

والمتمثلة بالقوة الاقتصادية، والصراع على مناطق النفوذ في انحاء العالم، والثاني: هو اتجاه روسيا إلى الاندماج الكلي في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على التقنية الغربية المتقدمة، والمساعدات الاقتصادية، وبناءً على ذلك أصبحت روسيا أكثر انقياداً للولايات المتحدة في قضايا السياسة الدولية ومنها ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾. ومنذ ذلك الوقت دخل العالم في ما عرف بنظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم في وقت كانت القوى المحتملة الأخرى كاوربا واليابان والصين لا تزال بعيدة عن تشكيل تحد سياسي وعسكري⁽²⁾.

إن فترة حكم الرئيس الروسي بوريس يلتسن Boris Yeltsin (1991_1999) قد شهدت رغبة كبيرة من قبل روسيا في تمثيل العلاقات مع الغرب، ومشاركة الولايات المتحدة في العديد من القضايا الدولية، إلا أن تلك السياسة أخذت بالتغيير بعض الشيء بعد مجيء وزير الخارجية يفكيني بريماكوف Yavgeny Primakov عام (1996_1998)، وهو أحد أكثر الساسة الروس خيرة فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط⁽³⁾. اتبع بوريس يلتسن سياسة التبعية الروسية للولايات المتحدة والغرب وانعكس ذلك سلباً على اوضاع روسيا اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً⁽⁴⁾. فقد انتهجت الحكومة الروسية السياسة الخارجية ذات توجه غربي من اجل الاندماج مع الغرب وجاء قرار الرئيس بوريس يلتسن بإلغاء التناقضات الجيوسياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والاستعانة بعدد كبير من المستشارين الأمريكيين بهدف رسم سياسة روسيا الاتحادية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والاقتصاد وكذلك في الجانب العسكري. في ذات السياق تخلت روسيا عن سياسة الندية والمواقف المتضادة مع الولايات المتحدة، وهدفت من ذلك إحراز مكاسب سياسية

(1) مثنى علي حسين المهداوي، " أثر المتغيرات الأمريكية في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد)، العدد 41، 2009، ص 3.

(2) محمد زكريا إسماعيل، " النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 143، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت)، كانون الثاني، 1991، ص 7.

(3) محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، تشرين الأول، (القاهرة)، 2007، ص 43.

(4) أحمد هاني القطاونة، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد فلاديمير بوتين (2000_2008)"، مجلة الثقافة والتنمية، العدد 33، جامعة الاسراء، (الاردن)، نيسان، 2010، ص ص 87_88.

لها ولحلفائها من الغرب في المنطقة, حيث انتهجت بدلاً عن ذلك سياسة المهادنة التي تستند على الشراكة مع الغرب⁽¹⁾. واستمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى انتهاء فترة حكم بوريس يلتسن ومجيء فلاديمير بوتين للرئاسة عام 2000.

(1) نجيب عبدالمجيد نجم الوندأوي, سياسة روسيا الاتحادية تجاه الوطن العربي 1991_2001, أطروحة دكتوراه, المعهد العالي للدراسات, الجزائر: 2004, ص ص 17_18.

الفصل الأول

عوامل ومحددات السياسة الأمريكية

والروسية في منطقة الشرق الأوسط

(2001-2011)

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المحددات السياسية.

المبحث الثالث: العوامل والمحددات الاستراتيجية _ الأمنية.

الفصل الأول

محددات السياسة الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط

(2001-2011).

ارتبطت كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحادي والعشرين بعوامل ومحددات عدة رسمت سياستهما واستراتيجيتهما في منطقة الشرق الأوسط، وكان لهذه الأسباب والمحددات دور كبير على طبيعة العلاقة بينهما، الأمر الذي انعكس على الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، وأثر ذلك على طبيعة التنافس بين القوتين العظميين، وبناءً على ذلك سنتناول في هذا الفصل أبرز العوامل والمحددات والمتمثلة بالمحددات الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية-الأمنية.

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية.

تعد المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في رسم سياسة القوى العظمى في العالم ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا، وتتمحور تلك الأهمية في ارتباط مصالح كلا الدولتين في جانبين اقتصاديين مهمين: الأول يتمثل بالنفط والغاز، والثاني في تجارة الأسلحة مع بلدان الشرق الأوسط. إذ تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة لروسيا كونها منطقة حيوية ترتبط بمصالح روسيا وأمنها القومي، وعلى هذا الأساس تسعى روسيا الاتحادية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة مما يجعلها منافساً قوياً للولايات المتحدة، وذلك أستاذ إلى ما يلي:-

1- تمتلك أغلب دول المنطقة اقتصاديات ذات عوائد مالية كبيرة وذلك يعني أن قيام روسيا بفتح باب الاستثمارات في هذه الدول سيدعم الاقتصاد الروسي، ويشجع مستثمري تلك الدول بأن يستثمروا في روسيا الأمر الذي سينتج عنه أرباح وفوائد مالية كبيرة لروسيا⁽¹⁾.

(1) مكي، المصدر السابق، ص 22_32.

2- تنظر روسيا الى منطقة الشرق الأوسط على أنها الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، إذ تسيطر المنطقة على أبرز الطرق والممرات المائية التي تشترك فيها مع روسيا، كمضيق البسفور والدردنيل فضلاً عن طرق أخرى لها أهمية كبيرة بالنسبة لتجارة الولايات المتحدة والغرب كقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، فإن وجود روسيا في الشرق الأوسط سيعود عليها بمكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة⁽¹⁾.

3- تسعى روسيا الى شراكة استراتيجية مع بلدان الشرق الأوسط في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجية الفضاء، وتطوير البنية الصناعية الأمر الذي سيعترب عليه حصول روسيا على عوائد اقتصادية مباشرة تدعم اقتصادها الوطني⁽²⁾.

4- إن بلدان الشرق الأوسط تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا الاتحادية لكونها سوقاً مهم لاستيراد الأسلحة الروسية التي تضيف ارباح كبيرة للاقتصاد الروسي⁽³⁾.

5- تشترك روسيا الاتحادية مع بلدان الشرق الأوسط بخاصية *الدولة الريعية التي تتأثر بأسعار النفط والغاز، وبناءً على ذلك تهدف روسيا الى توطيد علاقاتها مع تلك البلدان من أجل تحقيق هدفين رئيسين: الأول، يتمثل بالمحافظة على استقرار سوق النفط وضمان أسعار مناسبة لبيعها، والثاني، هو توسيع الاستثمارات الروسية في القطاع النفطي لبلدان المنطقة وذلك يكون من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج⁽⁴⁾.

(1) نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: 2014)، ص 303.

(2) نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومتغيرات جديدة: السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة بعد ثورات الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 186، تشرين الأول، 2011، ص 114.

(3) بوالريب، المصدر السابق، ص 30_31.

*الدولة الريعية: هي الدولة التي تعتمد في عائداتها على ماياتها من الخارج وليس ماينتج فيها وبذلك يكون اقتصادها استهلاكي وليس انتاجي.

(4) الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية، ص 303.

في المقابل نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أولت أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط بفعل الأسباب والمحددات الاقتصادية التالية:-

1- إن منطقة الشرق الأوسط تضم بلدانا ذات ثقل اقتصادي كبير لاسيما في القطاع النفطي، حيث تضم بلدان الخليج العربي الغنية بالنفط، والتي تُعدّ عاملاً مهماً لصلتها بالاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص والاقتصاد الغربي الرأسمالي بشكل عام، لذا فإن مسألة ضمان تدفق النفط من بلدان الشرق الأوسط الى الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين والحيلولة دون وقوعه بأيدي قوى تنافس الولايات المتحدة (كروسيا والصين) يُعد من أهم العوامل والمحددات الاقتصادية التي جعلت الولايات المتحدة تهتم وبشكل كبير بمنطقة الشرق الأوسط .

2- تهدف الولايات المتحدة الى إبقاء نفط المنطقة مرتبطاً بالدولار الأمريكي، وهذا بدوره سيعزز من قوة الولايات المتحدة وسطوتها الاقتصادية ونفوذها في المنطقة والعالم، فإن اعتماد عملات أخرى غير الدولار الأمريكي سينتج عنها توطيد للعلاقة بين دول المنطقة والقوى المنافسة للولايات المتحدة (كروسيا) وهذا مالا تقبله الولايات المتحدة⁽¹⁾.

3- إن الولايات المتحدة ستبقى مُعتمدة على النفط المستورد من الخارج الى جانب إنتاجها المحلي كونها المستهلك الأول للطاقة في العالم الأمر الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لها⁽²⁾.

4- إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وبشكل خاص (بالعراق وبلدان الخليج العربي)، بالإضافة الى استحواذ الولايات المتحدة على نفط المنطقة سيمنع (روسيا) من التفكير في استخدام النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة ، فضلاً عن ذلك فإنه سيزيد من قدرة الولايات

(1) محمد السهلاوي، أمن الطاقة في الخليج والدولار الأمريكي نظرة عامة، من كتاب أمن الطاقة في الخليج العربي "التحديات والآفاق"، ط1، مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبوظبي: 2010)، ص138-139.

(2) اسامة الغزالي، حرب الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيرة"، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1999)، ص343.

المتحدة في التأثير على منظمة أوبك (OPIC) بهدف المحافظة على أسعار النفط وفقاً لرغبة الولايات المتحدة.

5- إن إحدى العوامل والمحددات الاقتصادية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل بأن الولايات المتحدة ستبقى في المستقبل القريب تحتل المرتبة الأولى ضمن الدول المستوردة للنفط في العالم وهي بذلك تدرك تماماً بأنها ليست القوة الاقتصادية الوحيدة على الساحة الدولية ، بل هناك قوى كبرى تسعى لمنافستها من أجل الوصول لإمدادات النفط في المنطقة، ومن هذه القوى (روسيا)⁽¹⁾.

6- إن النفط كان أحد أهم الدوافع الأساسية للتحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث جاء الاهتمام به بعد المملكة العربية السعودية، ولا يُعدّ النفط قضية تجارية أو استثمارية فحسب؛ بل أصبح يندرج ضمن اهتمامات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فالنفط هو أحد الأهداف الرئيسية لشن الولايات المتحدة الحرب على العراق عام 2003، فالعراق يمتلك احتياطات نفطية كبيرة، وتُعد تنمية موارد العراق النفطية طريقة منطقية لزيادة عملية تنمية الواردات الأمريكية، وهو هدف استراتيجي مهم لها⁽²⁾. وهذا يعني أن السيطرة على العراق هو مفتاح الحصول على ربع احتياطي العالم النفطي.

ووفقاً لتلك العوامل والمحددات الاقتصادية ومالها من أهمية لكلا القوتين (روسيا الاتحادية والولايات المتحدة) في الشرق الأوسط؛ نجد أن القوتين دخلتا في حالة من التنافس المحموم من أجل الاستحواذ على مكاسب اقتصادية في المنطقة، فالولايات المتحدة تعمل من أجل المحافظة على نفوذها ودورها الاقتصادي في الشرق الأوسط، لاسيما وأن شركاتها تسيطر على القسم

(1) مثني مشعان المزرعي، "الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق من منظور الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، العدد 33، 2010، ص 52، 70.

(2) روبرت مابرو، نفط الخليج في خريطة جديدة لإمدادات النفط العالمية، من كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي: 2006)، ص 322.

الأكبر من مشاريع النفط والغاز في دول المنطقة، وتعمل بشكل حثيث لإبعاد أي قوة تنافسها فيها. من جانبها تحاول روسيا الاتحادية إعادة دورها الغائب عن المنطقة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، ووضع موطئ قدم لها هناك. هدفت روسيا لاسيما بعد تولي فلاديمير بوتين⁽¹⁾ الحكم في روسيا الاتحادية عام 2000؛ الى أخذ دور أكبر في الساحة الدولية لاسيما في المناطق التي تمثل أهمية استراتيجية لروسيا، وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط واحدة من تلك المناطق، فقد انتهج فلاديمير بوتين منذ مجيئه؛ سياسة براغماتية تختلف عن التوجهات الايدلوجية التي كانت عليها روسيا سابقاً، وقد أدرك بوتين ان الدعم الذي تحضّل عليه روسيا من الولايات المتحدة ودول الغرب مقابل تقديمها العديد من التنازلات؛ قد أدى الى تحجيم دور روسيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فقد استغلت الولايات المتحدة ذلك الدعم من أجل إرغام روسيا على تقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، وهذا ما لم يمكن لروسيا في عهد بوتين قبوله، وهذا ما دفع روسيا الى التوجه نحو مناطق حيوية ومهمة بالنسبة للولايات المتحدة وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط؛ وكان هدف روسيا من ذلك هو منافسة الولايات المتحدة والبحث عن نفوذ روسي أكبر فيها⁽²⁾.

(1) فلاديمير بوتين Vladimir Putin (1952-) : سياسي روسي ولد بمدينة سان بطرسبرغ في روسيا عام 1952 حصل على شهادة الحقوق من جامعة لينينغراد عام 1975، وعمل في جهاز المخابرات الروسية (K.G.P) ثم عمل في ألمانيا الشرقية ثم اصبح مساعد رئيس جامعة لينينغراد للشؤون الخارجية عام 1990، انتخب رئيساً لروسيا الاتحادية عام 2000 خلفاً للرئيس بورييس يلتسن حتى عام 2008، تولى رئاسة الوزراء في روسيا في 8 ايار 2008، وتولى رئاسة روسيا الاتحادية مرة ثانية في عام 2012، عرف بمواقفه المعارضة للولايات المتحدة والغرب، وتمكن من توسيع نفوذ روسيا والسيطرة على شبه جزيرة القرم عام 2014، أمر بغزو اوكرانيا في شباط 2022. رحمانى صافية، سياق سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب" دراسة حالة الجمهوريات الخمسة 1991-2010"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة: 2017، ص ص 45-95.

(2) أمل نجم محمد، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2013، ص ص 54-56.

أعلن بوتين ومنذ بداية حكمه أن ميادين الطاقة والتجارة هي أكبر الميادين التي توليها روسيا أهمية في سياستها الخارجية تجاه (منطقة الشرق الأوسط بشكل عام) والخليج العربي بشكل خاص، ويمكن ذلك من خلال التنسيق بين روسيا وأقوى الدول المنتجة للنفط في العالم (المملكة العربية السعودية)، وهذا الأمر قد زاد مخاوف الولايات المتحدة والغرب وخشيتهم من قيام روسيا بالتلاعب بإمدادات النفط العالمية، وهو ما سيؤدي الى زيادة حدة التنافس بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في المنطقة⁽¹⁾، لا سيما أن الشركات الروسية لديها مصالح في مشاريع النفط والغاز في دول المنطقة متمثلةً بالعراق وإيران والسعودية، وغيرها من بلدان المنطقة⁽²⁾.

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001؛ اتهامات للمملكة العربية السعودية بضلوع مواطنيها بالأحداث، وأدت تلك الخطوة الى دخول العلاقات السعودية_الأمريكية في مرحلة من الفتور، ما دفع السعودية للبحث عن حليف جديد، واتجهت انظارها نحو روسيا، من جانبها كانت روسيا تبحث عن فرصة كهذه ليكون لها موطئ قدم في الخليج العربي وجاءت الخطوة السعودية تلك لتكون خطوة مهمة يمكن لروسيا من خلالها التغلغل في منطقة الشرق الأوسط، وقد صرح بوتين ان روسيا والسعودية هما الدولتان القياديتان في تصدير النفط، وان هناك لغة تفاهم مشتركة في هذا المجال، وأنه يرى أن هناك امكانية للتعاون مع المملكة العربية السعودية حتى في مجال الطاقة النووية⁽³⁾. وازداد التقارب الروسي السعودي بعد الزيارة التي قام بها الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي لموسكو في أيلول 2003 واصبح ملكاً (2008_2015)، والتي تُعدّ من أهم الخطوات لفتح الباب أمام روسيا لتفعيل سياستها الخارجية تجاه بلدان الخليج العربي بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، إذ وقعت خلال

(1) محمد، المصدر السابق، ص 81.

(2) مكي، المصدر السابق، ص 29.

(3) الآء محمد محسن، دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية "فلاديمير بوتين أنموذجاً"، رسالة ماجستير،

كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق: 2015، ص 155.

هذه الزيارة العديد من الاتفاقيات وفي مجالات عدة لاسيما في مجال الطاقة ⁽¹⁾. لقد عززت زيارة الامير عبدالله بن عبدالعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين السعودية وروسيا، وزادت من توجه البلدين نحو بناء علاقات تعاون استراتيجية تركز على الاقتصاد من خلال زيادة وتوزيع التبادل التجاري والتعاون المشترك في المجال النفطي، فضلاً عن زيادة الاستثمارات المشتركة في المجال التقني واستثمار الاختراعات والإمكانيات الروسية والاقتصادية ⁽²⁾.

ومن أجل توثيق العلاقات الروسية _ السعودية؛ تمكنت روسيا في عام 2003 من توقيع اتفاقية لإقامة مجلس الأعمال الروسي _ العربي وكان الهدف منه توسيع التعاون الاقتصادي بين روسيا والبلدان العربية والعمل على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والتقنية ⁽³⁾. كما ازداد حجم التبادل التجاري بين روسيا والسعودية من (87,78) مليون دولار في عام 1999 الى (408,51) مليون دولار في عام 2005 ⁽⁴⁾. وعملت روسيا للحيلولة دون تعزيز الولايات المتحدة لهيمنتها على نفط المنطقة والتحكم بأسعار النفط، ونجحت في كسر طوق الاحتكار الأمريكي عن طريق الشركة الروسية السعودية (لوكسار Iucksar) التي قامت بعمليات التنقيب عن النفط في الربع الخالي في السعودية كما قامت شركة (تروي ترانس غاز Troy trans gaz) الروسية بتنفيذ مشروع لمدّ خطوط انابيب نفط شيبية _ بقيق بطول 217 كم ⁽⁵⁾.

- (1) مهند عبد رشيد الجنابي، السياسة الخارجية الروسية حيال المشرق العربي في عهد بوتين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: 2007، ص ص 111-113.
- (2) جيروز نكمانتس، اساطير الطاقة النووية، ترجمة: محمد ابو زيد، ط2، مكتب الشرق الأوسط العربي، (رام الله: 2011)، ص 56.
- (3) أحمد سالم محمد أبو صلاح، السياسة الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية واثرها على النظام الدولي والأمن الاقليمي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 2016، ص 53.
- (4) محسن، المصدر السابق، ص 155.
- (5) عبدالجليل زيد مرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبوظبي: 2001)، ص 111 _ 113.

وفي عام 2007 زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السعودية وعقد معها عدة اتفاقيات ثنائية في مجال الاتصالات الجوية⁽¹⁾. وفي عام 2008 توثقت العلاقة بين روسيا والسعودية بعد أن زار الأمير بندر بن سلطان روسيا بصفته أميناً ، وكان الهدف من الزيارة إضفاء الطابع الرسمي على معاهدة استراتيجية بين البلدين، وتتعلق بالجوانب السياسية والمالية والنفطية فضلاً عن التسليح⁽²⁾. وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والسعودية في عام 2008 نحو (4,8 مليار دولار) في حين بلغ نحو (4,7 مليار دولار) في عام 2011، وفي ذات السياق بلغت واردات روسيا من السعودية في عام 2007 نحو (32%) من إجمالي الصادرات الروسية من أنابيب الحديد الصلب، في حين بلغت صادرات روسيا للسعودية فيما يتعلق بالحبوب في المدة ما بين (2006-2010) نحو (40%) من إجمالي الصادرات، في المقابل تُصدر السعودية لروسيا المنتجات البتروكيمياوية والتمور ومعدات الصيانة للسفن والأدوات الصحية⁽³⁾.

من جانب آخر كان لروسيا علاقات مهمة مع العراق، وكان العراق أحد أكبر شركاء روسيا في الشرق الأوسط حتى احتلاله من الولايات المتحدة في 2003، فقد وقعت روسيا عام 2002 اتفاقية ثنائية مع العراق للتعاون الاقتصادي والتجاري يُقدر بـ (40 مليار دولار)، وقد تضمن هذا الاتفاق 97 مشروع في قطاعي النفط والغاز وهذا ما أثار مخاوف الولايات المتحدة، حيث عبرت عن قلقها من توثيق العلاقة بين العراق وروسيا، وحذرت من انعكاس ذلك على العلاقات الروسية _ الأمريكية، وهدفت الولايات المتحدة الى مزاحمة روسيا في العراق خلال الشركات النفطية، فقد وقعت شركة النفط الأمريكية هالبرتون في عام 2002 اتفاقية لإعادة وإصلاح وتخزين مراحل إنتاج النفط العراقي ووصلت قيمة الصفقة لحوالي 8 مليار دولار،

(1) صالح الخثلان، "العلاقات السعودية الروسية علاقات نوعية بدلاً من شراكة استراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، (بيروت)، 2012، ص 41.

(2) مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً "روسيا الولادة الجديدة"، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت: 2012)، ص 244_246.

(3) التبادل التجاري بين السعودية وروسيا الاتحادية، صحيفة ايلاف، (السعودية)، العدد 4833، 20 آذار، 2014.

وحصلت الولايات المتحدة على ما يُعادل 800,000 برميل من النفط يومياً حتى نهاية عام 2002، وهذا ما جعل العراق في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة في ذلك الوقت، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تضع العراق في مقدمة اهتماماتها وهدفت للسيطرة عليه وهذا ما حدث بالفعل حينما احتلت الولايات المتحدة في عام 2003⁽¹⁾.

حاولت روسيا تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع العراق من خلال الشركات النفطية، ففي عام 2004 وقعت شركة لوك أويل (Luk oil) الروسية مذكرة تفاهم وتعاون في مجالات استخراج النفط والغاز؛ مع وزارة النفط العراقية، ووثقت الشركة علاقاتها مع العراق حينما زار وفد روسي برئاسة نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف Aleksandar sultanuf يرافقه رئيس الشركة وحيد كبيروف Wahid Kabiruf؛ العراق وتوصلت الشركة الى اتفاق مع الجانب العراقي يقضي بتنفيذ مشروع حقل القرنة الغربي⁽²⁾. في المقابل زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي موسكو في عام 2009 ودعا خلال تلك الزيارة الشركات الروسية للعمل والاستثمار في العراق. ولم تقف طموحات روسيا الاقتصادية عند هذا الحد بل عملت على تنشيط صفقاتها التجارية مع العراق فيما يتعلق بالجانب العسكري، حيث أجرت السفارة الروسية في العراق في أيلول 2009 مفاوضات مع الحكومة العراقية ضمن إطار تسليح الجيش العراقي، وفي آب 2010 أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن تسلم الدفعة الثالثة من طائرات (M.A17) وذلك وفقاً لعقد سابق مع روسيا، وفي العام نفسه سلمت روسيا العراق ثمان طائرات هليكوبتر متعددة الأغراض بقيمة 156 مليون دولار⁽³⁾.

(1) بن ملوكة مليكة، الاستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط "الأزمة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور "الجلفة"، (الجزائر: 2017)، ص 81-84.

(2) مهند خليل خلف، أثر العامل الاقتصادي في علاقات روسيا الدولية "الخليج العربي أنموذجاً"، رسالة

ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2015، ص 58.

(3) عامر هاشم عواد، العلاقات العراقية-الروسية وضرورات المصلحة الوطنية، سلسلة أبحاث بعنوان علاقات

العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، ط1، بيت الحكمة، (بغداد: 2012)، ص 235.

لم تكتفِ روسيا بذلك فحسب بل عملت من أجل إنشاء شراكات كبيرة مع بلدان الشرق الأوسط، سواء مع سوريا أو الاردن أو مصر وحتى تركيا، ونشطت في المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في المنطقة ومن أبرزها المؤتمر الذي عُقد في الاردن عام 2006 حيث شاركت فيه قرابة 70 شركة روسية، كما شاركت روسيا في اجتماعات مجلس الأعمال الروسي العربي الذي تم عقده في السعودية في شهر آذار من عام 2006، وقد نتج عن هذا المجلس اتفاقية نصت على تخصيص 5 هكتارات لإقامة فنادق وإبراج وأسواق في قلب العاصمة موسكو، ووصلت تكاليفها الى نحو 16 مليار دولار، وقد لقي هذا الاتفاق ترحاباً من قبل الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الروسي فلاديمير بوتين⁽¹⁾.

وفي سياق التنافس بين روسيا والولايات المتحدة نجد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد عبر عن سخطه من السياسة الأمريكية ذات الأسلوب العسكري أحادي الجانب تجاه العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ولاسيما كل من العراق وأفغانستان، وكان ذلك خلال مشاركته في مؤتمر دافوس الاقتصادي الذي عُقد في ميونخ في شباط 2007، وعبر عن انتهاك الولايات المتحدة للقانون الدولي، ولم تقف محاولات بوتين للنيل من الولايات المتحدة عند هذا الحد بل تعدى ذلك بالقيام بزيارة للشرق الأوسط في شباط من العام ذاته شملت كل من (السعودية وقطر والاردن)، وهدف من هذه الزيارة الى توسيع قوة روسيا في مجال الطاقة مع شركائها من بلدان المنطقة المنتمين لمنظمة أوبك⁽²⁾. ان التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربي في مجال الطاقة كان في مقدمة اهتمامات السياسة الروسية وتوجهاتها في منطقة الشرق الأوسط، وكان إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز بمبادرة روسية-قطرية في كانون الأول 2008؛ أحد أبرز اشكال التعاون بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال قطاعي

(1) بوالريب، المصدر السابق، ص 90.

(2) ستيفن لي مايرز، القيصر الجديد" بزوغ عهد فلاديمير بوتين"، ترجمة: تيسير نظمي خليل، العبيكان

للنشر، (الرياض: 2018)، ص ص 416-419.

النفط والغاز فضلاً عن النشاط التجاري في القطاعات الأخرى⁽¹⁾. إذ ترتبط روسيا مع البحرين باتفاقيات اقتصادية وتجارية تعود الى القرن العشرين كان آخرها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار التي وقعت في عام 2005، وتساعد هذا النشاط التجاري في عام 2007 حيث بلغ نحو(5 مليون دولار)، وارتفع ليصل في عام 2009 الى (2 مليار دولار)⁽²⁾.

إن من بين العوامل والمحددات الاقتصادية التي كان لها دور في ازدياد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط هي تجارة الأسلحة مع بلدان الشرق الأوسط؛ فقد عملت الولايات المتحدة من أجل أن تكون في مقدمة الدول الغربية المصدرة للأسلحة لبلدان المنطقة، وعقدت عدة صفقات للأسلحة مع كل من قطر والكويت والإمارات، ففي شهر شباط من عام 2001 عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات مع الكويت في مجال تسليح وتطوير القوات المسلحة الكويتية كما عقدت صفقة ضخمة في عام 2002 قُدرت ب 102 مليار دولار⁽³⁾. ويبدو أن هدف الولايات المتحدة من تلك الصفقات هو المكاسب الاقتصادية الكبيرة بالدرجة الأولى ، والتفرد في تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط وعدم فسح المجال لأي قوى كبرى لمنافستها وفي مقدمتها روسيا التي أخذت تعود وبقوة الى سوق السلاح في المنطقة⁽⁴⁾، كما نجحت روسيا في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع إيران من خلال التعاون الثنائي بين البلدين لاسيما فيما يتعلق بمجال الطاقة النووية مقابل 800 مليون دولار⁽⁵⁾، فضلاً عن استثمار الثروات

(1) منتدى الدول المصدرة للغاز أبرز أوجه التعاون الروسي العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 7568، 2 آذار، 2009.

(2) مجلس الاعمال البحريني-الروسي حجر الزاوية للعلاقات الاقتصادية، صحيفة الوطن، العدد 3061، 28 نيسان، 2014.

(3) فكرت نامق العاني وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،(بغداد:2012)، ص ص 270_271 .

(4) بيبير بيارنس، "القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً"، ترجمة زينب بسام كبة، مجلة الحكمة، العدد38، السنة السابعة، (بغداد)، كانون الأول، 2004، ص 134 .

(5) بوالزيب ، المصدر السابق ، ص ص99_100.

في بحر قزوين، وعدم فسح المجال بتواجد قوات اجنبية حوله، واعتبار هذا البحر مُغلقاً بين دول المنطقة المُطلة عليه، وقد أعطى هذا التعاون سمة استراتيجية للعلاقات الروسية_ الإيرانية، ولم تكنفي روسيا بذلك بل عملت لعقد اتفاقيات مماثلة مع مصر في 2008 ، ومع الأردن في آذار 2009، تضمنت انشاء مفاعلين نوويين صناعيين⁽¹⁾. ويبدو أن روسيا استهدفت من تحركاتها تلك تحقيق هدف اقتصادي ذا بُعد سياسي يمكن من خلاله جعل روسيا مُنافساً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ذات السياق عقدت الولايات المتحدة مع الإمارات العربية المتحدة العديد من صفقات التسلح، واتجهت الإمارات لأن تكون أكبر مستورد للأسلحة في الشرق الأوسط، وكانت صفقة الأسلحة التي تمت بين الطرفين في عام 2005 أهم الصفقات؛ إذ اشترت الإمارات بموجبها 80 مقاتلة متعددة المهام نوع (F 16) ، كما تعاقدت الولايات المتحدة مع الإمارات في عام 2007 لبيعها صواريخ مُتعددة، وفي عام 2009 عقدت الولايات المتحدة مع الإمارات صفقات متنوعة شملت حصول الإمارات على مروحيات وصواريخ عسكرية متعددة، فضلاً عن خدمات دعم لوجستي وتدريبات خاصة⁽²⁾. وبلغت استثمارات الشركات الروسية في الإمارات في عام 2011 نحو (187 مليون دولار)، في المقابل استثمرت الإمارات نحو (253 مليون دولار) في المشاريع الروسية⁽³⁾. في حين عقدت قطر صفقة لشراء طائرات من الولايات المتحدة قدرت ب 393 مليون دولار واستحوذت الولايات المتحدة على صفقات التسلح السعودية حينما عقدت في أيلول 2010 مع المملكة العربية السعودية؛ صفقة ضخمة لشراء الأسلحة قُدرت قيمتها ب 60 مليار

(1) مكي، المصدر السابق، ص ص 29_40؛ أبو صلاح، المصدر السابق، ص 52.

(2) عبد الجليل زيد المرهون، برامج التسلح في دول الخليج والحوار، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2012)، ص ص 52_61.

(3) معتر سلامة، " طريق روسيا للعودة الى مسرح السياسة العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، مؤسسة الاهرام، (القاهرة)، 2014، ص 83.

دولار، وقد وصفت هذه الصفقة بالتاريخية كونها الأكبر من نوعها من حيث القيمة المالية، كما تضمنت الصفقة عقداً اضافياً ليصل إجمالي قيمة الصفقة الى 90 مليار دولار⁽¹⁾.

وعملت روسيا ومنذُ بداية القرن الحادي والعشرين، لاسيما بعد الزيادة المتواصلة في العوائد المالية للنفط في بلدان الشرق الأوسط بشكل عام، وبلدان الخليج بشكل خاص والتي إهتمت بالإنفاق من أجل تطوير قدراتها العسكرية، وهذا الأمر فتح الباب للقوى الكبرى للمنافسة في بيع وتصدير الأسلحة لبلدان الشرق الأوسط، خاصة بين روسيا والولايات المتحدة، ففي الفترة ما بين 1997_2001؛ بلغت تعاقدات روسيا مع الإمارات 800 مليون دولار⁽²⁾. ولم يقتصر الأمر على الإمارات فحسب، بل عقدت روسيا اتفاقية لبيع الأسلحة لإيران واستلمت إيران من روسيا في المدة ما بين (2001-2005) ثلاث طائرات نوع (سوخوي 25 و 35) وطائرة هليكوبتر نوع (مي 171)⁽³⁾. وفي نهاية عام 2005 وقعت روسيا وإيران عقداً لشراء 29 قاعدة إطلاق و 1200 صاروخ لمنظومة الدفاع الجوي الإيراني طراز (تور M 1)، وبلغت قيمة العقد نحو (770 مليون دولار)، فضلاً عن عقد لتحديث منظومات الدفاع الجوي الإيرانية بصواريخ نوع (S 125) بقيمة (200 مليون دولار)⁽⁴⁾، كما عقدت روسيا صفقة للأسلحة مع إيران في عام 2006، وبلغت قيمتها مليار دولار. كما عقدت صفقة لإمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام (Pantsir_s1)، ووقعت مع السعودية في عام 2008 اتفاقية للتعاون في المجالين الأمني والعسكري، وتم بموجبها توريد منظومة (S 400) و (أنتاب 2500)، و (30) مروحية من طراز (171) بقيمة

(1) المرهون، المصدر السابق، ص ص 52_61.

(2) عصام نايل المجالي، تأثير التسليح في الأمن الخليجي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2012)، ص 52.

(3) ماجد بن عبدالعزيز التركي، العلاقات الإيرانية-الروسية وتقاطعاتها الخليجية، صحيفة الحياة، (لندن)، 31 ايار، 2009.

(4) ميشال يمين، "العلاقات الروسية-الإيرانية مشاكل وتطلعات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بيروت)، 2004، ص ص 82-83.

وصلت الى 350 مليون دولار وقد أثارت صفقات الأسلحة الروسية حفيظة الولايات المتحدة التي انتقدت روسيا لمواصلتها عقود التسليح تلك⁽¹⁾.

لم تقف محاولات روسيا لمنافسة الولايات المتحدة في صفقات الأسلحة عند هذا الحد؛ فقد حاولت روسيا استغلال معارض الأسلحة الدولية، فقد شاركت بمعرض بروكسل الذي عقد في نيسان 2008، ومعرض موسكو في آب 2008، فضلاً عن دورها في اكبر المعارض لبيع الأسلحة في الشرق الأوسط وهو معرض (أيدكس) الذي أقيم في أبوظبي في تشرين الثاني 2009، وكذلك معرض اسطنبول في نيسان 2009. وتعدّ هذه المعارض فرصة مهمة لروسيا ولا يمكن التغريط بها من أجل استفادة روسيا لمكانتها الدولية كقوة دولية في تصدير وبيع السلاح⁽²⁾. ويأت ذلك الاهتمام الروسي بصفقات الأسلحة مع بلدان الشرق الأوسط؛ انطلاقاً من توجيهات قادتها ابتداءً من فلاديمير بوتين مروراً بدمتري أناتوليفيتش مدفيديف Dimitri A.Midfidif (2012_2008)⁽³⁾، والذين أكدا على أهميتها في تفعيل الأجندة الروسية

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية وتدعيم الاقتصاد والمكانة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، (القاهرة)، 2007، ص 67؛ بن ملوكة، ص 54؛ بوالريب، المصدر السابق، ص 200.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي " أزمة الفترة الانتقالية"، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2009)، ص 70.

(3) ديمتري مدفيديف (Dmitrevich Medvedev 1965 -) : سياسي روسي ولد علم 1965 في مدينة

سان بطرسبرغ في روسيا الاتحادية، تخرج من كلية الحقوق في جامعة لينينغراد عاد 1987، وحصل على شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة عام 1990، وعمل مدرساً في جامعته التي اعيد تسميتها بجامعة ولاية سانت بطرسبرغ حتى عام 1999، بدأ حياته السياسية مديراً للحملات الانتخابية وبعد ذلك مستشاراً لرئيس بلدية سان بطرسبرغ أناتولي سوبتشاك، وخلال هذه الفترة اصبح صديقاً لفلاديمير بوتين، واصبح مدير حملة بوتين الانتخابية عام 2000، عين نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، كما عمل رئيساً لشركة غازبروم حتى عام 2008، اصبح رئيساً لروسيا عام 2008، وبقي حتى عام 2012 عندما تسلم رئاسة الوزراء، وبشكل عام يعد مدفيديف أكثر ليبرالية من بوتين وخلال فترة حكمه خرجت روسيا منتصرة في الحرب الروسية-الجورجية وتعافت من الركود الاقتصادي، ومن ابرز اعماله توقيع معاهدة ستارت الجديدة مع الولايات

تدرجياً في الشرق الأوسط⁽¹⁾. ويؤكد القادة الروس أهمية تجارة الأسلحة مع بلدان الشرق الأوسط لمواجهة الولايات المتحدة إذ يقول الكسندر روتسكي: "على روسيا أن تتاجر بالأسلحة وفق الأطر الدولية المحددة لهذا النشاط ... وأن الاتحاد السوفيتي السابق كان بحوزته 29% من حجم مبيعات الأسلحة في العالم، إلا أن النسبة المتبقية ... بيعت من قبل منتجين حقيقيين من بينهم الولايات المتحدة"⁽²⁾.

المتحدة الأمريكية، فضلاً عن قيامه بتوثيق التعاون بين روسيا وبلدان مجموعة بريكس، وحصوله على قبول روسيا في منظمة التجارة العالمية عام 2011. رحمانى صفية، المصدر السابق، ص 48-49.

(1) بن ملوكة ، المصدر السابق، ص48؛ الشيخ، مصالح ثابتة، المصدر السابق، ص 115_116.

(2) بوالريب ، المصدر السابق، ص102.

المبحث الثاني: العوامل والمحددات السياسية.

ان للعوامل والمحددات السياسية دوراً كبيراً في رسم سياسة كل من الولايات المتحدة وروسيا ولاسيما، أن العالم قد شهد منذُ بداية القرن الحادي والعشرين تطورات ومُتغيرات سياسية جديدة انعكست بدورها على طبيعة العلاقات الدولية. فقد عملت تلك الدول جاهدةً من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها وامنها القومي في أماكن عدة من العالم ولاسيما في منطقة حيوية كمُنطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت ساحة مهمة للتنافس بين القوى الكبرى، وذلك بسبب ما تحظى به من أهمية سياسية كبيرة سواء لروسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المتتبع لسياسة الدول بشكل جيد لا يمكنه أن يغفل عن أهمية الأسباب والمحددات السياسية في لعب دور كبير في تصاعد حدة الصراع والتنافس بين روسيا والولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، فالعالم ومنذُ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أصبح يُدار من قبل قوة دولية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت بكل قواها من أجل إبقاء الوضع الدولي على ما هو عليه، منتهجةً سياسة المنع والاحتواء للقوى الكبرى التي تحاول أن تنافسها كروسيا والصين وغيرها. وعلى الرغم من نجاح الولايات المتحدة في سياستها تلك؛ إلا أنها لم تستطع من الاستمرار، ويرجع ذلك للأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بصورة عامة، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، منذُ بداية القرن الحادي والعشرين إذ أخذت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة؛ تتحى منحىً مُغاير لما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث شهدت العلاقة بين القوتين تنافراً وتجاذباً على الصعيد السياسي، فالولايات المتحدة تعمل من أجل المحافظة على نفوذها في الشرق الأوسط من خلال زيادة حالة التبعية لها عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع بلدان المنطقة، من جانبها تسعى روسيا الى إعادة وجودها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط والذي فقدته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي⁽¹⁾.

(1) العاني و الزويني، المصدر السابق، ص ص 258_259؛ مكي، المصدر السابق، ص ص 83_84.

شهد القرن الحادي والعشرين بداية جديدة تميزت بتحول جديد بنوعية القيادة في كل من روسيا والولايات المتحدة، تمثل ذلك بوصول الرئيس فلاديمير بوتين الى سدة الحكم عام 2000 والذي انتهج سياسة من نمط جديد من خلال نظريته للعلاقات الدولية نظرة واقعية فيما يتعلق بالحراك السياسي الدولي، وعلى الجانب الآخر شهدت الولايات المتحدة وصول جورج بوش الابن George W. Bush⁽¹⁾ إلى الحكم عام 2001 وبإدارة تُعد من أكثر الادارات الأمريكية تشدداً، بانتهاجها سياسة متطرفة تنطلق من قاعدة من ليس معي فهو عدوي⁽²⁾.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتشكل منعطفاً كبيراً في نهج السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط فقد سلكت إدارة الرئيس جورج بوش الابن سياسة خاصة بها على الصعيد الخارجي خاصة في الشرق الأوسط (تمثلت باحتكار القرار الدولي لنفسها ولخدمة مصالحها)، وتؤكد ذلك من خلال فرض سياستها على الجميع من دون الحاجة للتعاون مع الدول الأخرى لاسيما تلك التي تُنافسها كروسيا والصين، أو حتى المتحالفة معها كالاتحاد الاوربي واليابان⁽³⁾. على الجانب الآخر نهجت روسيا منذ تولي فلاديمير بوتين عام 2000؛ سياسة خاصة تمثلت بسياسة النأي بالنفس عن التبعية للغرب التي برزت بشكل واضح في الفترة التي اعقبت تفكك

(1) جورج ووكر بوش George W. Bush (1946- لا زال حياً): وهو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة ولد عام 1946 بولاية كونيتكت في الولايات المتحدة الأمريكية، درس التاريخ في جامعة يال الا انه لم يحقق نجاحاً مرجواً، التحق بالخدمة العسكرية في سلاح الطيران، وقد حصل على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة هارفورد، اصبح عضواً في الحزب الجمهوري ومن ثم حاكماً لولاية تكساس عام 1994، فاز بالانتخابات الرئاسية بولاية اولى عام 2000، وانتهج سياسة ما عرف (الحرب على الإرهاب) بعد احداث 11 أيلول 2001، وشن حرباً على افغانستان عام 2001 والعراق 2003، فاز بولاية رئاسية ثانية عام 2004. أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1789 وحتى اليوم، ط1، دار الحكمة، (لندن: 2006)، ص 261-269.

(2) محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران، تركيا، روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، (القاهرة)، كانون الأول، 2002، ص 75.

(3) أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط "مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2012)، ص 90-91.

الاتحاد السوفيتي، وقد اهتمت إدارة بوتين اهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾. وفضلاً عن ذلك اعتمدت إدارة بوتين النهج البراغماتي من أجل النفوذ لبلدان الشرق الأوسط، فهذه السياسة قد فسحت المجال لروسيا بتطوير علاقاتها مع (إسرائيل) من جهة، والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية من جهة أخرى، كما وفرت هذه السياسة لروسيا استرداد شيء من قوتها ونفوذها السياسي والاقتصادي الذي فقدته عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي مُغايرة تماماً لسياسة روسيا في الحكم السوفيتي، والتي كانت تنطلق من منطلق إيديولوجي في علاقاتها مع العالم وبلدان الشرق الأوسط⁽²⁾.

ان محددات السياسة الروسية في الشرق الأوسط منذُ بداية القرن الحادي والعشرين يمكن ابرزها بما يلي⁽³⁾:-

1_ الدفاع عن المصالح الأمنية الروسية التي فرضتها القواعد الجيوسياسية، فمنطقة الشرق الأوسط هي عبارة عن امتداد جيوسياسي للخاصة الرخوة لروسيا وتحديداً في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تَعُدُّهُما روسيا جاراً قريباً، ولها هناك مصالح حيوية تعمل بكل ما تملك من أجل المحافظة عليها.

2_ العمل من أجل منافسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على الرغم من إدراك روسيا بعدم قدرتها على مجابهة امريكا اقتصادياً وعسكرياً في المستقبل القريب، ولكن روسيا تحاول أن لا تبقى قوة عالمية من الدرجة الثالثة ومن أجل ذلك تحاول روسيا إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وتوقن روسيا ان أحد وسائل بلوغ ذلك الهدف تتمثل بمشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها للتورط في مشاكل عدة في العالم، وترى روسيا ان منطقة الشرق الأوسط هي إحدى تلك المناطق.

(1) بوالربيع، المصدر السابق، ص 107_108.

(2) Liay Bourtnan, " Butin and Russians Middle East policy", The Middle East Review of International Affiars, (MEAIA) ,No.2, Vol.10, june, 2006, p.6.

(3) عرفات، المصدر السابق، ص 73-75.

3_ ضمان المصالح الاقتصادية لروسيا في الشرق الأوسط وذلك يمكن من خلال زيادة الصادرات الروسية من العتاد والسلاح لدول الشرق الأوسط.

4_ التوجهات السياسية لروسيا في الشرق الأوسط والمتمثلة باعتماد روسيا على دولتين تتمتعان بأهمية كبيرة في تنفيذ السياسة الروسية في المنطقة وهما إيران وسوريا، ويكون ذلك من خلال ضمان دعم ومساندة روسيا الثابت لهاتان الدولتان سواءً على الصعيد السياسي أو العسكري.

5_ تهدف روسيا الى زيادة سبل التعاون مع الدول العربية في مجال التطوير التقني والاستثمارات وكذلك التسليح ومحاولة روسيا لتنظيم الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الروسية.

6_ دعم روسيا وتبنيها لتطلعات الشعوب العربية فيما يتعلق بقضايا التحرر من التواجد الأمريكي في العراق والسودان، فضلاً عن القضية الفلسطينية وفقاً للقوانين الشرعية الدولية، وبالحد الذي يضمن تحجيم التأثيرات الأمريكية والاوربية على قضايا الشرق الأوسط⁽¹⁾.

ويبدو أن روسيا قد سلكت تلك السياسة لمجابهة السياسة الأمريكية التي تهدف الى إيجاد مناطق صراع جديدة تسمح لها التدخل فيها ومن ثم الاستحواذ عليها وتوسيع نفوذها هناك، وهذه السياسة تكمن في البحث عن بؤر التوتر، وخلق الصراعات الإقليمية في المناطق التي تمتلك فيها القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة نفوذ كبير ومن ثم قيام الولايات المتحدة بالتدخل هناك لتكون هي المسيرة لتلك النزاعات والصراعات بعد ضمان سيطرتها على تلك المناطق، مستغلةً في ذلك قوتها العسكرية لحسم تلك الصراعات، فضلاً عن ذلك قدراتها الاقتصادية⁽²⁾.

تميزت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالتناقض، ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة

(1) عبدالسلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد" قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011"، (القاهرة: 2012)، ص 118.

(2) زيبغنو بريجنسكي، الفرصة الثانية" ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية"، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، (بيروت: 2007)، ص 70.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي؛ قد تعاملت مع روسيا وفقاً لسياسة خاصة ومختلفة عما سبق، ففي وقتٍ ما كانت تتعامل معها كقوة كبرى في العالم، وفي وقت آخر نجد أن الولايات المتحدة تتجاهل وجود روسيا كقوة عالمية، وليس ذلك فحسب بل أن الولايات المتحدة كانت تهتمش دور روسيا وحتى ردود أفعالها ويبدو أن هذا التناقض يكمن في تضارب المصالح بين القوتين، فضلاً عن خشية الولايات المتحدة من السياسة الروسية الجديدة والمُتمثلة بتوطيد علاقاتها مع الدول المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة والعالم كإيران وسوريا⁽¹⁾.

بعد انتخاب فلاديمير بوتين لفترة رئاسية ثانية عام 2004، عملت روسيا على توثيق علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط وطرق أبواب بلدها وفق سياسة جديدة انتهجها بوتين، وكانت البداية تتمثل بالزيارات التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى منطقة الشرق الأوسط عام 2005 والتي شملت كل من مصر وفلسطين فضلاً عن المملكة العربية السعودية وقطر في عام 2007⁽²⁾. في ذات الوقت قدمت روسيا الدعم لحركة حماس وقامت باستقبال مسؤولي الحركة في آذار 2006، في الوقت الذي كان لروسيا علاقة وطيدة مع (إسرائيل)، على جانب آخر زودت روسيا إيران بالسلاح في محاولة منها لإرباك الحسابات الاقتصادية والتي تراه روسيا جانباً مهماً من جوانب المنافسة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط⁽³⁾.

إن الدور الروسي الجديد في الشرق الأوسط قد زاد من خشية الولايات المتحدة على مصالحها هناك، وهذا ما بينه رئيس مجلس العلاقات الخارجية ومدير التخطيط السياسي في إدارة جورج بوش الابن؛ ريتشارد هانس Ritschard N. Hans (2003_2023) حينما صرح بأن الولايات المتحدة ستواجه العديد من التحديات في الشرق الأوسط، وهذه التحديات يمكن إبرارها بسياسات القوى الكبرى كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾. فضلاً عن ذلك فإن (أنجيلا

(1) علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم والسياسة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2006، ص ص 148-155.

(2) إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ص 72_73؛ مكي، المصدر السابق، ص 40.

(3) Liya Bourman, op. cit, p6.

(4) السيد أمين شلبي، نظريات في العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتاب، (القاهرة: 2009)، ص 17.

ستينت (Ainjila Stint) مسؤولة الملف الروسي في مجلس الأمن القومي الأمريكي لغاية 2006؛ قد لخصت لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية المشاكل التي قد تسببها روسيا لبلادها في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل بقولها: "إنها إيران، إنها الأمم المتحدة، إنها جميع برامج مكافحة (الارهاب) ومكافحة المخدرات، إنها سوريا، فنزويلا، حماس، وهذه المسائل يمكن أن يكونوا (أي الروس) أقل تعاوناً فيها"⁽¹⁾.

تأكيداً للنهج السياسي الجديد لروسيا وتوجهاتها في العالم ككل والشرق الأوسط تحديداً؛ نجد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد بين السياسة الخارجية العامة لروسيا بوضوح في مؤتمر السياسة الأمنية في ميونخ في ألمانيا والذي عُقد في شباط 2007، حيث أكد بوتين تمسك روسيا بموقفها الرافض لسياسة القطب الأوحده في العالم وتفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية، ونبه الى ظهور مراكز قوى دولية جديدة، وأنه من الضروري ان تشترك في إدارة الشؤون الدولية⁽²⁾. ولم يكتفِ بوتين بذلك فحسب بل انه انتقد سياسة الولايات المتحدة التي حسب تقديره قد تجاوزت القوانين الدولية وحدودها القومية بالإشارة الى تدخل الولايات المتحدة في السياسة الاقتصادية والتعليمية والثقافية التي فرضتها على الأمم المتحدة⁽³⁾.

إن العوامل والمحددات السياسة المؤثرة في السياسة الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كانت عاملاً مهماً في زيادة حالة التنافس بين القوتين في مناطق النفوذ السوفيتي سابقاً، فالتنافس هناك قد زاد من حالة التوتر والخلاف بين الطرفين في الشرق الأوسط⁽⁴⁾، فروسيا تدرك أهمية بلدان الشرق الأوسط خاصة تلك المتاخمة لها ولدول الاتحاد السوفيتي سابقاً، فضلاً عن الدول القريبة منها كتركيا وإيران، والتي تعدهما حليفيين إقليميين لها في المنطقة، لاسيما بعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان 2001، والعراق عام 2003 وتخوف روسيا من تصاعد

(1) بوالريب، المصدر السابق، ص ص 62_63.

(2) طه عبد الواحد، خطاب بوتين في مؤتمر ميونخ يقترن بالفعل، صحيفة النور، العدد 282، 21 شباط، 2007.

(3) زاقود، المصدر السابق، ص ص 102_103.

(4) نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية-الأمريكية تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 206، السنة العاشرة، كانون الثاني، (القاهرة)، 2012، ص ص 27-29.

الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز المتاخمة لحدودها⁽¹⁾. إذ ترى روسيا في علاقة وتفاعل جوارها القريب من الشرق الأوسط منطقة تهديد لأمنها الاقليمي مثلما تراه أداة لممارسة سياستها في منطقة الشرق الأوسط، وتُشير روسيا في ذلك الى مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وترى روسيا ان تواجدتها في منطقة الشرق الأوسط مهم لأمنها القومي وذلك لانعكاسه على الجوار الروسي⁽²⁾. وتطمح روسيا من خلال ذلك أن تكون قوة مهمة وحيوية منافسة للنفوذ الأمريكي وحلفائها، ويأتي ذلك كرد على نشاط الولايات المتحدة وتدخلها في البلدان المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي ترى فيها روسيا موقعاً استراتيجياً لأمنها القومي ونفوذها الدولي، إذ يعد العامل الجيو _ سياسي عاملاً مهماً في تأجيج التوتر والخلاف والتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا؛ وذلك لأنه يُمثل حيزاً كبيراً من الامتداد الأور _ آسيوي الملاصق لمنطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك وضعت روسيا الشرق الأوسط من أولويات سياستها الخارجية من أجل فرض سيطرتها على البحر الأسود ومنطقة القوقاز، حيث يمكنها من خلالها الوصول الى المياه الدافئة، وهذا ما جعل الشرق الأوسط يُمثل حزاماً أمنياً يُحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز لذلك تُسخر روسيا إمكانياتها من أجل ابعاد أي خطر يمكن أن يهدد تلك المناطق⁽³⁾. ورأت روسيا ان ذلك يكمن من خلال التدخل في منطقة الشرق الأوسط واستغلال القضايا المهمة التي ترى فيها الولايات المتحدة تهديداً لنفوذها هناك، كأمن الطاقة وتأمين المواصلات، والملف النووي الإيراني، لذلك تحاول روسيا عبر تلك القضايا الولوج الى المنطقة وممارسة دور اقليمي يُنافس الولايات المتحدة، الا أنها في الوقت نفسه لا بُد أن تتحاشى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي سيُتيح لروسيا أداء دور سياسي واقتصادي كقوة دولية واقليمية ذات مصالح ونفوذ في منطقة الشرق الأوسط⁽⁴⁾. وقد برز تأثير الدول المتاخمة لروسيا واضحاً منذُ عام 2008 لاسيما بعد أن تولى الرئيس ديمتري مدفيديف الحكم

(1) مكي، المصدر السابق، ص 21.

(2) بوالريب، المصدر السابق، ص ص 65_66.

(3) باسم راشد، "المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، وحدة الدراسات المستقبلية، (الاسكندرية)، العدد 9، 2013، ص ص 9-10.

(4) بوالريب، المصدر السابق، ص 93.

في روسيا وحيث خرجت لجنة مشتركة في الكونغرس الأمريكي بتصور عام عن السياسة الأمريكية تجاه روسيا في الشرق الأوسط، وأكدت اللجنة ان تحقيق اهداف الشراكة بين روسيا والولايات المتحدة غير ممكنة، وذلك بسبب وجود خلاف بين الطرفين في العديد من القضايا، وذلك اشارة الى التدخل العسكري لروسيا في 2008 في أبخازيا واوسيتيا الجنوبية⁽¹⁾، وكذلك بروز الأزمة الجورجية*. فضلاً عن التعاون النووي والصاروخي بين روسيا وإيران، والذي على أساسه فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الروسية⁽²⁾.

دخلت الولايات المتحدة وروسيا مرحلة جديدة على الصعيد السياسي بعد أن تولى باراك أوباما⁽³⁾ السلطة في الولايات المتحدة عام 2009، وانتهج أوباما سياسة مُغايرة لسياسة سلفه

(1) كاظم هاشم نعمه، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة "فرص وتحديات"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (بيروت: 2016)، ص 50.

*الأزمة الجورجية: تعرف باسم الحرب الروسية _ الجورجية وهي صراع مسلح قصير لكنه خطير اندلع في آب 2008 بين جورجيا من جهة وروسيا الاتحادية مدعومة بقوات من ابخازيا واوسيتيا الجنوبية الانفصاليين من جهة اخرى فمع وصول الرئيس الجورجي ميخائيل كافالاشفيلي عام 2004 اتجهت جورجيا للاقترب من الغرب والسعي للانضمام الى حلف الناتو والاتحاد الاوربي، مما اثار قلق روسيا الاتحادية فندلع القتال يوم 7_8 آب واتسع القتال في الاراضي الجورجية التي شنت هي الهجوم الواسع على عاصمة اوسيتيا الجنوبية بهدف اعادة السيطرة الكاملة عليها، فعلى تحرك الجيش الروسي... وتوقف اطلاق النار يوم 2008/8/12 بواسطة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (كرئيس للاتحاد الاوربي انذاك). BBC New_Georgia_Russia Couflict in 2008.

(2) Benjamin H. Fredman and Justin Ogan, " Hitting stop Button on NATO Expansion ", International Affairs, Spring:2009,p.37-38.

(3) باراك اوباما Barak Hussein Obama (1961-) : سياسي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرابع والاربعون، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية مدينة هاواي عام 1961، بدأ دراسته الجامعية بكاليفورنيا وبقي فيها عامين ثم التحق بجامعة كولومبيا في نيويورك وحصل على شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ثم التحق بكلية الحقوق بجامعة هارفارد وتخرج فيها عام 1991 بشهادة الحقوق، نشط في الحزب الديمقراطي الأمريكي في ولاية النيوي وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1996، فاز بانتخابات الكونغرس عن نفس الولاية عام 2004 واصبح اول امريكي من اصول افريقية يفوز بعضوية الكونغرس، فاز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2008 على منافسه الجمهوري جون مكين ليصبح اول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية من اصول افريقية في عام 2009، فاز بولاية رئاسية ثانية عام 2012، وتمثلت سياسته الخارجية بدعم (اسرائيل) كما دعا الى بداية جديدة مع العالم الاسلامي وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، غادر البيت الابيض عام 2017. <https://www.aljazeera.net>.

جورج بوش الابن، وهذه السياسة تتمثل بجعل الخيار العسكري هو الخيار الاخير للولايات المتحدة في حل القضايا الدولية، مع إعطاء النهج السياسي والدبلوماسي الأولوية في حل القضايا، كما يدعو الى القوى الكبرى في القضايا التي تحتاج عمل دولي مشترك كروسيا والصين. إن السياسة الأمريكية الجديدة التي انتهجها أوباما؛ تزامنت مع اضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط، والمتمثلة باحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، وتساعد ازمة البرنامج النووي الإيراني الذي شكل تحدياً لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط⁽¹⁾. وقد أخذت العلاقات الأمريكية _ الروسية تتحسن شيئاً ما في هذه الفترة، فقد أبدت حكومة الرئيس أوباما عن نيتها لتحسين العلاقة مع روسيا، وترجم ذلك فعلياً في اللقاء الذي عقد بين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، ونظيرها الروسي سيرغي لافروف في آذار 2009، حيث أبدت هيلاري استعداد الولايات المتحدة الاعتراف بمصالح روسيا واحترامها، والتعاون في موضوع الأسلحة الاستراتيجية ومراجعة خيار نشر الولايات المتحدة للدروع الصاروخي في شرق أوروبا، والتمهيد لإدخال روسيا لمنظمة التجارة العالمية، في المقابل على روسيا أن تتعاون في الملف النووي الإيراني وكذلك الوضع في أفغانستان، وهذا ما حدث بالفعل حينما وافقت روسيا على فرض العقوبات إيران في عام 2010 على ان تسقط الولايات المتحدة العقوبات التي فرضتها سابقاً على روسيا⁽²⁾. لم تقف روسيا عند هذا الحد بل عملت على استعادة موقعها ومكانتها كقوة دولية لا يمكن تجاهلها في حلّ الازمات في الشرق الأوسط واتضح ذلك من خلال دورها في الفاعل في الوساطة لجعل ترسانة سوريا الكيميائية تحت سيطرة المراقبين الدوليين، وتجنّيب النظام السوري الضربات العسكرية⁽³⁾. ومن خلال هذا الدور استطاعت روسيا أن تكون فاعلاً مهماً في

(1) الشرايبي والطائي، المصدر السابق، ص ص 292_299.

(2) جدير بالذكر ان العقوبات بدأت منذ عام 2006 بموجب قرار صادر من الامم المتحدة برقم 1737 في

2006؛ نعمة، المصدر السابق، ص ص 53_54.

(3) أبو صلاح، المصدر السابق، ص44.

الشرق الأوسط، وكقوة دولية تبحث عن إحياء نفوذها في المنطقة بعد انقطاع دام قرابة عقدين من الزمن⁽¹⁾.

المبحث الثالث: العوامل والمحددات الاستراتيجية _ الأمنية.

إن من بين العوامل والمحددات التي كان لها دور كبير في زيادة حدة الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة الشرق الأوسط هي الاسباب والمحددات الاستراتيجية _ الأمنية، وذلك بفعل الأهمية الاستراتيجية التي تتحلى بها المنطقة بالنسبة لكلا الدولتين⁽²⁾. فالولايات المتحدة ترى في الشرق الأوسط مجاًلاً حيوياً واستراتيجياً لمصالحها ونفوذها الدولي، ولا تقبل لأي قوة أخرى أن تنافسها فيه، خاصةً بعد أن بنت نفوذها هناك وبشكل واسع بعد حرب الخليج الثانية عام 1991⁽³⁾. فمنطقة الشرق الأوسط بموقعه الاستراتيجي بالغ الأهمية قد يؤد دوراً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة الأمنية، وارتبط ارتباطاً كبيراً في المصالح الأمريكية، فالاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمحور على ثلاث ركائز رئيسة تتمثل بحماية أمن (إسرائيل)، والنفط وتأمين وصوله عبر الممرات المائية للولايات المتحدة، والثالث هو الاقتصاد القوى المنافسة لها في المنطقة واحتواء القوى الفاعلة فيها. وعلى هذا الأساس أكدت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية على ضرورة الانتشار والتمركز في الشرق الأوسط ، وهذا ما حدث بالفعل بعد حرب الخليج الثانية حيث أصبح الخليج العربي والشرق الأوسط عبارة عن ثكنة عسكرية تضم عدد كبير من القواعد والمنشآت والمطارات والموانئ العسكرية⁽⁴⁾. وتضع الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط في صدارة سلم اهتماماتها العالمية، وتؤكد أنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن

(1) مكي، المصدر السابق، ص 87.

(2) علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط "التأمر الأمريكي الصهيوني"، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، (بيروت: 2013)، ص ص 137-139.

(3) زاقود، المصدر السابق، ص 118.

(4) جون بيترسون، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن القومي في كتاب النظام الأمني في الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص ص 224_266.

يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الاستراتيجية، فهي تمثل قلب العالم، وفيها تتحدد مراكز التوازنات والقوى الدولية، في الوقت الذي تمثل ارتكاز وقاعدة سياسة لأي دور ولأي قوة دولية كانت⁽¹⁾. فطالما عُدت منطقة الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم بالنسبة للقوى الكبرى، وذلك لارتباط مصالح هذه القوى بها مما جعلها أكثر المناطق اضطراباً من الناحية الأمنية⁽²⁾.

استمرت الولايات المتحدة في استراتيجيتها القائمة على أساس القوة الاقتصادية_العسكرية في تنفيذ اجندتها ورأت فيها السبيل الوحيد للمحافظة على قيادتها للعالم في الوقت الذي ظهر لها منافسين على الساحة الدولية سواءً في آسيا أو أوروبا⁽³⁾. حيث تهدف الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الى السيطرة على العراق لتحقيق أهدافها المتمثلة بالاحتلال المباشر، ويستند ذلك بالدرجة الاساس على خلق الأزمات في المنطقة واستغلالها لخدمة المصالح الأمريكية⁽⁴⁾. فالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تنطلق من منطق دفاعي _ هجومي يعتمد على⁽⁵⁾:-

1_ عدم السماح لأي قوة اقليمية تهدد المصالح الأمريكية أن تنمو وتتعاظم، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن التركيز على القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة.

(1) راشد، المصدر السابق، ص ص13-17.

(2) نجاه مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سوريا 2010 _ 2014"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير "سبكرة"، (الجزائر: 2015)، ص 13.

(3) سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2013)، ص 89.

(4) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت والاستراتيجي والمتغير الطرقي، دار المنهل اللبناني، (بيروت: 2009)، ص ص154-155.

(5) سوسن العساف، استراتيجية الردع والعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العالمية للأبحاث والنشر، (بيروت: 2008)، ص ص139-241.

2_ حماية الأصدقاء والحلفاء في الشرق الأوسط، وردع أية تهديدات وأفعال عدائية تجاه المصالح الأمريكية، واستخدام القوة إذا ما فشلت قوة الردع لدحر الخصوم.

3_ تأكيد الدور الأمريكي في القضايا الإقليمية من خلال أداء دور جديد في عدة ملفات منها العراق ولبنان وفلسطين وسوريا ومصر وإيران.

4_ تأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط وحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى، فضلاً عن إدانة أمن (إسرائيل) ودعمها بأي ثمن.

وعلى هذا الأساس أصبحت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ملازمة للجانب الأمني، خاصةً بعد أحداث 11 أيلول 2001، إذ حشدت الولايات المتحدة قواتها، وزادت من أساطيلها العسكرية في المنطقة، وتجسد ذلك التحشد بوجود الأسطول الخامس الأمريكي في مياه (الخليج العربي)، في الوقت الذي يجوب الأسطول السادس مداخل البحر المتوسط⁽¹⁾.

أما عن دور المحددات والأسباب الاستراتيجية _ الأمنية في السياسة الروسية فنجد أنها لا تقل أهمية عن العوامل والمحددات الأخرى نظراً لارتباط هذه الأسباب والمحددات بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فالوجود الروسي في الشرق الأوسط يعدّ الروس مقياساً لنهوض روسيا وقدراتها على اثبات وجودها ومُجابهة التحدي الأمريكي على المستوى العالمي، فعلاقات روسيا مع بلدان الشرق الأوسط تُعدّ تعبيراً حياً لذلك التحدي، والأساس الواقعي لمستقبل التعاون الاستراتيجي العربي _ الروسي، وترى روسيا إن استكمال نهوضها عالمياً يتطلب تصفية آثار التدخلات الأمريكية المباشرة في الداخل الروسي وفي مجالها الحيوي، فالوجود الروسي في الشرق الأوسط هو انعكاس طبيعي لحقيقة التشابكات التاريخية والثقافية والسياسية التي تربط

(1) بسمّة عُثماني، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (الجزائر: 2016)، ص ص 33-36 .

الروس بالعرب ، فضلاً عن التحرك الروسي في المنطقة من أجل مجابهة النفوذ الأمريكي⁽¹⁾. كما ترى روسيا ان الولايات المتحدة تسعى الى احكام قبضتها على منطقة الشرق الأوسط والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الصاعدة والمتمثلة بروسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط سياسياً وجغرافياً، فضلاً عن إضعاف القوى الإقليمية ذات النقل، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها وجعلها غير قادرة على تهديد مصالحها في المنطقة⁽²⁾. وبناءً على ذلك فان العوامل والمحددات الاستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط يمكن إبرازها بما يلي:-

أولاً: الجانب الأمني : العمل من أجل ضمان الحدود الجنوبية لروسيا والتصدي للصراعات الإقليمية، فروسيا تُدرك ان منطقتي اسيا الوسطى والشرق الأوسط هما فضاء إسلامي واحد، وهذا يجعلها تخشى من حدوث صراعات إقليمية متصاعدة يمكن أن تنعكس على مصالحها السياسة والعسكرية والاقتصادية⁽³⁾. فروسيا تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات اهمية جيواستراتيجية كونها مجاورة لحدودها الجنوبية، ومجال حيوي لمصالحها العليا المؤثرة على أمنها القومي، كما تنظر الى الشرق الأوسط على أنه يمر بمرحلة عبر الساحة الأور-آسيوية المترامية الاطراف⁽⁴⁾، فقد كانت احدى المطالب الجيوبوليتيكية الاساسية والاكثر إلحاحاً للسياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ هي تجميع أشتات الامبراطورية الروسية من جديد، وقد اكد على ذلك الجيوبوليتيكي البلجيكي (جان تيريار) حينما قال "هناك ضرورة الامبراطورية الاور-سوفيتية، وإذا لم تفعل فأنها ستواجه عدة مشاكل منها احتمالية تغلغل صيني في سيبيريا الشرقية وكازخستان،

(1) غالب قنديل، التعاون الروسي " الأمن الاقليمي واصلاح النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة:2009)، ص ص 5-6.

(2) الشيخ، روسيا والمتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي، ص 299.

(3) عزالدين عبدالله ابو سميح، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008 دراسة حالة القضية

الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة غزة: 2012، ص ص 102-103.

(4) الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، (بيروت:

2004)، ص 232.

وتحرك جماعي لدول أوروبا الوسطى نحو أوكرانيا على حساب روسيا، وتكامل اسلامي بين دول آسيا الوسطى مع تركيا وإيران والعراق وباقي الدول الإسلامية⁽¹⁾. لذا كان من الطبيعي أن تضع روسيا الشرق الأوسط في صلب سياستها الخارجية منذ زمن بعيد، وذلك من أجل السيطرة على منطقة القوقاز والبحر الأسود، فضلاً عن رغبة روسيا في الوصول الى المياه الدافئة، فالشرق الأوسط يمثل حزاماً غير مُحكم الاطراف يُحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تُدهما روسيا مجالاً حيويّاً لها، وتعمل بكل إمكانياتها لمنع أي تهديد لهما⁽²⁾.

إن روسيا قلقة إزاء حصار (الجماعات الاسلامية) في منطقة الشرق الأوسط، وترى أنها تغذي الجماعات المحلية في شمال القوقاز وتجد أن ذلك يشكل تهديداً وخطراً رئيسياً لأمنها القومي⁽³⁾. وتؤكد روسيا أن مكافحة الارهاب لا بد أن تأتي في إطار الشرعية الدولية، وان تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيس في ذلك، وليس دولة واحدة منفردة في العالم (بالإشارة للولايات المتحدة) وتدرك روسيا أن القضاء على الارهاب لن يكون بالحرب فقط ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات والكشف عن مصادر تمويله وقطع دابره⁽⁴⁾.

ثانياً: الجانب السياسي-الاستراتيجي:

تهدف روسيا الى خلق كتله أو (حلف) يقف ضد الأحادية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة ومحاولة الضغط عليها من أجل تحقيق مكاسب سياسية اقتصادية⁽⁵⁾. فالاستراتيجية الروسية في القرن الحادي والعشرين تطمح الى عالم متعدد الأقطاب، وأن تكون روسيا لاعباً

(1) محمد أحمد عقلة المومني، السيطرة على العالم، عالم الكتب الحديث، (الاردن:2010)، ص 130.

(2) راشد، المصدر السابق، ص ص 9-10.

(3) Trenin Dmitri, Russias policy in The middle East,"prospects for cousensus and conflit with the united states" The century foundation Report, (New yourk, 2010),p5.

(4) سعد الحمداني، "العلاقات الروسية- الإيرانية 2003-2010"، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، كلية

العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (العراق)، 2012، ص ص 31_32.

(5) أبو سميحانة، المصدر السابق، ص 103.

أساسياً في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية⁽¹⁾. فروسيا تعمل على انهاك الولايات المتحدة استراتيجياً من خلال مزاحمتها في منطقة الشرق الأوسط، ويكمن ذلك باستدراج واشنطن في نزاعات على أكثر من ساحة دولية وفي مقدمتها (منطقة الشرق الأوسط)، على الرغم من إدراك الساسة الروس بانهم غير قادرين على معادلة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية في المستقبل القريب، ولكن ستكون محاولة من الروس يكمن من خلالها عدم إبقاء روسيا كقوة عالمية من الفئة الثانية، وبالتالي يمكن إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وأبرز مثال على الاستراتيجية الروسية هو ما جاء على لسان الاميرال فلاديمير ما سورين، قائد الأسطول الروسي حينما أعلن في آب 2007 عن دراسة تتضمن إعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوماً بقاعدة عسكرية روسية ويفضل ان يكون مقرها في سوريا⁽²⁾.

وتدرك روسيا الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وتولي ذلك اهتماماً كبيراً، إذ لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن هذه المنطقة التي تمثل قلب العالم، وهي مركز لأي دور مستقبلي لأية قوة في العالم سواء كانت روسيا أو الولايات المتحدة أو أية قوة أخرى⁽³⁾. فالمصالح الروسية المتنامية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق قد أثرت على التواجد العسكري الأمريكي والدول المتحالفة معها لا سيما بعد التدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان عام 2001 والعراق 2003، حيث استغلت روسيا انشغال الولايات المتحدة بالحرب في تلك البلدان الأمر الذي أعطى الفرصة لروسيا لتكون المورد الرئيس للسلاح للدول المناهضة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا سيما إيران وسوريا، لذلك عملت روسيا من أجل الدفاع عن مصالحها في المنطقة؛ على تقوية علاقاتها وتحالفها مع دول المنطقة، وعززت من نفوذها

(1) مكي، المصدر السابق، ص ص89_90.

(2) سعيد مسلم، العودة الروسية الى الشرق الأوسط، جريدة الثورة، (سوريا)، 25 كانون الأول 2009، وجاء ذلك

رداً على اعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام دفاعي جديد بحلول عام 2015.

(3) أمين شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،

العدد 175، (القاهرة: 2009)، ص 35 .

الجيو- سياسي وكذلك العسكري من خلال توسع معاهدة الأمن الجماعي⁽¹⁾. حيث تعمل روسيا على استغلال إيران لتعويض ضعف نفوذها في منطقتي القوقاز والشرق الأوسط مقارنة بنفوذ وقوة الولايات المتحدة، إذ أن روسيا لا تنظر الى إيران كتهديد، بل كشريك وحليف يمكن من خلاله توسيع نفوذها الإقليمي والدولي، ويأتي ذلك من خلال التقاء مصالح الدولتين (روسيا وإيران) الطامحتان الى اضعاف قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم⁽²⁾. وقد أكدت وزارة الدفاع الروسية أهمية التعاون الروسي مع دول الجوار القريب لروسيا⁽³⁾ بالقول: "إن مصالح الأمن القومي الروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايات المتحدة بقدر ما تعتمد على علاقات روسيا بجيرانها"⁽⁴⁾. وتوضح استراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة عام 2009 أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية حتى عام 2020، فقد جاء في بندها الخاص بالسياسة الخارجية أن روسيا ستكون مساهمة وبشكل كبير في استقرار وضع المنطقة من خلال استخدام موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعضو في اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين، كما ستسعى للتوصل الى تسوية سياسية في العراق من خلال المصالحة الوطنية واستعادة الدولة لسيادتها ووضعها الاقتصادي، كما بينت الاستراتيجية الروسية الجديدة أن تفاقم الأزمة في أفغانستان يشكل تهديداً لأمن الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وأنها

(1) (معاهدة الأمن الجماعي): معاهدة أمني-عسكرية عقدت في 15 أيار 1992، ضمت في البداية ستة دول هي (روسيا وأرمينيا وكازخستان وأوزبكستان وقيرغستان وطاجكستان)، والتي عرفت أيضاً (بحلف أو معاهدة طشقند)، وقد انضمت الى المعاهدة في العام التالي (إذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا)، في حين انسحبت في عام 1999 كل من (إذربيجان وأوزبكستان وجورجيا)، وألغيت بسبب ذلك تسمية معاهدة طشقند، وقد أولت روسيا أهمية كبيرة لهذه المعاهدة بعد عام 2001 بعد الانتشار الأمريكي الكبير في اسيا الوسطى، وبناءً على ذلك جرى تحديث المعاهدة في أيار 2002 ليصبح اسمها (معاهدة الأمن الجماعي). بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة " بوتين والبحث عن العظمة الروسية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2010)، ص 131.

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص 32.

(3) للاطلاع أكثر عن دول الجوار القريب لروسيا ينظر: رحمانى، المصدر السابق، ص ص 109-121.

(4) حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية _ الإيرانية"، مجلة آداب الفراهيدي، (تكريت)، العدد 19، 2014، ص 296.

ستبذل مع الدول المعنية في المنطقة ومع الأمم المتحدة مساعيها للتواصل لحل سياسي دائم لها كدولة مستقلة ذات سيادة⁽¹⁾. كما أكدت روسيا اهتمامها في تعزيز وحماية وجودها ومصالحها في المنطقة خاصة في سوريا وذلك من خلال قاعدتها البحرية في طرطوس، وذلك يأتي كرد فعل على الوجود الأمريكي في العراق والمنطقة⁽²⁾.

(1) طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، "دراسة تحليلية في ضوء

الوثائق الرسمية الروسية"، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان: 2016)، ص ص 165_168.

(2) عثمان، المصدر السابق، ص 38.

الفصل الثاني

الموقف الروسي من السياسة الأمريكية

في العراق (2001_2011)

المبحث الاول: الاحتلال الامريكي للعراق 2003 والموقف الروسي منه.

المبحث الثاني: الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي (2004_2008)

المبحث الثالث: الموقف الروسي من قرار الانسحاب الامريكي من العراق (2008_2011)

الفصل الثاني

الموقف الروسي من السياسة الأمريكية في العراق (2001_2011).

المبحث الأول

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والموقف الروسي منه.

أولاً: مقدمات احتلال العراق (2001_2003).

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين أحداثاً وتطورات مهمة كان لها انعكاسات كبيرة على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكان الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 في مقدمة تلك الأحداث، فضلاً عما طرأ من تطورات تلتها، فالعراق يُمثل أهمية استراتيجية لكلا القوتين الكبيرتين لما يمتلكه من أهمية كبيرة⁽¹⁾. فبالنسبة للولايات المتحدة فإن العراق يُمثل مركزاً للشرق الأوسط، وانفتاح الأخير شرقاً باتجاه المحيط الهندي وعده نقطة وثوب وانطلاق باتجاه غرب إيران والقوقاز وحتى اواسط آسيا، والرؤية الاستراتيجية الأمريكية ترى أن من يُسيطر على العراق يتحكم استراتيجياً بمنطقة الهلال الخصيب، وهذا يعني التحكم بشبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط، وبناءً على ذلك فإن كانت السيطرة على العراق عن طريق التدخل العسكري حلاً طرح نفسه في اروقة السياسة الأمريكية⁽²⁾. على الجانب الآخر يُمثل العراق أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا لما يتمتع به من موقع استراتيجي جيو- سياسي وقدرة كبيرة في تحديد التوازنات والاستراتيجيات العالمية، فعند حدوده الشمالية تنتهي الحافات الأمامية لحلف الأطلسي، في حين يلامس الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي حدوده الجنوبية، كما أن العراق يتركز في منطقة الشرق الأوسط التي تتميز بقدرات

(1) سوسن اسماعيل محمد، العلاقات العراقية _ الروسية بين المتغير الأمريكي والارث الروسي في مرحلة ما بعد

الاحتلال - دراسة استراتيجية-، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد: 2005)، ص 5_6.

(2) مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، مركز الدراسات الدولية، (جامعة

بغداد: 2007)، ص 113.

اقتصادية كبيرة، في الوقت نفسه يجاور العراق دول ذات امكانيات وتأثير في معادلة التوازن الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والتي أهمها (تركيا وإيران) وبهذا يُشكل العراق محطة مهمة من التوجهات الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

بعد وقوع أحداث 11 أيلول 2001؛ حرصت كل من الولايات المتحدة وحليفتها (إسرائيل) على الربط بين العراق وتلك الأحداث، واستغلت الولايات المتحدة الموقف للانتقال من مرحلة الردّ على الهجمات الى تنفيذ أجندتها الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص. وقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية في الشرق الأوسط تجاه العراق وفقاً للاعتبارات التالية⁽²⁾:

1_ إضعاف جبهة قوى التشدد في العالم العربي والتي تنتهج الرؤية القومية وتعارض السياسة الأمريكية.

2_ العمل من أجل ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك سيوصل رسالة واضحة للدول العربية الأخرى مفادها بأن أي محاولة منها لامتلاك تلك الأسلحة ستتصدى لها الولايات المتحدة.

3_ تغيير النظام السياسي في العراق وإقامة نظام جديد موالٍ للسياسة الأمريكية والغربية قابل للاعتراف ب(إسرائيل) وإقامة علاقات دبلوماسية معه. وقد حددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في أيلول 2002 الذرائع التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها وهي:-

1_ انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(1) سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص6.

(2) خالد عماد، " الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 152، السنة

الثانية، 2008، ص ص 15_17؛ للنفاصيل ينظر: أحمد إبراهيم محمود، "حرب العراق وتحولات الفكر

الاستراتيجي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة)، تموز، 2003، ص ص 112_

2_ محاربة الإرهاب والدول الداعمة له.

3_ إضعاف وإخضاع الدول المناهضة للولايات المتحدة .

وبناءً على ذلك اطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تسمية ما عرف (بمحور الشر) على الدول التي لا تسير في فلك السياسة الأمريكية وهي كل من (العراق وإيران وكوريا الشمالية) وبينت الاستراتيجية الأمريكية التي تبناها بوش الابن؛ أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل من جانب واحد ضد تلك القوى المناهضة لها⁽¹⁾. وفي 7 آذار 2003 وقف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي بعد أن تلقى آخر تقارير محمد البرادعي* مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبين أن العراق لا يزال يخرق قرارات الوكالة الدولية، وأن جهوده في هذا المجال غير كافية بالنسبة للولايات المتحدة وأنه قادر على صنع اسلحة كيميائية⁽²⁾. وبناءً على تقارير الوكالة الدولية صعدت الولايات المتحدة من ضغوطها على العراق في مجلس الأمن، واستمرت بتلك الضغوط التي انتهت بشن الولايات المتحدة حرباً عسكرية على العراق في

(1) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، ط1، دار عوידات للنشر والطباعة، (بيروت: 2006)، ص 91.

*محمد البرادعي: هو محامي مصري ومسؤول حكومي ولد في مصر عام 1942 حصل على البكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة عام 1962 والدكتوراه في القانون الدولي جامعة نيويورك 1974 وخدم مرتين في بعثات الامم المتحدة من العام نفسه وفي عام 1978 عين مساعداً لوزير الخارجية المصري وفي عام 1981 اصبح زميلاً اول مسؤول عن برنامج القانون الدولي في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، في عام 1984 بدأ البرادعي العمل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخذ موقفاً متشدداً تجاه الحكومات غير المتعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الا وهي العراق وفرض العقوبات عليها. نقلاً عن الموقع الالكتروني: <https://marebpress.com>

(2) جيرمي سولت، تقنيات الشرق الأوسط " تاريخ الاضطرابات التي يُثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: 2011)، ص 414.

20 آذار 2003، واحتلتها بالتعاون مع بريطانيا في 9 نيسان 2003، بالرغم من معارضة القوى الكبرى لتلك الحرب وهي كل من (روسيا والصين وألمانيا وفرنسا)⁽¹⁾.

ثانياً: الموقف الروسي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

إن الموقف الروسي من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام 2003 يتضح في مرحلتين الأولى في الفترة القريبة التي سبقت الحرب، أما المرحلة الثانية فهي الفترة التي أعقبت شن الحرب واحتلال الولايات المتحدة للعراق في نيسان 2003.

أعلنت روسيا وبكل صراحة موقفها الرافض للحرب داخل مجلس الأمن الدولي، عندما رفضت مشروع القرار الأنكلو-أمريكي المتضمن استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة كما حذرت روسيا الولايات المتحدة من شن هجوم عسكري من جانب واحد، ورفضت إدراج العراق ضمن قائمة الإرهاب، وأعربت عن عدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم الارهاب⁽²⁾. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن روسيا ووفقاً لوثائق عراقية تم الاستيلاء عليها بعد الحرب؛ كانت لها تحركات استخباراتية هدفها تقديم المعلومات للجانب العراقي عن تحضيرات الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق وتحديداً في شهر آذار 2003، حيث توضح هذه الوثائق عملية تجسس روسية استهدفت القيادة المركزية الأمريكية في الأيام الأولى للحرب، وجاء ذلك وفقاً لتقرير عسكري أمريكي، ويبين هذا التقرير أن معلومات عن خطط الحرب وتحركات القوات الأمريكية تجاه العراق قد تم تمريرها عبر السفير الروسي في بغداد، وتبين هذه الوثائق أن الروس جمعوا معلومات من مصادر لهم داخل القيادة المركزية الأمريكية في الدوحة، ويذكر التقرير العسكري الأمريكي: "من المهم أن النظام كان يتلقى أيضاً معلومات استخباراتية من الروس زادت الشكوك في أن الهجوم من الكويت كان مجرد اثارة

(1) لوفابفر، المصدر السابق، ص 92.

(2) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم،

ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2013)، ص 184.

للانتباه". كما يذكر التقرير _ وبشكل دقيق _ ان هجوم قوات التحالف على العراق ستأتي من الغرب وقد أكد كيفن م. وودز أحد الذين اعدوا الدراسة عن التجسس الروسي وذلك خلال مؤتمر صحفي في مقر البنتاغون؛ أنه لا يوجد سبب واضح يُشكك في صحة الوثائق"، وفي نفس السياق قال العميد أنتوني كوكولا المسؤول عن الوحدة التي أعدت الدراسة، "ان جمع المعلومات الاستخباراتية من قبل الروس كان على الأرجح مدفوعاً بالعلاقات الاقتصادية لروسيا مع العراق"⁽¹⁾. وقد أعلنت روسيا ومعها فرنسا والمانيا معارضتها الشديدة للخطة الأمريكية الهادفة لغزو واحتلال العراق، واتهامه بحيازة أسلحة دمار شامل⁽²⁾. ويُرجح بعض المحللين أن سبب الرفض الروسي الفرنسي الألماني يأتي من المصالح النفطية المتنامية والتي كانت عاملاً حاسماً لفرضها الحرب، فشركة (لوك أويل) الروسية كانت قد اتفقت مع الشركة الوطنية الصينية للقيام باستكشافات بترولية في العراق حالما ترفع العقوبات عن العراق⁽³⁾.

وزادت روسيا من معارضتها العقوبات الأمريكية المفروضة على العراق ولفكرة احتلاله، وعملت جاهدة من أجل تجنب شن الحرب على العراق ففي شباط 2003 سافر الرئيس الروسي بوتين الى برلين وباريس لينضم الى الرئيسيين الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac (1995_2007) والمستشار الألماني جيرهارد شرويدر Gerhard Schroder (1998_2005)، واتفقوا على رفض الحرب المزمع شنها على العراق، وأكدوا أنه لا يزال هناك بديل للحرب، وأن روسيا وفرنسا والمانيا عازمة للعمل معاً لاستكمال نزع السلاح العراقي بالطرق السلمية⁽⁴⁾. وقد أرسلت روسيا وزير خارجيتها إيغور إيفانوف Igor Ivanov (1998_2004)

(1) Thom shanke,U.S.Ingnir finds Russians passed spy Data to Iraq in 2003,the Newyork times,28/2/2025.

(2) ياسين السيد، الامبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، شركة النهضة، (القاهرة: 2004)، ص 7.

(3) أحمد يوسف احمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي "احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً"، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت: 2004)، ص 331.

(4) Russia and the war in Iraq, CRS Report for congress , Reeived through the CRS web ,updated April14 ,2003,p 1-4, متاح على الموقع الالكتروني،
www.Every CRS report. Com.

الى نيويورك في آذار 2003 لحضور جلسة مجلس الأمن بشأن العراق، حيث قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا مشروع قرار الى مجلس الأمن يتضمن تخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق، والذي رفض من قبل روسيا التي هددت باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار. كما رفض الرئيس الروسي في 12 آذار 2003 تغيير النظام في العراق وعده هدفاً غير مشروع، ولا يمكن للمجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من أجل تغيير نظامها.... وأن الهدف المشروع الوحيد الذي يمكن للأمم المتحدة ان تسعى الى تحقيقه في هذا المجال هو " نزع السلاح بالنسبة للعراق". وفي بداية آذار 2003 أعلن وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، أنه إذا تم تقديم قرار الولايات المتحدة لمجلس الأمن والذي ينص على شن الحرب على العراق؛ فإن روسيا ستصوت ضده. وفي 17 آذار 2003 دعا الرئيس الروسي الى حلّ سلمي للامزمة العراقية، وقال: "ان الهجوم العسكري الأمريكي ستكون له عواقب وخيمة، وأكد بوتين ذلك في اجتماع له مع الزعماء الدينيين المسلمين في الكرملين"⁽¹⁾, "نحن نؤيد حلّ المشكلة بالوسائل السلمية فقط، واي خيار آخر سيكون خطأ، وسيكون محفوفاً بعواقب خطيرة ستؤدي الى سقوط ضحايا وزعزعة استقرار الوضع الدولي بشكل عام". وانتقد الرئيس بوتين وبشدة قرار إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بغزو العراق ووصفه بأنه خطأ، وشكك في أحد الأسباب التي تذرعت بها الولايات المتحدة لغزو العراق وهي صلات النظام العراقي بالإرهاب الدولي، وأوضح أن الغزو سيوجد ملاذاً للإرهابيين لم يكن متاحاً من قبل⁽²⁾. وقد زاد الاحتلال الأمريكي للعراق من حدة الخلافات بين موسكو وواشنطن على المستوى الدولي. وقد استشهد الصحفي الأمريكي بوب وودرد Bob Woodward بمكالمة هاتفية بين

(1) Sharon La Franiere, Russia's Putin Calls Iraq War A 'Mistake' Moscow Wary of Unrest Among Muslim Population, Washington post, March 18, 2003, p1-2؛ لوفابفر،

المصدر السابق، ص 92

(2) Russia and the war in Iraq, OP, Cit, p5.

بوتين وجورج بوش الابن في 24 آذار 2003، حذر فيها الرئيس الروسي نظيره من الصعوبات الهائلة التي تنتظره⁽¹⁾.

لقد كان لدى روسيا وفرنسا والمانيا ودول أخرى معارضة للحرب أسباب مقنعة تجعلها رافضة وبدرجة كبيرة شن الحرب على العراق، فهذه الدول تعلم جيداً ان الولايات المتحدة قد أعدت لهذه الحرب حتى قبل أن تشن هجمات 11 أيلول 2001، فضلاً عن ذلك فإن روسيا ومع القوى الرافضة للحرب لم تكن تمتلك دليلاً على أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، أو له صلات بتنظيم القاعدة (كما تزعم الولايات المتحدة)⁽²⁾.

إن اختيار الرئيس الروسي بوتين خيار المعارضة للحرب الأمريكية على العراق يعود الى عوامل عدة يمكن إجمالها بما يلي⁽³⁾:

- 1- أن الرئيس الروسي كان مرغماً على أن يأخذ بالحسبان الاستياء المتنامي للمؤسسة السياسية الروسية بما عدته "موقف ردّ الدين" في العلاقات الأمريكية الروسية.
- 2- القلق من أن يؤدي دعم روسيا الصريح للولايات المتحدة ليس فقط الى تكوين موقف معادي من الدول الاسلامية حول روسيا؛ بل الى إغاضة المسلمين في روسيا.
- 3- إن الساسة الروس لا زالوا يرفضون الهيمنة الأمريكية التي يرون فيها تهديداً جوهرياً لمصالح روسيا.

(1) Вудворд, П. План атаки. Нью-Йорк, 2004, Стр,404.

(2) أريك ودلو، النتائج والتداعيات دولياً ، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004)، ص 476.

(3) ليليا شيتسوف، روسيا يلتسن "الخرافات والحقيقة"، ترجمة عبدالله حسن، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2001)، ص 436؛ للاطلاع أكثر ينظر: بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق (2003_2010) وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين: 2012، ص 105 .

حاولت روسيا منع الحرب وجعل القضية في الإطار الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي تؤدي فيه روسيا دوراً مهماً يخص ابرز القضايا⁽¹⁾.

أدى الاندفاع الأمريكي نحو شن الحرب على العراق الى تعميق الصدع في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، فقد أصرت روسيا على معارضة الحرب، وأدركت انها ستخسر عميلاً رئيسياً للأسلحة الروسية، وشريكاً مهماً في صناعة النفط، وابتغنت ان سقوط النظام العراقي سيؤدي الى اشاعة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط⁽²⁾. وقد جاءت معارضة روسيا للحرب من منطلق الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والعسكرية، فأى هجوم عسكري سيؤدي الى تهديد تلك المصالح وبالتالي خسارة روسيا وزيادة نفوذ الولايات المتحدة⁽³⁾.

أما عن الموقف الروسي في الفترة التي أعقبت شن الحرب على العراق عام 2003؛ فنجد أن القيادة السياسية الروسية كانت رافضة لهذا الغزو وللعملية العسكرية التي شنت ضد العراق⁽⁴⁾. فقد أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شجبه واستنكاره للحرب التي شنت على العراق، وعدّ الحرب خطأً فادحاً⁽⁵⁾. كما طالب بوتين بعد أن اكملت الولايات المتحدة احتلالها للعراق؛ بان تستكمل لجان التفتيش على اسلحة الدمار الشامل اعمالها، وتعلن نتائج جهودها، إلا

(1) علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية_ الروسية 1991_2011 ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت: 2012)، ص 18.

(2) John Tagliabue, "France and Russia Ready to Use Veto Against Iraq War," New York Times, March 6, 2003.

(3) بن ملوكة ، المصدر السابق، ص ص 57 _ 58.

(4) Путин В.В. – публичные выступления Пресс-конференция президента РФ В.В. Путина по ситуации в Ираке, март 2003 года. Архив Кремля: <http://kremlin.ru> 20/2/2025 تاريخ الزيارة

(5) نعمة، المصدر السابق، ص 48.

أن الولايات المتحدة أصرت على رفض ذلك الطلب وانتهت عمل تلك اللجان⁽¹⁾. وفي ذات السياق لم يكن موقف مجلس الدوما الروسي (البرلمان الروسي) بعيداً عن موقف الرئيس الروسي، فقد كان موقفه واضحاً برفضه للاحتلال الأمريكي للعراق، وعده خروج عن الشرعية الدولية وانتهاك سيادة دولة مستقلة، وتكريس للهيمنة والتفرد الأمريكي في الساحة الدولية، ووجه البرلمان الروسي انتقادات لاذعة لسياسة القوة التي تتبعها الولايات المتحدة في العالم، ودعا الى ضرورة استعادة السيادة للعراقيين وزيادة تفعيل دور الأمم المتحدة لإحلال الاستقرار والسلم الاهلي في العراق والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية⁽²⁾.

وتبنت روسيا موقفاً واضحاً من الاحتلال الأمريكي حينما طالبت بتسليم إدارة شؤون البلاد للشعب العراقي، وضرورة إخراج قوات الاحتلال بأسرع وقت ممكن ليتسنى للعراقيين استعادة سيادة بلادهم كاملة⁽³⁾. وبين سيرغي لافروف مندوب روسيا في الأمم المتحدة بان الاحتكار الأمريكي للوضع في العراق وإعادة الاوضاع في العراق؛ ينبغي أن تكون مسؤولية دولية قائلاً: "يجب أن يساعد المجتمع الدولي العراقيين على تحقيق السلام والوفاق ومن أجل ذلك يجب فك إحتكار إحدى القوى على عمليات إدارة الملف العراقي وتهيئة الظروف من أجل إشراك الاسرة الدولية... وأن روسيا مستعدة لبذل الجهود للإسهام في إعادة الوضع العراقي الى طبيعته"⁽⁴⁾.

وبقى الموقف الروسي بعد الغزو كما هو على الرغم من قيام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 20 ايار 2003 بزيارة لروسيا للمشاركة في احتفالات العيد السنوي ال 300 لمدينة سان بطرسبورغ، ليؤكد أن ثقته بالرئيس بوتين لم تنتزع رغم موقفه المعارض لشن الحرب

(1) صفاء حسين علي الغزي ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، (جامعة كركوك)، المجلد 2، العدد 6، 2013، ص 363.

(2) محمد بن سعيد الفطيسي، رؤية الى العقيدة العسكرية الروسية، المعهد العربي للبحوث الاستراتيجية، (بيروت: 2007)، ص 2.

(3) بن ملوكة ، المصدر السابق ، ص 58.

(4) الدليمي، المصدر السابق، ص 50.

على العراق، لما يمثله الاحتلال الأمريكي من خطر كبير على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق والخليج العربي بشكل خاص، لما يترتب عليه من عدم الاستقرار والفوضى جراء الأحداث المتتالية، لاسيما بعد تولي بول بريمر الحكم المؤقت في العراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يمكن أن يُنتج عن الاحتلال من تهديد اسواق النفط العالمية نتيجة انخفاض أسعار النفط في حال بسط الولايات المتحدة سيطرتها على مصادر الطاقة في العراق بفعل ما يحتويه العراق من احتياطي كبير من النفط وهذا بدوره سينعكس على الموارد الروسية⁽¹⁾.

عزز موقف روسيا صورتها كمُدافع عن التعددية والقانون الدولي، وأصبح نشاطها الدبلوماسي جزءاً مهماً من المعارضة العالمية للحرب، وعلى المدى الطويل استقادت روسيا من دروس حملة العراق لتعزيز دورها في السياسة الدولية وانتقاد سياسة العالم أحادي القطب، إذ عكس موقف روسيا من غزو العراق عام ٢٠٠٣ رغبتها في الحفاظ على الشرعية الدولية، وحماية مصالحها، وتعزيز النظام العالمي متعدد الأقطاب⁽²⁾. ويبدو أنه على اثر تلك الزيارة غيرت روسيا موقفها واستسلمت للأمر الواقع حينما صوت مندوبها في مجلس الأمن سيرغي لافروف؛ على قرار رقم 1483 في 22 ايار 2003 الذي اضى مشروعية على واقع الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق⁽³⁾.

من جانب آخر أصبحت مصالح روسيا وبعض الدول التي كانت ترتبط بعلاقات مع العراق في خطر بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة، فروسيا كانت لها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع العراق، فالموقف الروسي الرفض والمعارض للغزو الأمريكي للعراق جاء بسبب خشية روسيا من التداعيات الاستراتيجية التي يمكن ان تنتج عنه، فوجود قوات أمريكية على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا فضلاً عن الأهداف الأخرى التي تهدف الولايات المتحدة

(1) محمد ومعتوق، المصدر السابق، ص 222.

(2) Никонов В.А. – политолог, депутат «Иракская кампания и российская внешняя политика», Россия в глобальной политике, №2, 2003.

تاريخ الزيارة 2025/2/22 <https://globalaffairs.rn>

(3) بن ملوكة، المصدر السابق، ص 58.

الى تحقيقها في المنطقة، وكذلك قلق روسيا من امكانية استحواذ الولايات المتحدة على نفط العراق الذي ستضيفه الى هيمنتها على نفط الخليج العربي الأمر الذي سيؤدي الى تحكم الولايات المتحدة بسوق النفط العالمي، فضلاً عن قلق روسيا من انعكاسات الحرب الأمريكية التي شنت على العراق على الميزان الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وفي ذات الوقت كان الرفض الروسي نابعاً من الحسابات الاقتصادية لروسيا مع العراق والتي ستخسرهما روسيا بسبب الاحتلال⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك كله إلا أن روسيا انتهجت النهج البراغماتي (مصلحية) تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، فسياسة بوتين أخذت توازن بين المخاطر التي يُمكن انت تتج من حالة عدم الاستقرار الذي تُعاني منه المنطقة والعراق بشكلٍ عام، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة بشكلٍ خاص وبين المكاسب التي يُمكن تحصيلُ عليها روسيا جراء سياسة براغماتية تحقق المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط ويكون العراق مفتاحاً لها⁽²⁾.

ويبدو أن الموقف الروسي تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق لم يكن بالمستوى المتوقع يعود لخشية روسيا بقيادة فلاديمير بوتين من أن تجد نفسها مهمشة من قبل النظام الجديد في العراق هذا من جانب⁽³⁾، ومن جانب آخر لم تكن روسيا ترغب بالدخول في صراع مع الولايات المتحدة بسبب العراق خاصةً وأن روسيا لا تعلم عواقب ذلك من التدخل عليها في المستقبل، فروسيا ارادت أن تكون المواجهة غير مباشرة مع الولايات المتحدة وان تستغل تورط الولايات المتحدة باحتلال العراق من أجل توسيع نفوذها ومصالحها في الشرق الأوسط⁽⁴⁾. فالاحتلال الأمريكي للعراق قد ازعج روسيا من جانبين الأول اقتصادي يتمثل بفرض الولايات المتحدة هيمنتها على نفط المنطقة بعد ان استحوذت على نفط العراق والذي يُعد ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، ما سيضمن للولايات المتحدة مصادر للنفط مع قُرب نُصوب احتياطيتها، فضلاً عن ذلك ان احتلال الولايات المتحدة للعراق سيُحدّ من قوة أوبك ويجعل الولايات المتحدة في وضع قوي جداً

(1) الدليمي، المصدر السابق، ص 46.

(2) سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ص 5-6.

(3) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص 18.

(4) نعمة، المصدر السابق، ص 48.

تجاه منافسيها⁽¹⁾. أما الجانب الثاني فهو استراتيجي _ أمني، فقد أدركت روسيا ان احتلال العراق ومن قبله افغانستان سيهدد روسيا ومصالحها في بحر قزوين⁽²⁾.

(1) علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية، ص 90.

(2) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية _ العربية في القرن العشرين آفاقها، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي)، العدد 53، 2001، ص 76.

المبحث الثاني: الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق في ظل الوجود الأمريكي (2004_2008).

أولاً: التطورات السياسية في العراق بعد الاحتلال عام 2003.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق يُعدّ بداية نحو إعادة تشكيل الشرق الأوسط ومحاولة تغييره أمنياً وسياسياً، وظهرت بوادر هذا التحول مع إعلان الولايات المتحدة في شباط 2004⁽¹⁾، عن ما عُرف بـ(مشروع الشرق الأوسط الكبير)*. إذ دعا المحافظين الجدد والذين كانوا يديرون حكومة الرئيس جورج بوش الابن؛ الى بداية جديدة وجذرية في مسار نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك أخذ الرئيس بوش بالترويج لهذا المشروع⁽²⁾. وتجدد طرح المشروع مرة أخرى من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس Condoleezza Rice (2005_2009) في تموز 2006 وهذه المرة تحت مُسمى (الشرق الأوسط الجديد)، في الوقت

(1) أشرف سعد العيسوي، قراءة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث،(دبي:2007)، ص119.

*مشروع الشرق الاوسط الكبير: هو مبادرة سياسية وفكرية طرحتها الولايات المتحدة الامريكية منذ اوائل العقد الاول من القرن 21 في عام 2004 في عهد الرئيس جورج بوش الابن، تهدف الى اعادة هيكلة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا سياسيا واقتصادياً واجتماعياً تحت " الاصلاح ونشر الديمقراطية" وكان من ابرز ملامحه المعلنة هي دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، وتمكين المرأة وتطوير العلم وكذلك مكافحة الارهاب عبر اصلاح الازواضع السياسية والاجتماعية، فضلاً عن تشجيع الاقتصاد الحر والانفتاح على الاسواق العالمية .. كما وكانت هناك دوافع غير معلنة وهي تخدم المصالح الامريكية والاسرائيلية اهمها: السيطرة على الموارد الطبيعية واهمها النفط والغاز... كذلك اضعاف الدول المركزية الكبرى في المنطقة مثل (العراق وايران ومصر وسوريا) بتفتيتها واضعاف مؤسساتها... وتمثلت آليات التنفيذ بالضغط الدبلوماسي والاقتصادية على الحكومات لاجراء اصلاحات... دعم منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام المؤيدة للاصلاح. للتفاصيل اكثر ينظر: فواز جرجس، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، دار الشروق، (القاهرة: 2005)، ص ص 62_64.

(2) Timothy J. Lynch and Roberts . singh , After Bush "The case for continuity American foreign pblicy", cam brioye university press, New yourk : 2008, p196.

الذي أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه عن حالة الاتحاد في شباط 2006؛ عن عزمه جعل العراق نموذجاً يُحتذى به في التغيير والاصلاح في الشرق الأوسط قائلاً: "إن العراق يُمثل حلقة أساسية لبعث التغيير في المنطقة والطريق لنهضة ديمقراطية عالمية"⁽¹⁾.

أصبح العراق ومنذ احتلاله في عام 2004؛ يُدار من قبل الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي بول بريمر Plul Bremer (2003_2004) والذي يُعدّ المُمثل الشخصي للرئيس الأمريكي في العراق، في الوقت الذي تصاعدت العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية والمتمثلة بعمليات المقاومة الوطنية العراقية⁽²⁾. وقد أسست الولايات المتحدة باحتلالها للعراق النظام السياسي ذو الصبغة الطائفية والمذهبية والقومية، وتجسد ذلك في تركيبة مجلس الحكم العراقي* الذي أُلْفه بريمر في 13 تموز 2003، والذي أصبح الاساسي للتركيبة السياسية لأي

(1) العيسوي، المصدر السابق، ص 119.

(2) James Dobbins, Occupying Iraq: A History of the coalition provisional Authorirry, (C A :RAND corp : 2009), p109,299.

*مجلس الحكم العراقي: هو ثاني هيئة ادارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الامريكية البريطانية على العراق، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر الحاكم المدني للعراق اول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال. وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز 2003 بقرار من سلطة الائتلاف ومنح صلاحيات جزئية في ادارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكرية المنفق عليها في الامم المتحدة. وامتدت حقبة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز 2003 ولغاية 1 تموز 2004، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة، وكان المجلس يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة في السابق معارضة للرئيس السابق صدام حسين، ويضم 25 عضواً وينتخب رئيساً لهم من بين ال 25 عضو لمدة شهر حسب الترتيب الابجدي، واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم كممثل شرعي للعراق، حيث وافقت الجامعة العربية على ان يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة. تم حل المجلس في الاول من تموز 2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي، واختير غازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية. سعد شاكّر شبلي، المصدر السابق، ص 132_133.

حكومة تم تأليفها في ما بعد⁽¹⁾، وهذا ما مكن الولايات المتحدة من العمل على التناقضات داخلها وفرض نفسها كوسيط لحل التوترات التي تنشأ بين الاطراف المذهبية والعرقية في العراق وذلك من خلال إبقاء كامل الصلاحيات الأمنية والإدارية بيد بريمر وفريقه، وبعد تأليف مجلس الحكم الانتقالي وضع دستور مؤقت للعراق فرضته الإدارة الأمريكية في 8 آذار 2004، وسُمي قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية⁽²⁾. استمر مجلس الحكم الانتقالي بأداء وظيفته الشكلية بتخفيف الضغط على الإدارة الأمريكية المباشرة للعراق، وكسب تأييد بعض شرائح الشعب العراقي في محاولة امتصاص النقمة على قوات الاحتلال ومحاولة حصر اعمال العنف المستمر بالعراق. ومع فشل هذا السياسة جرى تبني سياسة نقل السيادة الى الشعب العراقي وإعلان حكومة عراقية واختيار إياد علاوي (2004_2005) لرئاستها، وغازي عجيل الياور (2004_2005) رئيساً للجمهورية في الأول من حزيران 2004. ورافق ذلك جهد أمريكي مُضن لاستصدار القرار الدولي رقم 1546 في 8 حزيران 2004 من مجلس الأمن الدولي لتوفير الغطاء الشرعي القانوني لتحويل قوات الاحتلال الى قوات متعددة الجنسية، والاعتراف بحكومة سيادية مؤقتة تتحمل مسؤولية البلاد⁽³⁾، وأتى التوجه الأمريكي نحو مجلس الأمن نتيجةً ضغط بعض الأطراف داخل الإدارة الأمريكية، خصوصاً وزير الخارجية كولن باول Colin Luther Poowell (2001_2005) ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس. لكن هذه الاجراءات لم تخفف من الحالة المتردية للأمن في العراق، ولم تقلل من استهداف الجنود الأمريكيين، ما أثر بشكل مباشر في شعبية الحرب في الولايات المتحدة، وضغط بشكل واضح على إدارة بوش وقلل من تأييدها الداخلي. كما أن إجراء انتخابات تشريعية واختيار برلمان

(1) جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس الى غزو العراق 1956_2006، ترجمة: محمد

علي مُقلد، دار الفارابي، (بيروت: 2006)، ص ص 567 _ 570 .

(2) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الازمات الدولية " إيران - العراق - سورية - لبنان "، المركز

العربي للأبحاث دراسة السياسات، (بيروت: 2015)، ص 175.

(3). (2004). Security Council Committee Resolution link S/RES/1546, 8 Jun.

رقم (1).

عراقي ينتخب حكومة عراقية ويقر دستوراً دائماً للبلاد في عام 2005 لم يسفر عن نتائج واضحة في ما يخص الحالة الأمنية داخل العراق نتيجة مقاطعة فئات عدة من الشعب العراقي لهذه العملية السياسية⁽¹⁾. ولم تؤدّ الخطوات السابقة الى نتائج تنعكس على حالة الشعب العراقي الأمنية والخدمية، ولم تسفر عن تحقيق الوعود التي اطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية للشعب العراقي وشعوب الشرق الأوسط، ما زاد من عمق الأزمة نتيجة الخسائر البشرية وارتفاع تكلفة الحرب الى أرقام قياسية لم تكن متوقعة مسبقاً⁽²⁾.

ثانياً: الموقف الروسي من التطورات السياسية في العراق .

لقد أكدت التطورات والاحداث في السنوات الماضية أن صفحة الحرب الباردة لم تنتهِ تماماً وإن التجاذب والتنافس والتنازع كان هو السائد في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً من جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الطموح والمتطلع لسياسة جديدة لروسيا، والذي أكد من خلال مواقفه وتصرفاته إعطاء انطباع فحواه بأن روسيا في ظل حكمه قد تخطت عتبة الصدمة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي وإن روسيا تطمح للعودة وإعادة جزء من ماضيها العظيم⁽³⁾. وعلى الرغم من الموقف الضعيف لروسيا من الاحتلال الأمريكي للعراق إلا أن روسيا لم تتخلى عن تطلعاتها كونها دولة تبحث عن مصالح ونفوذ لها في العراق⁽⁴⁾، وسعت روسيا الى جعل علاقاتها السياسية والدبلوماسية جيدة مع العراق في الفترة التي تلت احتلاله عام 2003 بغض النظر عن كل التطورات والتحولات التي طرأت في العراق والتي انعكست فيما بعد على العلاقة بين البلدين بشكل سلبي ويعود ذلك الى سياسة الولايات المتحدة في فترة حكم

(1) Noam Chomsky , Interventions. penguin Books, London: 2007, p161.

(2) Dobbins, op. Cit, p 275.

(3) ماجد كيالي، "اضطراب المشرق العربي في صراعات القطبين الأمريكي والروسي من الثورات الشعبية الى الحروب بالوكالة"، مجلة شؤون عربية، العدد 158، (جامعة الدول العربية)، 2014، ص 121.

(4) Подцеруб А.Б. Россия и кризисы вокруг Ирака: история и современность, Вестник Московского государственного военного университета, Выпуск 5, 2010, Стр,169.

الرئيس جورج بوش الابن والتي أرادت ان تستحوذ على العراق وتحكم سيطرتها على مقدراته و ثرواته لها فقط، وبذلك قضت على مصالح روسيا في العراق والتي كانت قد شهدت تطوراً ملحوظاً في عقد التسعينات من القرن العشرين، وبناءً على ذلك طالبت روسيا الولايات المتحدة بتسليم السلطة للعراقيين، والاسراع بخروج القوات الأمريكية والقوى المتحالفة معها من العراق، كما أبدت استعدادها في دعم العراق وبناء دولة ديمقراطية مستقلة موحدة، فضلاً عن دعمها للعراق لمكافحة الارهاب⁽¹⁾. ولقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 وما تلاه الى تراجع كبير للدور الروسي في العراق، واصبحت السياسة الروسية مقتصرة على المطالبات بضمان مصالح روسيا الاقتصادية في العراق ، فضلاً عن تقديم المساعدة للعراق والاشارة الى مدى تدهور الاوضاع الأمنية ، والانتقاد والتنديد اللاذع لسياسة الولايات المتحدة في العراق⁽²⁾.

إلا أن الموقف الروسي اتسم منذُ بدء الأزمة العراقية بالوضوح في التوجه، فقد أكدت روسيا في سياستها تجاه العراق ما يلي⁽³⁾:-

- 1_ أولوية تحقيق الاستقرار في العراق، وضرورة إتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك، والتشديد على ضرورة التخفيف من المعاناة الانسانية لشعب العراق، واستمرار المساعدات المقدمة إليه.
- 2_ ضرورة حل الأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الخصوص.
- 3_ تأكيد احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وضمان وحدة وسلامة أراضيه واحترام حق الشعب العراقي في تحديد السلطة الحاكمة له وكذلك في استغلال الموارد الطبيعية للعراق.
- 4_ ضرورة مراعاة المصالح الشرعية لدول الجوار العراقي والدول الأخرى المعنية بإعادة بناء عراق ما بعد الحرب في اشارة واضحة الى المصالح الروسية في العراق.

(1) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق ، ص18؛ بن ملوكة، المصدر السابق، ص 58.

(2) الدليمي، المصدر السابق، 106.

(3) نورهان الشيخ ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي"،

مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، (القاهرة)، 2009، ص 49-50.

أدركت روسيا بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها؛ أن الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح امراً واقعاً وإن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق رهن بتحقيق الاستقرار السياسي فيه من ناحية والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حيث أصبح من المستحيل على أي قوة دولية الدخول الى العراق إلا من البوابة الأمريكية في هذا الإطار، وقد وافقت روسيا في أيار 2003 على المقترح الأمريكي برفع العقوبات على العراق، باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن المرقم 1483)؛ في مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً في العراق. وأعلن وزير الخارجية الروسي في تموز 2003، استعداد روسيا لاستئناف الاتصالات مع مجلس الحكم المؤقت في العراق والمدعوم من الولايات المتحدة، بل واعتبرت المجلس خطوة هامة نحو نقل السلطة من قوات التحالف الى العراقيين انفسهم⁽¹⁾، و دعت روسيا إلى إشراك المجتمع الدولي في البحث عن حلول للمشكلة العراقية بعد احتلاله، واقترحت عقد اجتماعات لممثلي عدد من الدول، بما في ذلك دول الجوار والدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع ممثلي المجموعات السياسية العراقية الرئيسية، إلا أن واشنطن، التي سعت إلى تقرير مصير العراق بمفردها؛ أبدت فتوراً تجاه اقتراح موسكو⁽²⁾.

وحيثما برزت فضائح وانتهاكات الجيش الأمريكي في سجن أبو غريب قدمت وسائل الإعلام الروسية معلومات تفصيلية عن الفضائح واساءات الجيش الأمريكي للمعتقلين العراقيين، وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية وعلى لسان نائب وزير الخارجية الروسي يوري فيدوتوف " أن الأمم المتحدة يجب أن تحقق في اتهامات جنود أمريكيين وبريطانيين لممارستهم التعذيب في العراق وأن هذا التعذيب يُعدّ انتهاكاً سافراً لحقوق الانسان ويُعقد عملية إقرار النظام في العراق ويزيد من الاستياء ضد الاحتلال الأمريكي، ونعتمد أن هذا الموضوع يجب أن تتابعه لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة⁽³⁾. وجاء في بيان مجلس الدوما في الاتحاد الروسي بتاريخ 23

(1) الشيخ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق، المصدر السابق، ص 50.

(2) Подцеруб А.Б. Предыдущий источник, Стр.169..

(3) حسن عبيد عيسى، " المرتزقة الجدد "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328، حزيران، (بيروت)، 2006، ص 148.

تشرين الثاني 2005 "يُعَدُّ نواب مجلس الدوما أنه من غير المقبول على الإطلاق استخدام معاملة قاسية ومهينة ضد المعتقلين والمشتبه في تورطهم في الإرهاب، تحت ستار الأهداف النبيلة لمكافحة الإرهاب"⁽¹⁾.

واجهت قوات الاحتلال الأمريكي منذ الأشهر الأولى من عام 2004 عمليات مقاومة كبيرة وكانت تلك العمليات مفاجئة للأمريكيين ومتوقعة من قبل الروس، حيث أخذ الأمريكيون يغوصون في المستقبل العراقي مع تزايد العمليات لقواتهم هناك، وهذا ما نبهت عليه الحكومة الروسية لما للحرب من تبعات جانبية، لاسيما وأن روسيا تخشى من أن يمتد عدم الاستقرار في العراق الى منطقة الجوار القريب من روسيا، وهذا سيهدد بدوره عاجلاً أم أجلاً الاستقرار القوقاز وآسيا الوسطى⁽²⁾. وكان الموقف الروسي واضحاً من الطلب الذي قدمته لها الولايات المتحدة في عام 2004، حيث عرضت على روسيا اشراك قواتها في العراق بعد تاريخ 30 حزيران 2004 وهو الموعد الذي حددته بتسليم السلطة للعراقيين، حيث رفضت روسيا ذلك العرض وأكد المسؤولون الروس أن ليس هناك ما يجعل روسيا تضطر لقبوله حتى لو كانت أهدافه هي دعم الديمقراطية ودعم القوات الأمنية العراقية ومراقبة مناطق التوتر في العراق، ويبدو أن الرفض الروسي جاء من منطلق أن السنوات المتبقية للرئيس بوتين في الحكم لن تسمح بمغامرة جديدة على غرار المغامرة في الشيشان الدامية، إلا أن الورقة التي يمكن لروسيا أن تقدمها للعراق تتمثل فقط بالتنازل عن الجزء الأكبر من ديونها عن العراق الجديد من دون التورط فيه، وهذا ما أوضحه الرئيس بوتين قائلاً: "هكذا هي الحياة، اناس يطلقون النار، وأناس ينهبون، وأناس يدفعون الثمن". في إشارة الى الأمريكان ولصوص بغداد، والروس على التوالي⁽³⁾.

(1) Постановление Государственной Думы Федерального Собрания РФ от 23 ноября 2005 года. № 2445-IV ГД «О соблюдении прав человека в ходе послевоенного восстановления Ирака». 1Ж1:Ийр://
www.zonazakona.ru/law/ukaz/3450 (дата обращения 17.3.2014). تاريخ الزيارة 2025/3/12

(2) خليل اسماعيل الحديثي، "تتازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 324، شباط، (بيروت)، 2006، ص ص 109 _ 112.

(3) عبدالله يوسف سهر، "دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، تشرين الأول، (القاهرة)، 2003، ص 24.

في 13 تموز 2004 تم وبإشراف ودعم امريكي نقل السلطة من مجلس الحكم الانتقالي إلى حكومة مؤقتة برئاسة اياد علاوي , ولقي ذلك ترحيباً من قبل الخارجية الروسية فقد صرح باسمها الكسندر ياكوفنكو_Alexander Yakovenko (2011_2019) قائلاً: " إن بين أيدينا الآن أساساً قانونياً للحفاظ على بقاء العراق وحدة واحدة متماسكة والتأكيد على ضرورة نقل السلطة الى حكومة عراقية منتخبة تحظى بتأييد كبير من العراقيين"⁽¹⁾. إلا أن نائب وزير الخارجية الروسي يوري فيداتوف_Yury Fedotov (2002_2005), انتقد وبشدة الأوضاع السرية التي أحاطت بها الولايات المتحدة لمناقشة خطط تسليم السلطة الانتقالية للعراقيين⁽²⁾.

وشهد العراق في عام 2005 نشاطاً سياسياً كبيراً في ظل الظروف الاستثنائية التي عاشها في ذلك العام, حيث أجريت في 15 كانون الثاني الانتخابات النيابية لاختيار حكومة عراقية, فضلاً عن عملية اعداد الدستور العراقي والاستفتاء عليه⁽³⁾; اعترفت روسيا بالتغيرات السياسية في العراق, واعترفت بصحة الانتخابات التي أجريت في البلاد, علاوةً على ذلك تفاعلت موسكو بإيجابية مع الأحداث الجارية في العراق, وشاركت في جميع المؤتمرات المتعلقة به, ودعا وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف_Igor Ivanov (1998_2004) إلى اعتماد قرار من مجلس الأمن الدولي يُركز على شرعية مجلس النواب العراقي وتشكيل حكومة عراقية شرعية⁽⁴⁾.

أكدت على أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية, وبذل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار ومُحاربة الارهاب⁽⁵⁾, ورفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فكرة تقسيم العراق,

(1) الحديثي, المصدر السابق, ص112.

(2) الدليمي, المصدر السابق, ص228.

(3) معن بشور, " نتيجة الانتخابات والاستفتاء في القرار السياسي ", مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 321, تشرين الثاني, (بيروت), 2005, ص ص 148 _ 159.

(4) М. Аль-Джубейри. Русско-иракские отношения 1991-2012,(Бейрут, 2012), Сtp, 221.

(5) مارينا سبرونفا, التحولات الدستورية في العراق, ترجمة : فالح الحمداني, مكتبة عدنان للنشر, (بغداد : 2012), ص ص 91 _ 95 ؛ للمزيد عن التطورات الداخلية في العراق ينظر: ناظم عبد الواحد جاسور, " الانتخابات العراقية ائتلافات مُتافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش ", المجلة السياسية الدولية, العدد 3, الجامعة المستنصرية, (بغداد), 2006, ص ص 1 _ 5.

وأوصى بشدة بالسعي إلى التكامل بقوله: "هذه بداية مشاكل جديدة لأكراد العراق... ينتمي الأتراك والإيرانيون إلى العالم العربي، لذا عليهم السعي لتوحيد العراق"⁽¹⁾.

وتطلعت روسيا للبحث عن مصالحها ونفوذها في العراق بعد الفترة التي تلت احتلاله من قبل الولايات المتحدة، وبدأت العلاقات الروسية_العراقية تستعيد شيء من نشاطها وذلك من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين الروس والعراقيين، فقد زار العراق وفد روسي برئاسة أمين مجلس الأمن القومي الروسي إيغور إيفانوف (2004_2007) وذلك في 13 تشرين الثاني 2005 وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري (2005_2006) والتي ركزت على تطوير العلاقات الدبلوماسية وتفعيلها لخدمة مصالح الدولتين⁽²⁾. وفي نهاية عام 2005، أشار مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي، سيرجي لبيديف _Sergey Lebedev (2000_2007)، إلى أن موقف روسيا كان يتمثل في إبلاغ المجتمع الدولي بأن روسيا لا تملك أي معلومات عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ولا بيانات عن دعم صدام حسين للإرهاب الدولي على عكس الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان إدعتا ذلك دون اثبات قائلاً: "لقد تبين أننا كنا على حق حينها"⁽³⁾. كما طالبت روسيا برفع العقوبات عن العراق وشاركت روسيا أيضاً في الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى احتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار فيه⁽⁴⁾. وحملت روسيا الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية ما يجري من انفلات أمني كبير في العراق بعد احتلاله، وطالبت الإسراع بتسليم السلطة للعراقيين وإخراج القوات الأجنبية من هناك⁽⁵⁾. كما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أهمية إقامة علاقات ودية مع العراق

(1) Аль-Джубейري , Предыдущий источник, Стр, 221.

(2) بن ملوكة، المصدر السابق، ص 58.

(3) Тимофей Борисов, Игорь Елков. Директор СВР Сергей Лебедев: Зарубежные разведки следят за нашими техническими проектами. تاريخ الزيارة 2025/1/11 (https://rg.ru/2005/12/20)

(4) الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا، المصدر السابق، ص 184.

(5) عامر حسين فياض، العراق وروسيا الاتحادية-علاقات هوائية في بيئة عاصفة، صحيفة المدى، العدد

3049، نيسان، (العراق)، 2014، ص ص 2-3.

حينما صرح قائلاً: " نأمل بشدة في ان تبني روسيا علاقة طيبة مع القيادة الجديدة في العراق"(1).

ومن أجل توثيق العلاقات الروسية -العراقية وافقت روسيا في عام 2005 على شطب جزء كبير من الديون العراقية القديمة العائدة لها فضلاً عن تقديم مساعدات انسانية ضخمة قدرت قيمتها بملايين الدولارات(2). وقد أجبرت الأزمة العراقية الرئيس بوتين على الموازنة بين رغبته في رعاية علاقة روسيا الناشئة مع الولايات المتحدة وبين مصالحها السياسية، فضلاً عن المخاوف الأمنية والاقتصادية لروسيا(3).

لقد شهد العراق في الفترة ما بين (2006 _ 2008) فترة صعبة تمثلت بتصاعد أعمال العنف والقتل الطائفي فضلاً عن عمليات التهجير القسري المنظم، وكان لروسيا موقفاً من هذه الأحداث تمثل بما يأتي:-

1_ أن الأوضاع في العراق هي أشبه بالكارثة وهو ما لا يمكن إنكاره وإن الحل في العراق يمكن تحقيقه من خلال المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي.

2_ أن روسيا تدعم الحوار الوطني الشامل وترى فيه تحقيق للوئام والوفاق الوطني شريطة اشتراك كل الأطراف العراقية ويكون ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة , مع تأكيد روسيا لقادة العراق الجدد للتفكير بخطوات عملية يمكن من خلالها إخراج العراق من النفق المظلم والمتمثل بالعنف الطائفي.

3_ أكدت روسيا على ضرورة دخول الولايات المتحدة في حوار مباشر مع الدول المجاورة للعراق والمتمثلة بسوريا وإيران وذلك من أجل إعادة الاستقرار والتأكيد على المصالحة بين جميع الأطراف والقوى في العراق.

(1) أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط _ الدوافع _ الاثار _ الآمال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات،

(دمشق: 2016)، ص 32 .

(2) المصدر نفسه، ص 32 .

(3) Sharon La Franiere, op. cit, p1-2.

4_ أما فيما يتعلق بالتواجد الأمريكي في العراق فقد أبدت روسيا ملاحظاتها حول الاستراتيجية الأمريكية لعام 2007 والمتضمنة زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق ورأت الحكومة الروسية ان زيادة عدد القوات لن يكون هو الحل لما يجري في العراق، ولن يجلب الاستقرار للعراق، وبأن الحل يأتي من خلال اشراك جميع القوى العراقية في الحوار واتخاذ القرار، كما دعت الحكومة الروسية الولايات المتحدة الى وضع جدول زمني محدد لانسحابها من العراق، وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن العراقيين قادرين بأنفسهم على بناء عراق قوي مستقل وان روسيا تدعم العراق لإجراء مشاورات ولقاءات متعددة الاطراف حول العراق أعقب ذلك مشاركة روسيا في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول 2006 لدعم العراق⁽¹⁾.

كما شاركت روسيا أيضاً في المؤتمر الدولي الذي دعت اليه الحكومة العراقية، وعقدت جلساته الأولى في بغداد في 10 آذار 2007، بمشاركة وفود 17 دولة ومنظمة بينها ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والبلدان المجاورة للعراق فضلاً عن المنظمات الإقليمية المعنية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وناقش المؤتمر قضايا الأمن الحدودي واللاجئين والمشردين في الداخل وإمدادات النفط. وقد أكدت روسيا أن الهدف من المؤتمر يجب أن يكون صياغة مواقف جماعية وليس لدعم المبادرة الأمريكية بشأن العراق التي تعتمد من وجهة النظر الروسية على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيه، ورأت أن الإدارة الأمريكية التي ترفض رغم خسائرها الجسيمة؛ الاعتراف بهزيمة مشروعها السياسي في العراق وفشلها العسكري في القضاء ما تصفه بالتمرد، هي الأحوج الى آلية دولية للخروج من "المستنقع" مع الاحتفاظ بماء الوجه. كما أكدت روسيا على أن المؤتمر الدولي سيكون المخرج المناسب لانسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة. ودعا سيرغي ايفانوف والذي كان يشغل منصب مسؤول الصناعات العسكرية الروسية في عهد مدفيديف الى إشراك الدول الإقليمية في الجهود الرامية الى تسوية الوضع في العراق، وأكد على ضرورة إشراك سوريا

(1) لمى مضر الامارة ، " التوجهات السياسية في ظل السياسة الجديدة ، انعكاس الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً "، المجلة السياسية الدولية، العدد 11، الجامعة المستنصرية، (بغداد)، 2009، ص 95؛ الشيخ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية، المصدر السابق، ص 51

والاردن والمملكة العربية السعودية وإيران ومصر في عملية التسوية السياسية للوضع في العراق. وقال إن: " للمجتمع الدولي برمته مصلحة في تطبيع الوضع في العراق الذي يعاني عملياً من عنف طائفي"⁽¹⁾.

وبالرغم من معارضة روسيا للاحتلال الأمريكي والتطورات التي حدثت في العراق بعد الاحتلال؛ إلا أن روسيا أخذت تتكيف مع ذلك الموقف وعملت على التعاون مع الحكومة العراقية الجديدة حينما وقعت في عام 2007 مذكرة خاصة نصت على افتتاح قنصليتين عامتين لها في كل من أربيل والبصرة، فضلاً عن افتتاح قنصلية عراقية في روسيا، ويبدو أن الدافع الرئيس للخطوة الروسية السابقة هو وجود الشركات الروسية في شمال وجنوب العراق⁽²⁾. وعملت روسيا على اتخاذ خطوة جدية تعكس نيتها السلمية تجاه العراق حينما وقعت اتفاقية ثنائية في شباط 2008 بين العراق وروسيا نصت على إلغاء 93% من الديون العراقية المستحقة لروسيا على العراق والبالغة 12,9 مليار دولار، فضلاً عن ذلك وقعت روسيا والعراق في شباط 2008 مذكرة تعاون اقتصادي وتجاري وثقافي وتقني والتي تُعدّ بمثابة خارطة مستقبلية لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين ومحاولة من روسيا للمشاركة في المشاريع والمناقصات التي تنظم في العراق⁽³⁾. على الصعيد السياسي فقد كانت روسيا تطمح الى انهاء الوجود الأمريكي في العراق وجاء ذلك على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حينما دعا علناً الولايات المتحدة الى تحديد موعد ثابت ودقيق لانسحاب قواتها من العراق، ويأتي ذلك بسبب التخوف والقلق الروسي المتزايد من الهيمنة الأمريكية، وتؤكد هذا التخوف الروسي واضحاً في استراتيجية الأمن القومي الروسي التي نشرت في 13 أيار 2009 بعد ان تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل الرئيس الروسي

(1) الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية، المصدر السابق، ص 50.

(2) أحمد حسن شحيل، "السياسة الروسية تجاه العراق بعد 2003"، مجلة السياسة الدولية، العدد 36، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص 231.

(3) حسام محمد خضير، "سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق منذ عام 2003"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 39، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 2021، ص 156-157؛ أنا بورشيفكايا، المصدر السابق، ص 32.

ديمتري مدفيديف، والتي أبدت تخوفها وقلقها من النفوذ المتزايد للولايات المتحدة واستفزازها لروسيا في مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية، لاسيما وأن العراق هو حليف استراتيجي لروسيا منذ عام 1972⁽¹⁾.

ظل السعي الروسي المنادي برحيل القوات الأمريكية عن العراق مستمراً، وفي الوقت ذاته عملت روسيا باستحداث وإقامة علاقات مع السلطة الجديدة في العراق، فضلاً عن السعي الدؤوب لروسيا من أجل إقامة علاقات مع العديد من الدول العربية ومنها دول الخليج العربي، وهدفت روسيا الاتحادية من وراء هذا الإجراء والتي كانت قد عارضت الغزو ضد العراق؛ إلى أن تكون شريكاً في التسوية على مستقبل هذا البلد مع المطالبة المستمرة بتحديد موعد لانسحاب القوات الأجنبية من العراق⁽²⁾. وهذا ما تأكد حينما زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف العراق في أيار 2011 والتقى خلالها الرئيس العراقي جلال طالباني (2005_2014) ورئيس الوزراء نوري المالكي، وقد كان هدف هذه الزيارة هو تفعيل التعاون بين العراق وروسيا في مجالات عدة وما يخدم المصالح المشتركة للبلدين⁽³⁾.

(1) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص 117.

(2) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، ط2،

الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2013)، ص 227.

(3) خلف، المصدر السابق، ص 85.

المبحث الثالث: الموقف الروسي من قرار الانسحاب الأمريكي من العراق (2008_2011).

أولاً: الاتفاقية الأمنية العراقية-الأمريكية.

إن بروز قوى دولية كبرى كالصين وروسيا قد جعل الشرق الأوسط مسرحاً للمواجهة الاستراتيجية بين تلك القوى وبين الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 والتي نتج عنها انهيار في القطاعين المالي والعقاري الأمريكي، في ظل الانفاق المالي الكبير للترسانة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، تلك التطورات قد أجبرت إدارة بوش على تغيير سياستها تجاه العراق وتحديداً فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي هناك⁽¹⁾. لاسيما ان الرأي العام الأمريكي يتحول وبشكل متزايد منذ عام 2008 ضد الوجود الأمريكي في العراق، وأخذ المسؤولون العسكريين يُناقشون وبشكل جدي الطرق الأمثل للخروج من ذلك الوضع⁽²⁾.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق يُعدّ جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الشاملة والتي تهدف الى إعادة صياغة وتنظيم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وثقافياً واستراتيجياً، وبما يخدم السياسة الأمريكية القائمة على محاولة تحقيق هيمنة شاملة على العالم، واستمرارها لأطول مدة زمنية مُمكنة⁽³⁾. ان المصلحة العراقية تتطلب عدم بقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع⁽⁴⁾، وأن يكون دولة حرة مستقلة لا تشكل أي تهديد للأمن والسلم الدوليين وإن

(1) عبدالناصر جندلي، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 157، (بيروت)، 2018، ص ص 57 _ 59.

(2) Nemir kirdar, saving Iraq Rebuilding aBroken Nation, , (London:2009), p143.

(3) خيرالدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:2006)، ص 120.

(4) الفصل السابع: يتكون من مجموعة من مواد قانونية تخول مجلس الامن الدولي استخدام القوة العسكرية او فرض عقوبات اقتصادية ضد الدول التي تهدد السلم الدولي، للتفاصيل اكثر عن الفصل السابع ينظر: وثائق

الامم المتحدة على الموقع الالكتروني، <https://main.un.org>.

خروج العراق من هذا الفصل هو بمثابة رسالة لدول العالم للتعامل مع العراق بثقة وفي جميع المستويات، فضلاً عن ذلك فإن خروج العراق من الفصل السابع هو ضرورة تتطلبها المصلحة الأمريكية فالولايات المتحدة قد استنفذت أغراضها من تطبيق هذا الفصل من ميثاق الأمم المتحدة، وأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة بقاء العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، التي كانت تدعو باستمرار لإنهاء الوجود الأجنبي على الأراضي العراقية، والعمل على نقل العراق من خانة الاتفاقية الثنائية وعدم خضوع هذه الاتفاقية إلى أي متابعة من قبل الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة ترى في قرارات مجلس الأمن عقبة تحول دون امتداد المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة ويتعين إزالتها لاسيما إذا ما علمنا أن الاحتلال الأمريكي جاء ليفرض إدارة تغيير أمريكية تحول العراق إلى ما يشبه رأس الرمح لتغيير مصالح المنطقة أجمع⁽¹⁾.

بدأت أمريكا بمفاوضات مع العراق لعقد اتفاقيات أمنية وضعتها هي مسبقاً رافقت جولات المفاوضات لعقد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة وما بعدها؛ تهديدات من الجانب الأمريكي، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش: "إن مشروع الاتفاقية غير قابل للتعديل وإن على السلطات العراقية توقيعه"⁽²⁾. عقدت الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية في 17 تشرين الثاني 2008؛ اتفاقية (الإطار الاستراتيجي للصدقة والتعاون) فضلاً عن (اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية) من العراق في 17 كانون الأول 2008، وتُعد هذه الاتفاقية الأمنية ترتيباً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتنظيم أنشطة الجيش الأمريكي ووجوده المؤقت في العراق وقد حددت الاتفاقية 31 كانون الأول من عام 2011 موعداً لانسحاب جميع القوات الأمريكية من كافة الأراضي العراقية⁽³⁾.

(1) فكرت نامق العاني، "العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة تحليلية"، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد) 2001، ص ص 31-32.

(2) العاني، المصدر السابق، ص ص 31-32.

(3) التامر، المصدر السابق، ص ص 170-180.

في 17 كانون الاول 2008 تم توقيع اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق بين الولايات المتحدة والعراق، وتعدّ هذه الاتفاقية الأمنية تنظيمياً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتنظيم أنشطتها خلال مدة وجودها في العراق، وقد حددت الاتفاقية الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول 2011 موعداً لانسحاب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي العراقية⁽¹⁾. وفي تشرين الثاني 2008 وافق البرلمان العراقي على الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة، وتمكن العراق من الحصول على بعض التنازلات من الجانب الأمريكي⁽²⁾. وإن من أهداف عقد هذه الاتفاقية هو توفير الدعم اللازم لتعزيز دور الحكومة العراقية، فضلاً عن إيجاد مكانة استراتيجية اقليمية، في الوقت الذي يطمح الجانب العراقي إلى استغلال الدعم الاستراتيجي الأمريكي وذلك من خلال تفعيل بنود هذه الاتفاقية، في حين تعدّ الاتفاقية بالنسبة للولايات المتحدة وسيلة مهمة للمحافظة على سمعة ومكانة الحكومة الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية لا سيما وأنها تمرّ في فترة سباق انتخابي⁽³⁾. وتهدف هذه الاتفاقية الى تطبيع العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق بناء علاقات اقتصادية وامنية ودبلوماسية وثقافية، وتعدّ بمثابة الأساس للعلاقات الثنائية طويلة الأمد، وتستند إلى الأهداف المشتركة بين البلدين، وتضمنت الاتفاقية اتفاقاً يتناول وضع القوات الأمريكية في العراق، والتي تتضمن تنسيق وتنظيم الوجود الأمريكي في العراق بما يتعلق بضمان الأمن والاستقرار والتعاون المشترك بين البلدين⁽⁴⁾. ولقد كان لكلا الجانبين الأمريكي والعراقي أهدافهما الخاصة من هذه الاتفاقية فالولايات المتحدة كانت تُعاني من آثار الحرب التي شنتها على العراق، في حين كانت الحكومة العراقية تهدف الى إنهاء الاحتلال الأمريكي الذي لقيّ معارضة

(1) John L. Saluetti, future usarag command Relationships, Usawc strategy Rsearch project, us Army war Eollege, Pennsylvania:2011, p2.

(2) kirdar, op.cit, p143.

(3) كمال ضاحي عواد، العلاقات العراقية الأمريكية 2003_2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، الاردن:2016، ص ص200-201.

(4) حسين فارس حسين الطائي، العراق في منظور النخب الأمريكية 1990_2011، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية،(جامعة الموصل:2024)، ص249.

شعبية واسعة في العراق⁽¹⁾. وكان قرار الانسحاب الأمريكي من العراق جزء من الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة، فقد تعهد الرئيس باراك أوباما في حملته الانتخابية بإنهاء الحرب في العراق وسحب القوات الأمريكية في غضون ستة أشهر من تولي الحكم، وبالفعل أوفى أوباما بوعده حينما أعلن في 27 شباط 2009 عن تخفيض عدد القوات الأمريكية من 142 ألف جندي الى 50 ألف جندي⁽²⁾.

ثانياً: الموقف الروسي من الانسحاب الأمريكي من العراق.

إن الموقف الروسي من الانسحاب الأمريكي من العراق يعود الى وقت مبكر سبق حتى الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين الولايات المتحدة والعراق في عام 2008، ففي 18 كانون الأول 2007 دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة الى تحديد موعد مُحدد وثابت لانسحاب قواتها من العراق، وجاء ذلك الموقف نتيجةً للقلق الروسي من الهيمنة الأمريكية⁽³⁾. وعملت الحكومة الروسية الى اتخاذ خطوات مؤثرة وجدية تجاه الأزمة العراقية فعملت على عقد العديد من الاتفاقيات والمشاريع المستقبلية التي أعطت صورة واضحة لنوايا روسيا السليمة تجاه الأزمة العراقية تمثلت بتوقيع مذكرة خاصة في عام 2007 تتضمن افتتاح قنصلية روسية عامة في كلٍّ من اربيل والبصرة فضلاً عن افتتاح قنصلية عراقية في روسيا، ويبدو أن الواقع لهذه التحركات الروسية هو وجود الشركات الروسية في جنوب وشمال العراق، تعاون تجاري واقتصادي وتقني وعلمي مع العراق وذلك في 11 شباط 2008، وتُعدّ هذه المذكرة بمثابة خارطة طريق مُستقبلية من أجل توثيق التعاون الثنائي بين البلدين مما يُتيح للعراق الاستفادة من الخبرات الروسية المتطورة في مجال إعادة اعمار العراق، ومن جانبها روسيا ترى

(1) Brian Glyn Williams, counter jihad: America's military Experience In Afghanistan, Iraq, And Syria, University of Pennsylvania press, (Philadelphia,2017), p214.

(2) William Nester, Haunted victory the American crusade to destroy saddam and Impose Democracy on Iraq, Potomac Books, (Washington:2012), p131.

(3) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص 177.

في هذه الاتفاقية فرصة تمكنها من المشاركة في جميع المشاريع والمناقصات التي تُعقد في العراق⁽¹⁾. فعلى الرغم من أن روسيا رفضت المشاركة في احتلال العراق وإرسال قواتها إليه إلا أنها في الوقت ذاته أعلنت عن استعدادها التام لإيجاد حلٍّ للامنة العراقية بعد الاحتلال وأن يكون ذلك على أساس جماعي سواء في إطار مجلس الأمن أو عن طريق المحادثات والتشاورات مع الدول المعنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. وأكدت روسيا على ضرورة إنهاء هذا الوجود بعقد اتفاقية ثنائية مع الجانب العراقي برعاية الأمم المتحدة. فقد أعلن الرئيس الروسي: "إن روسيا الاتحادية لا تريد أن تُمنى الولايات المتحدة الأمريكية بهزيمة في العراق، إلا أنها تريد إعادة المسألة العراقية للأمم المتحدة". وأضاف أيضاً: "إننا حريصون على نقل هذه المشكلة الى ساحة الأمم المتحدة وسيكون ذلك أفضل لكلا البلدين كلما كان أسرع"⁽³⁾، وجاء موقف وزارة الخارجية الروسية من اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق على لسان الناطق الرسمي باسم الوزارة وذلك في 5 كانون الأول 2008 وتضمن ما يلي: "إن روسيا الاتحادية لا يسعها إلا الترحيب بتوقيات انسحاب القوات الأمريكية من العراق التي تضمنتها الاتفاقية كما أن روسيا الاتحادية ومنذ بداية الاجتياح الأمريكي للعراق في 2003؛ كانت قد دعت مراراً الى هذا القرار وأننا ندعو وبثبات الى أن يُقرر العراقيون مصيرهم بأنفسهم ويديروا ثروات بلادهم، ويبنوا دولة ديمقراطية موحدة تكون عامل لاستقرار المنطقة"⁽⁴⁾.

وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 7 كانون الأول 2008 خلال حفل توديع السفير الروسي الجديد قبل سفره للعراق: "إن روسيا الاتحادية حريصة على تعزيز وتنمية علاقات الصداقة والتعاون التقليدية مع العراق وإن روسيا الاتحادية تدعم موقف الحكومة العراقية

(1) شحيل، المصدر السابق، ص 231.

(2) فلاديمير أفاتكوف الكيفيتش وآخرون، روسيا ودول الشرق في مرحلة ما بعد القطبيين، دار وجهة نظر الصحافة للطباعة والنشر، (موسكو: 2014)، ص 48.

(3) عبدالرزاق خلف محمد، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"، مجلة دراسات اقليمية، المجلد 4،

العدد 9، جامعة الموصل، كانون الثاني، 2008، ص 245_247.

(4) الدليمي، المصدر السابق، ص 244-245.

في مباحثاتها مع الجانب الأمريكي بشأن الاتفاقية الأمنية مهما طال أمد المفاوضات". كما أكد على: "ان بلاده لن تستخدم حق النقض ضد مشروع قرار تمديد وجود القوات الدولية على الأراضي العراقية"⁽¹⁾. وحينما عقدت الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق في أواخر عام 2008 لم يكن لروسيا دورٌ فاعلٌ في الاتفاقية التي عقدت بين العراق والولايات المتحدة في عام 2008؛ والسبب في ذلك أن المفاوضات العراقي لم يستغل العامل الدولي وإشراكه بفعالية في تسيير المفاوضات لا سيما روسيا وحتى بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كفرنسا والصين⁽²⁾. أعربت روسيا عن استعدادها لتقديم الدعم لاستعادة سيادة العراق، لا سيما من خلال الوسائل الاقتصادية، وبالرغم من ان ردت فعل الجانب الروسي في البداية كانت متحفظة تجاه الجهود الأمريكية الرامية إلى إنشاء نظام سياسي جديد في العراق؛ إلا أنها مع تشكيل هيئات سلطة الدولة الفاعلة، وخفض مستوى العنف في العراق، وقد أصبح موقف روسيا أكثر حسماً عندما جرت المفاوضات بشأن الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق عام 2008، إذ قدم الجانب الروسي دعماً دبلوماسياً لبغداد في إطار المفاوضات الأمريكية العراقية الجارية حول وضع القوات الأمريكية، وقد أدان سيرغي لافروف بشدة المحاولات الأمريكية: "للي ذراع القيادة العراقية لإجبارها على توقيع اتفاقية تتجاهل في جوهرها مطالب العراق المشروعة بضمان الولاية القضائية على القوات الأجنبية"⁽³⁾.

إن الموقف الروسي الراض للوجود الأمريكي في العراق جاء بفعل التخوف والقلق الذي استشعره الروس لا سيما بعد صدور استراتيجية الأمن القومي الروسي والصادرة في 13 أيار 2009، والتي أبدت قلق وتخوف السياسة الروسية من النفوذ الأمريكي المتزايد، واستفزازه لروسيا في مناطق كانت تُعدها روسيا مناطق نفوذ ومصالح مهمة للاستراتيجية الروسية ويُعدّ العراق أحد

(1) عبدالرزاق خلف محمد، المصدر السابق، ص 245_247.

(2) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص ص 112_113.

(3) Подцеруб. Предыдущий источник Стр.169.

تلك المناطق⁽¹⁾. وقد أكد البيان الختامي للكرملين بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لموسكو في عام 2009 ان روسيا الاتحادية تدعم وبحزم مبادئ استقلال العراق وسيادته ووحدة اراضيهِ وتعارض وبشدة أي عمل ارهابي داخل العراق، واولى البيان أهمية خاصة للاتفاقية العراقية_ الأمريكية المتضمنة سحب القوات الاجنبية من العراق، حيث بين أن هذه الاتفاقية ستسهل وتمكن نقل السلطة والسيطرة على أمن العراق للحكومة العراقية⁽²⁾. أرادت روسيا استغلال فشل المشروع الأمريكي في العراق، بعد أن أصبحت مقتنعة ان الولايات المتحدة قد استهلكت قوتها ونفوذها وهيبته في العراق، لا سيما وأن الولايات المتحدة فشلت في تقديم النموذج الذي أعلنت عنه بأن يعم العراق الأمن والرفاهية والسلام، وبناءً على ذلك عملت روسيا من أجل الاستفادة من الإخفاق الأمريكي في العراق وذلك عن طريق زيادة التعاون معه⁽³⁾.

إن الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق تجعل كثيراً من الدول في العالم تهتم به وتسعى إلى اقامة علاقات وطيدة معه، وهذا ما عملت عليه السياسة الروسية، كما أن فرنسا تؤكد دائماً على أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، لما لهذه المنطقة أهمية حيوية للعالم، وما يُفسر رغبة روسيا في توطيد وتعزيز تعاونها مع العراق هو عاملان أساسيان هما :-

الأول: يتمثل بأن عودة روسيا كقوى عظمى وعلى نحو متدرج يتطلب إظهار ثقلها على المسرح الدولي والعراق هو إحدى هذه المسارح.

(1) علي محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص 177.

(2) الدليمي، المصدر السابق، ص ص 243-244.

(3) ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة "تنظم العنف في حقبة الكونية"، ترجمة: حسني زينة، ط1،

الناشر للدراسات، (بيروت: 2009)، ص 215.

الثاني: إن المخاوف التي يمكن أن تنجم من تداعيات الوضع الأمني في العراق قد تنعكس على مناطق أخرى تراها روسيا حيوية ومهمة بالنسبة لها ولوجودها ومثال ذلك منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز⁽¹⁾.

ولقد أثبتت السنوات السابقة أن الولايات المتحدة استطاعت أن تُبقي التناقضات الداخلية الخاصة بالعراق مع القوى الدولية الأخرى من دون الوصول إلى مستوى الخلاف السياسي الواضح، وطالما أن القوى الدولية لا تمتلك القوة والإرادة خارج إطار الخطاب السياسي وتستجيب لما تقتضيه المصلحة الأمريكية في تسيير أوضاع العراق مقابل أن تحصل على بعض التنازلات منها، وإن ما تقدم ينطبق على روسيا، فروسيا تعرف جيداً الخطوط الحمراء التي وضعتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق وهي لا تعمل على تجاوزها⁽²⁾، بالرغم من أن الدور الروسي من العراق قد تراجع في الفترة ما بين (2004_2007) بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق والتداعيات التي نتجت عنه؛ إلا أن النشاط الروسي ما لبث أن عاد منذ عام 2008 لا سيما بعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير مدفيديف إلى سدة الحكم في روسيا وتزامن ذلك مع استقرار نسبي للأوضاع في العراق، وهذا ما ساعد على توثيق العلاقة ما بين البلدين، إذ بعث الرئيس العراقي جلال الطالباني برسالة تهنئة للرئيس الروسي بمناسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية ودعاه إلى تكثيف وزيادة التعاون بين البلدين⁽³⁾. وأخذت روسيا تركز أكثر على التعاون التقني والاقتصادي لا سيما في قطاع النفط وتحقيق شراكة تنموية وتقنية مع العراق على أساس يضمن

(1) وليد محمود احمد، "روسيا وأمن الخليج العربي" نشرة التحليلات الاستراتيجية، المجلد 1، العدد 27، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، آذار، 2007، ص 32.

(2) محسن حساني العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: 2009)، ص 100.

(3) الامارة، "التوجهات السياسية الروسية، المصدر السابق، ص 95.

مصالح البلدين وهذا ما تم الاتفاق عليه في أثناء الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العراقيين والروس خلال عام 2009⁽¹⁾. ويرى الساسة الروس أن تنشيط علاقات التعاون بين روسيا والعراق سيُعطي للعراق مساحة أكبر للتحرك الخارجي مما يُقلل من ارتباط العراق بالولايات المتحدة والذي أثقل كاهل السياسة الخارجية العراقية. وبهدف توثيق العلاقة بين البلدين قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يرافقه وزير الدفاع العراقي عبدالقادر محمد جاسم (2006_2010) في نيسان 2009 بزيارة إلى موسكو كان هدفها بحث سبل التعاون بين البلدين وانطلاقاً من تلك الزيارة أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي عباس البياتي (2005_2009)؛ حرص العراق على تطوير علاقاته مع روسيا في جميع المجالات لا سيما في مجالي التعاون العسكري والنفط، تلى ذلك من العام ذاته زيارة وفد برلماني روسي العراق لغرض افتتاح القنصلية العامة الروسية في أربيل⁽²⁾.

إن المطالبة الروسية بإنهاء الوجود الأمريكي في العراق كان الهدف منها هو إقامة علاقات مع نظام الحكم الجديد في العراق، فضلاً عن حصول روسيا على مكاسب اقتصادية من العراق، ومن أمثلة ذلك ما حصلت عليه روسيا في كانون الأول 2009 بصفقة تحديث حقول النفط العراقية التي رست هذه الصفقة لصالح الشركات الروسية، ويبدو أن هذا الأمر قد حصل من منطلق إرضاء من قبل الولايات المتحدة لروسيا في العراق الهدف منه حصول أمريكا على تأييد روسيا لسياستها تجاه إيران وأفغانستان⁽³⁾. عملت روسيا على توطيد علاقاتها بالعراق منذ أن عقدت الولايات المتحدة اتفاقية الانسحاب في عام 2008، ففي 26 نيسان 2011 شهدت

(1) كالدور، المصدر السابق، ص 215.

(2) الدليمي، المصدر السابق، ص 193-103.

(3) زيدان، المصدر السابق، ص 227.

العلاقات الروسية_ العراقية تطوراً ملحوظاً عندما تسلم فاليري بوسيلوف _Faliri Busiluf مهامه كقنصل روسي عام في إقليم كردستان العراق, وبين القنصل الروسي أن روسيا تسعى الى نقل العلاقات بين الطرفين الى مراحل متقدمة وبجث الجانبان توفير الفرص الدراسية لطلبة كردستان العراق في روسيا فضلاً عن مناقشة موضوع افتتاح خط جوي بين روسيا وأربيل في الوقت القريب⁽¹⁾. وانتهت حقبة تاريخية حافلة بالأحداث في العراق حينما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 21 تشرين الأول 2011؛ عن قراره بسحب جميع القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية ذلك العام⁽²⁾, وقد أشار الرئيس الأمريكي إلى أنه سيستمر في المحادثات مع الجانب العراقي بشأن كيفية مساعدة العراق في تدريب وتجهيز القوات العراقية, واستقراره وقدرته على الاعتماد حماية نفسه⁽³⁾. تمت مراسيم الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق في 15 كانون الأول 2011؛ في ظل تحصينات أمنية في مجمع مطار بغداد الدولي, وعُدّ هذا الحدث النهاية الفعلية للاحتلال الأمريكي للعراق والذي استمر 8 سنوات وتسعة أشهر والذي انتهى شكلياً فقط⁽⁴⁾.

(1) الدليمي, المصدر السابق, ص 107.

(2) Подцеруб, Предыдущий источник,Стр.169.

(3) Mark landler, U.S. Troops to leave Iraq by years End, Obama says, The new yourk Times, October, 22,2011, p.1.

(4) Toby Dodg, Iraq: from war to A New Authoritarianism Routledge publisher,(Landan:2012),p13.

للاطلاع اكثر على الانسحاب الأمريكي من العراق ينظر: شريف شعبان مبروك, "الانسحاب الأمريكي من العراق بين الثابت والتغيير", مجلة شؤون عربية, العدد 147, (القاهرة), 2011, ص 173.

الفصل الثالث

موقف روسيا من السياسة الأمريكية تجاه

البرنامج النووي الإيراني 2001-2011

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للبرنامج النووي الإيراني حتى عام 1989 وأثرها في تشكيل الموقف الروسي.

المبحث الثاني: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني (1989_2005)

المبحث الثالث: موقف روسيا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002_2011)

الفصل الثالث: روسيا والبرنامج النووي الإيراني 2001-2011.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للبرنامج النووي الإيراني حتى عام 1989 وأثرها في تشكيل الموقف الروسي.

شهدت إيران خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) اهتماماً بالطاقة النووية وعملت إيران على إيلاءها أهمية كبيرة وهدفت من ذلك تحقيق طموحاتها كقوة إقليمية، واستطاع الشاه استثمار علاقاته الوطيدة مع الغرب لا سيما الولايات المتحدة لإقامة برنامج نووي في إيران، وبدوره لم تعارض الولايات المتحدة أن تمتلك إيران قدرة نووية في تلك الفترة، لا سيما بعد سقوط حكومة محمد مصدق (1951-1953) وعودة الشاه لسدة الحكم عام 1953، الأمر الذي فسح المجال لإيران لزيادة التعاون مع الدول الغربية في مجال الطاقة النووية وتحقيق مطامحها في ظل ما تتمتع به من ثروة نفطية كبيرة يمكن من خلالها تمويل البرنامج النووي، وهذا ما أسهم في استمرار سعي إيران لتطوير القدرات النووية⁽¹⁾.

إن بوادر اهتمام إيران بالطاقة النووية كان عبر برنامج الذرة من أجل السلام الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي داويت ايزنهاور Dwight Eisenhower (1953-1961)، في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من عام 1953، وكان هدف البرنامج هو استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية لدول العالم، الأمر الذي سيجتهد لهذه الدول الاستفادة في التنمية وتوليد الطاقة واستخدامات أخرى ذات طابع سلمي⁽²⁾.

واختلفت المصادر التاريخية في تحديد الزمن الذي بدأت فيه مساعي وجهود إيران في إنشاء البرنامج النووي، فالبعض يرى أن إيران قد بدأت برنامجها النووي منذ عام 1957 حينما وقعت إيران والولايات المتحدة أول اتفاقية في مجال التعاون النووي والمجالات المدنية ولمدة

(1) عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني-النشأة والتطور-، المعهد المصري للدراسات، (الاسكندرية: 2019)، ص 1.

(2) شريف كلاع، "قراءة في دوافع البرنامج النووي الإيراني"، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، (الجزائر)، 2016، ص 53.

عشر سنوات، وقد تلقت إيران وفقاً لهذه الاتفاقية مساعدات فنية في مجال الطاقة النووية، والبعض الآخر يقول إنها بدأت في عام 1959، إلا أن أغلب المصادر ترجح أن تلك المساعي قد بدأت فعلياً في الستينيات من القرن العشرين وكان الهدف من ذلك البرنامج هو استخدامه للأغراض السلمية⁽¹⁾. فقد أسهم التعاون بين إيران والغرب في المجال النووي إلى بناء مراكز للأبحاث النووية في جامعة طهران عام 1959 وهو إنجاز عُدَّ مهماً لإيران في مجال تطوير البرنامج النووي⁽²⁾. ولم يكن هدف شاه إيران من البرنامج النووي الاستخدامات السلمية فحسب؛ بل إن الشاه كان يسعى لبناء قاعدة علمية في مجال الطاقة النووية تكون قادرة في نهاية الأمر على إمتلاك السلاح النووي، فطموحات الشاه كانت تهدف إلى جعل إيران تمتلك قدرة نووية كجزء من استراتيجية مستقبلية⁽³⁾.

وفي فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي؛ حصلت إيران من الولايات المتحدة الأمريكية على أول مفاعل لمركز (أمير آباد) للأبحاث النووية في طهران وذلك في عام 1960، وقد بدأ العمل في هذا المفاعل في عام 1967⁽⁴⁾، وفي ذات السياق أرسل الشاه في عام 1962 بعض الطلبة الإيرانيين المتميزين للدراسة خارج البلاد والذي تخصصوا في تكنولوجيا الصناعة النووية والأبحاث العلمية، وفي عام 1963 نجح الإيرانيون من وضع مشروع مفصل لبرنامج نووي قدم للشاه الذي رفعه لكبار المسؤولين الأمريكيين لدراسته وتنفيذه، وقد حصل الشاه على موافقة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon B. Johnson (1963_1969) في عام

(1) شنب علي أحمد المرغني ومحسن عامر، "انعكاسات الاتفاق النووي بين إيران ودول 1+5 على تركيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 18، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية: 2021، ص146؛ للمزيد ينظر: عمر سعد خالد الزهيري، أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية-الإيرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين: 2009، ص50.

(2) خليل جداوي، اشكالية البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر: 2008، ص69.

(3) احمد حسين عيسى، الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية القانون، الجامعة الإسلامية، لبنان: 2016، ص40.

(4) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، (بغداد: 2009)، ص79.

1964⁽¹⁾. وقدمت الولايات المتحدة مساعدات لإيران وكانت تلك المساعدات بمثابة البداية الحقيقية لبرنامج إيران النووي⁽²⁾. وقد بدأ العمل في هذا المفاعل وتمكن المركز من إنتاج البلوتونيوم بنسبة تقارب (600 غرام) سنوياً⁽³⁾. وكانت إيران قد وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام 1968، وصادقت عليها عام 1970⁽⁴⁾.

تمكن الشاه محمد رضا بهلوي من توقيع عدة اتفاقيات مع بعض الدول النووية من أجل بناء عدد من المفاعلات النووية الصغيرة وبناءً على ذلك أنشأ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام 1974، واتجه بعد ذلك نحو بناء مفاعلات نووية كبيرة وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة⁽⁵⁾. وكان من المتفق عليه أن تمتد الولايات المتحدة إيران ب(23) محطة نووية في منتصف السبعينات، وقد عقدت إيران عدداً من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النووي مع كل من فرنسا وألمانيا، ففي عام 1970 وقع الشاه عقداً مع شركة (فاراماتوم Faramatome) الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين في منطقة تارخورين على نهر الكارون في منطقة الاهواز، وبقدرة (935 ميكاواط) تعمل بالماء الخفيف⁽⁶⁾. وقد اشترت إيران حصة مقدارها (10%) من أسهم شركة يوروديت (Eurodit) وهي شركة مشتركة (فرنسية بلجيكية إسبانية إيطالية)؛ لتخصيب اليورانيوم، وقد نص الاتفاق بين إيران والشركة على أن تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأن تحصل على حصة من اليورانيوم الذي تنتجه الشركة⁽⁷⁾. كما استثمرت

- (1) فراحتية فوزي، البرنامج النووي الإيراني في ظل التحديات الإقليمية والدولية (1967-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن ضيف المسيلية، الجزائر: 2018، ص 19.
- (2) أحمد فليح حسيين الجبوري، البرنامج النووي الإيراني 1953-2005 دراسة تاريخية تحليلية، مؤسسة الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، (بابل: 2023)، ص 116.
- (3) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني بين اشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: 2015)، ص 12.
- (4) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، دار الجنان، (السودان: 2011)، ص 346.
- (5) فهد مزبان خزار الخزار ووحيد عبدالواحد ناصر، "الأزمة النووية الإيرانية-التطورات الدوافع-الدلالات الاستراتيجية"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 5-6، (جامعة البصرة)، 2006، ص 135-136.
- (6) الجدير بالذكر ان العمل في هذا المفاعل توقف بعد ان الغى مهدي بازرگ رئيس الوزراء الإيراني العقد بعد قيام الثورة في إيران عام 1979. للتفاصيل ينظر: محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، (القاهرة: 2002)، ص 268.
- (7) نزار عبدالقادر، إيران القنبلة النووية-الطموحات الامبراطورية-، المكتبة الدولية، (بيروت: د. ت)، ص 228.

إيران مع المانيا قرابة (6 مليار دولار) لبناء المنشآت النووية، حيث بدأ العمل ببناء مفاعلين نوويين في ميناء بوشهر وذلك في أواخر عام 1975 وبداية عام 1976 بعد ان عقدت اتفاقية مع شركة كرافتويرك يونيون (Kraftwerk Union) الالمانية، في الوقت نفسه وقعت إيران اتفاقية أخرى مع شركة سيمنز (Siemens Com.) الالمانية لبناء مفاعلين نوويين آخرين⁽¹⁾. كما وقعت في العام نفسه اتفاقية سرية مع جنوب إفريقيا؛ حصلت بموجبها على مادة العجينة النووية (الكيك الأصفر) * الذي تحتاج إليه⁽²⁾، مقابل (700 مليون دولار). كما توصلت إيران إلى عقد اتفاق آخر يقضي بتزويدها ب (1000 طن متري) من هذه المادة سنوياً⁽³⁾. وأكد ممثل وزارة الخارجية الأمريكية (وسوبر سيدني)؛ مدى الدعم الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني وذلك في اثناء حلقة دراسية اقيمت في تشرين الأول 1977 والتي كانت تحت عنوان " الولايات المتحدة وإيران شراكة متزايدة " قائلاً: " ان الشاه ينوي شراء 8 مفاعلات نووية من الولايات المتحدة لبلاده من أجل توليد الطاقة النووية"⁽⁴⁾.

وقد قطعت الشركات الأمريكية والغربية شوطاً كبيراً في بناء البرنامج النووي الإيراني الذي بدأ به العمل فعلياً في عام 1978، وكان هدف الولايات المتحدة وكل من فرنسا والمانيا من هذا الدعم لإيران؛ هو تقوية إيران كقوة اقليمية تمثل دور الراعي والمدافع عن المصالح الأمريكية والغربية في الخليج العربي في تلك الفترة⁽⁵⁾. واستمر الدعم الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني؛

(1) حوات، المصدر السابق، ص 268.

* الكيك الاصفر: هو يورانيوم في صورة مسحوق غير قابل للذوبان في الماء ويحتوي 80% من اليورانيوم ويتكون اليورانيوم الطبيعي من النظيرين اليورانيوم -238 بنسبة 99.3% واليورانيوم -235 بنسبة 0.7%، وتستخدم الكعكة الصفراء لاعداد الوقود للمفاعلات النووية غير انه يمكن ايضا تخصيبه بهدف تصنيع سلاح نووي. نقلاً عن <https://ar.wikipedia.org>

(2) يوسف محمود وآخرون، " الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 24، (المانيا)، 2024، ص 27.

(3) وائل محمد اسماعيل وعلي حسين علي، " أثار الاستراتيجية التسليحية النووية الإيرانية على مستقبل الأمن الوطني العراقي"، مجلة كلية التربية، العدد 5، (الجامعة المستنصرية)، 1995، ص 32.

(4) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني أثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2، دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، (دمشق: 2008)، 113.

(5) أنيس محمد حسن، " البرنامج النووي الإيراني"، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 30، (بغداد)، 1999، ص 1.

فقد قامت الولايات المتحدة عام 1978 بتزويد إيران بتكنولوجيا تخصيب النووي الليزري وزودت إيران بأربعة أجهزة ليزر، إذ يمكن من خلال هذه الأجهزة توليد الضوء الطولي الموجي الذي يمكنها من تخصيب اليورانيوم وكذلك إنتاج (كيلوغرام) من اليورانيوم المخصب بنسبة (5%) في اليوم الواحد، وهذا من الناحية النظرية سيمكنها من إنتاج (15 كيلوغرام) من اليورانيوم عالي التخصيب في (90 يوماً) والذي يصلح لإنتاج الأسلحة النووية⁽¹⁾.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979؛ غُطلت المشاريع النووية هناك وتم إيقاف أعمال البناء وأنهت الحكومة الجديدة هذا النشاط وكان ذلك من منطلق أن إيران لا تحتاج لهذه المنشآت النووية التي تكلفها أموال طائلة⁽²⁾، وجاء ذلك بعد صدور فتوى من آية الله علي خامنئي (1979_1989) منع بموجبها إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، وانعكس هذا الموقف الذي أُخذ تجاه البرنامج النووي على صفقات التسليح والمشاريع الصناعية المرتبطة به إذ الغيت كذلك⁽³⁾. وبذلك جُمد العمل بالمفاعلات التي تعمل فيها الشركات الألمانية والفرنسية، وانقضى معها أجل اتفاقية التعاون النووي بين إيران وشركة جنرال أتوميكس (General Atomics) الأمريكية المشرفة على مفاعل جامعة طهران⁽⁴⁾.

ويبدو أن عدم اهتمام النظام السياسي الجديد في إيران بالبرنامج النووي بعد عام 1979 ورفض الدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا مواصلة التعاون مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي، والحظر الذي فرضته القوى الغربية على إيران خاصة العسكري منه بعد

(1) أنيس محمد حسن، المصدر السابق، ص38.

(2) كينيث آر. تيمرمان، العد العكسي للأزمة" المواجهة المقبلة مع إيران"، دار العلم للملايين، (بيروت: 2006)، ص43.

(3) عطا محمد زهرة، المصدر السابق، ص17.

(4) أنيس محمد حسن، المصدر السابق، ص1. للمزيد من التفاصيل عن نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني ينظر: تميم هاني خالاف، "القدرات النووية الإيرانية-المنظور الدولي والاقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد142، القاهرة، 2000، ص151-153.

*أزمة الرهائن الأمريكيين التي استمرت بين عام 1979_1981 عندما اقتحم طلاب إيرانيون مناصرون للثورة مقر السفارة الأمريكية عام 1979 واعتقلوا 52 دبلوماسياً أمريكياً وبقوا محتجزين حتى عام 1981.

أزمة الرهائن الأمريكيين* في سفارة أمريكا في طهران؛ كلها كانت أسباباً لتراجع نشاط البرنامج النووي الإيراني⁽¹⁾.

إن موقف النظام الجديد في إيران والرافض للمشروع النووي الإيراني قد تغير بعد نشوب الحرب بين إيران والعراق (1980-1988) لا سيما بعد تصميم العراق على بناء مفاعل نووي، والذي تعرض لهجوم إسرائيلي أدى إلى تدميره وذلك في عام 1981، الأمر الذي أحدث تحولاً جذرياً في التفكير الاستراتيجي الإيراني بصورة عامة وفي المجال النووي على وجه الخصوص، ودفع الإيرانيين إلى التفكير بجدية بحاجتهم للقوة النووية وذلك نظراً إلى التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها إيران في تلك الفترة. وبناءً على ذلك شكل رئيس البرلمان الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)؛ فريقاً مكون من 54 خبيراً روسياً وصينياً من أجل استئناف العمل في برنامج الأسلحة النووية والعمل على توحيد البرنامج النووي الإيراني واستيراد التكنولوجيا النووية⁽²⁾. إذ بدأت إيران ومنذ عام 1984 برنامجاً نووياً موسعاً ركز على دورة الوقود النووي ويضمن ذلك تخصيص اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وكان هدف إيران المعلن من ذلك هو استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية⁽³⁾. وقد وجه رئيس البرلمان الإيراني آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني إعلاناً في 6 تشرين الثاني 1985؛ دعا فيه علماء الذرة الإيرانيين الذين هربوا إلى الخارج بعد قيام الثورة وسقوط الشاه للعودة إلى بلدهم للمشاركة في تطوير البرنامج النووي الإيراني⁽⁴⁾.

في عام 1986 ازداد اهتمام إيران بالبرنامج النووي ورصدت تخصيصات مالية كبيرة له، وعملت على تأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة، وقد توجهت في هذه المرحلة إلى الاتحاد السوفيتي و(الدول ذات التوجه الاشتراكي)، بعد أن فشلت في محاولاتها في التعامل مع الدول

(1) الخزار، المصدر السابق، ص ص 135-136.

(2) ليندة عبوش و سميحة شعبان، دور الاتحاد الأوروبي في تسوية الملف النووي الإيراني-دراسة في العقوبات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، الجزائر: 2015، ص 64.

(3) علاي، المصدر السابق، ص 155.

(4) أحمد إبراهيم محمود، " السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة)، 1993، ص 262.

الغربية، وركزت إيران جهودها فيما يتعلق بالبرنامج النووي على جانبين، الأول: بناء وتطوير المفاعلات النووية الإيرانية، والثاني: إقامة مراكز أبحاث لتطوير الطاقة النووية الإيرانية⁽¹⁾. ووقعت إيران من العام نفسه اتفاقاً مع كل من الصين وباكستان في مجالات الطاقة النووية وتضمن الاتفاق تدريب الإيرانيين ومساعدتهم، كما تلقت إيران دعماً من قبل الدولتين في مفاعل (نيوترون) وبقدرة بلغت (27 كيلو واط)، ومفاعلين من نوع كونيستان بقدرة (300 كيلو واط)، وفي عام 1987 عقدت إيران اتفاقيتين جديدتين مع الدولتين تضمنت تبادل الخبرات، وجرى في العام نفسه عقد اتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، كما عقدت إيران في عامي 1988 و 1989 مع جنوب إفريقيا للحصول على اليورانيوم الذي يمكنها من إجراء تجارب نووية⁽²⁾.

وبين المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أهمية البرنامج النووي الإيراني وجاء ذلك في حديث له مع العاملين في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في طهران عام 1989 قائلاً: "أما الطاقة النووية فحتاج إليها الآن... فلا تزال أمتنا تتعرض لتهديدات خارجية وأقل ما يمكن أن نفعله هو إفهام أعدائنا أن في وسعنا الدفاع عن أنفسنا، ولذلك كانت كل خطوة تخطونها هنا إنما هي للدفاع عن بلدكم وعن ثورتكم، فاجعلوا هذا نصب أعينكم وجدوا في العمل وأسرعوا ما استطعتم أن تسرعوا"⁽³⁾.

ويعد البرنامج النووي الإيراني أحد أكثر الملفات التي ظهر فيها تشدد واهتمام من قبل الساسة الإيرانيين، فإيران تتمسك بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتراه حقاً طبيعياً لها وفقاً لبنود *معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإن هذا التشدد في الموقف الإيراني

(1) الخزار، المصدر السابق، ص 137.

(2) زهرة، المصدر السابق، ص 22.

(3) محمود، المصدر السابق، ص 262.

* وهي المعاهدة التي وقعت في عام 1968 ودخلت حيز التنفيذ في 5 آذار 1970، وقعت عليها أكثر من 191 دولة في العالم، وبموجبها التزمت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم تصنيع أسلحة نووية أو إقتناء أسلحة نووية: نقلاً عن الوكالة الدولية للطاقة النووية على الرابط <https://www.org>

تجاه البرنامج النووي ينطلق من عدة دوافع⁽¹⁾، منها: دافع سياسي-استراتيجي، ويندرج هذا الدافع في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً يقوم على تحقيق هدف أساسي وهو بناء مكانة متميزة لإيران على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج العربي⁽²⁾، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، ولذلك تجد إيران أن السلاح النووي يمكن أن يكون أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية والتي تتمثل بدول تعدها إيران عدوة لها ولها تاريخ طويل من العداء كالعراق، ودولاً لا تثق بها إيران (باكستان وروسيا)، ودولاً متحالفة مع الولايات المتحدة (إذربيجان وتركيا)، و(كيان) متحالفة مع الولايات المتحدة وعدو لإيران ألا وهو (إسرائيل) والتي تمتلك لوحدها السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، دافع عسكري: فالقيادة السياسية في إيران ركزت وباهتمام على الدروس المستفادة من حربها مع العراق، وأخذت تفكر جدياً في دعم توجهاتها لتطوير برنامج نووي خاصة بها يكون درعاً حصيناً لها. ودافع اقتصادي: فإيران تطمح من خلال برنامجها النووي الى تأمين 20% الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة النووية وهذا بدوره سيخفض استهلاك إيران للغاز والنفط⁽³⁾، وإن كان هذا الدافع غير مقنع لكون إيران دولة غنية بالنفط والغاز.

وبذلك يبدو أن إيران بدأت ترى ان التكنولوجيا النووية ستمنحها ردعاً دفاعياً، فال معروف لدى أي قوة نووية ان أولى أهدافها الاستراتيجية الحصول على قوة ردع ضد باقي القوى الأخرى، فضلاً عن الاستخدامات الأخرى للتكنولوجيا النووية والمفاعلات واليورانيوم المخصب بكميات كبيرة؛ فذلك سيمنحها ردعاً اضافياً يكون موجهاً للتصرفات الاستفزازية من قبل القوى الدولية المعادية وهذا ما أرادت إيران أن تحققه من خلال برنامجها النووي⁽⁴⁾.

-
- (1) فتوح أبو وهب هيك، "أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (البحرين)، 2006، ص ص 14-15
 - (2) إبراهيم خليل العلاف، "الخليج العربي بين المناورات العسكرية الإيرانية والمناورات العسكرية الأمريكية- تحليلات استراتيجي"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل)، العدد 8، 2006، ص ص 1-10.
 - (3) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (العراق)، 2012، ص ص 180-183.
 - (4) بول براكن، العصر النووي الثاني-الاستراتيجية والاحطار وسياسات القوى الجديدة-، ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية ط2، الدار العربية ناشرون، (بيروت: 2013)، ص 195.

المبحث الثاني: الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني (1989-2005).

ان اهتمام روسيا ودعمها البرنامج النووي الإيراني لم يبدأ الا منذ عام 1989 وذلك بسبب تغير وجهة نظر الحكومة الإيرانية في تعاملها مع الغرب بعد حرب الثمان سنوات مع العراق (1980-1988)، وتطلعها للتواصل مع الدول المعادية للغرب والمتمثلة بالدول الاشتراكية وفي مقدمتها روسيا والصين، وبناءً على ذلك سنقسم هذا المبحث الى مرحلتين، الاولى في المدة ما بين (1989-2000)، وهي مرحلة بداية انخراط روسيا في البرنامج النووي الإيراني، والمرحلة الثانية في المدة ما بين (2000-2005)، وهي المرحلة التي ازداد فيها الدعم والدور الروسي للبرنامج النووي الإيراني وسبق مرحلة فرض العقوبات الدولية على إيران.

أولاً: بدايات الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني (1989-2000).

اتجهت أنظار إيران بعد عام 1989 من أجل تطوير برنامجها النووي؛ الى الاتحاد السوفيتي والصين وغيرهما من الدول الاشتراكية؛ من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي في حوزة روسيا الاتحادية والحاجة الروسية المتزايدة لإنعاش الاقتصاد المتردي في فترة التحولات السياسية داخل الاتحاد السوفيتي السابق، وقد وثقت إيران وروسيا علاقاتهما وهذا ما تجسد في الزيارة التي قام بها رئيس البرلمان الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني الى موسكو عام 1989 وبتوجيه من المرشد الأعلى علي خامنئي بالانفتاح على روسيا وازالة العقبات التي تعترض علاقات البلدين، حيث تم توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية بقيمة (9,10 مليار دولار)، فضلاً عن تحديث وتجهيز الجيش الإيراني بأحدث تقنيات التسلح الروسي⁽¹⁾.

ووقعت إيران برتوكولها الأول مع الاتحاد السوفيتي في آذار 1990 حول مشروع مفاعل بوشهر، فضلاً عن بناء مفاعلين نوويين آخرين⁽²⁾. في المقابل وافقت إيران على حصول الاتحاد

(1) لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005) ص 62.

(2) فاطمة ابراهيم جمعة اعطيوي، المثلث الأورآسي والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين: 2011، ص ص 11-12 .

السوفيتي على (3 بليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي، وبموجب هذا البرتوكول وافق الاتحاد السوفيتي على استكمال بناء محطة بوشهر النووية حيث تم بناء محطتين نوويتين بطاقة (440 ميغاواط)⁽¹⁾.

أنتجت حرب الخليج الثانية عام 1991 معطيات جديدة على كافة الأصعدة، إذ عملت إيران على تكثيف الجهود وسرعة الانطلاق مجدداً في برنامجها النووي في هذه الفترة، حيث أصبحت تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، ففي عام 1992 وقعت إيران اتفاقاً مع روسيا لبناء مفاعل للماء الخفيف في مفاعل بوشهر، وعقدت اتفاقاً آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي⁽²⁾. ويأتي هذا التعاون بين روسيا وإيران نظراً لتمييز روسيا في الصناعات التكنولوجية النووية وتصدير المفاعلات النووية، وتزامناً مع طموح إيران لتطوير برنامجها النووي، وبناءً على ذلك برز دور روسيا في دعم وتطوير البرنامج النووي الإيراني⁽³⁾.

وفي عام 1995 تم توقيع اتفاق بين الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية ووزارة الطاقة الذرية الروسية لاستكمال مفاعل بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) وبطاقة إنتاجية تصل إلى 180 كغم من البلوتونيوم سنوياً كجزء من وقودها المستخدم، وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقوم روسيا خلال 4 سنوات بإكمال المفاعل الأول في بوشهر وتوفير مفاعل أبحاث يعمل بالماء الخفيف الحراري وبقدرة (1000 ميغاواط)، كما تقوم روسيا بتزويد إيران بحوالي (2000 طن) سنوياً من اليورانيوم الطبيعي وبقيمة (مليار دولار)، بالإضافة إلى تدريب حوالي 15 عالماً نووياً إيرانياً سنوياً⁽⁴⁾. وقد أثار الاتفاق الأخير بين روسيا وإيران حفيظة الولايات المتحدة، واتضح ذلك بشكل جلي حينما شن وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر Warren Christopher (1993_1997)؛ حملة لإقناع الروس بأن

(1) وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني - حقيقة أم أوهام - دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، (سوريا: 2013)، ص 24.

(2) المرغني، المصدر السابق، ص 148.

(3) تسفي ماغن، روسيا في الشرق الأوسط، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، (بيروت: 2013)، ص 46.

(4) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني تحليل البعدين الداخلي والخارجي، دار النشر العربي، (القاهرة: 2020)، ص 28. للمزيد عن هذه الاتفاقية ينظر: الراوي، المصدر السابق، ص 132.

هذا الاتفاق سيزيد في انتشار الأسلحة النووية كونه سيمكن إيران من امتلاك سلاح نووي، إلا أن مطالب وزير الخارجية الأمريكي قوبلت بالرفض من قبل الروس⁽¹⁾.

ونظراً للتطور الحاصل في البرنامج النووي الإيراني، وبسبب الشكوك والالتهامات الأمريكية حوله؛ وقع الرئيس الأمريكي وليم جيفرسون كلنتون William Jefferson Clinton (1993_2001) على قانون للعقوبات على كل من ليبيا وإيران والمعروف باسم قانون (داماتو أو ILSA)⁽²⁾. ولقي هذا القانون رفضاً دولياً واسعاً، وعدته بعض الدول الأوروبية حصاراً اقتصادياً، في حين رفضت روسيا القانون وعدته شرطاً أمريكياً عليها⁽³⁾.

تمكنت إيران في عام 1998 من إقناع روسيا بضرورة ابقاء البلوتونيوم في البلاد وتعويضها مالياً مقابل ذلك، الأمر الذي زاد من وتيرة التعاون بين روسيا وإيران في ما يتعلق بالبرنامج النووي، إذ استقبلت روسيا عدداً من المهندسين الإيرانيين الذين أرسلوا للتدريب في ذلك العام⁽⁴⁾. وفي شهر تشرين الثاني من نفس العام؛ زار وزير الطاقة الروسي ييفغيني أداموف Yevgeny Adamov (1998_2001) طهران على رأس وفد ضم عدداً من خبراء وزارة الطاقة الذرية فضلاً عن عدد من أعضاء البرلمان الروسي للاطلاع وتقييم سير عملية بناء وتنفيذ مشروع مفاعل بوشهر النووي، وتم على إثر تلك الزيارة عقد اتفاقية عام 1998 بين إيران وروسيا أكدت هذه الاتفاقية على أن بناء المفاعل النووي سيتم بالتقنية الروسية وحدها، وحددت الاتفاقية عام 2003 موعداً نهائياً لإنجاز هذا المشروع⁽⁵⁾.

(1) جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الأكاديمية، (مصر: 2011)، ص 45.

(2) سهاد عبدالجمال عبدالكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، (القاهرة: 2020)، ص 79.

(3) النعيمي، المصدر السابق، ص 321.

(4) زهراء عباس هندي، "الملف النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد 47، العدد 4، جامعة البصرة، 2022، ص 324.

(5) فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة للنشر، (دمشق: 2005)، ص ص 139-140.

وشجعت تلك التطورات إيران على تنشيط العمل في برنامجها النووي، فقد شهد عام 1999 زيادة إيران من وتيرة العمل ببرنامجها النووي⁽¹⁾، الأمر الذي أدى الى امتعاض الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، فعلى الرغم من الضغوط التي مورست على روسيا من قبلهما من أجل منع انجاز مفاعلات بوشهر وتصريحهما بخطورة البرنامج النووي الإيراني وإمكانية استعمال هذه المفاعلات للأغراض العسكرية والحربية؛ إلا أن روسيا استمرت في دعم إيران في برنامجها النووي واستقبلت علماء إيرانيين في المجال النووي بهدف تدريبهم على العمل في مفاعل بوشهر بعد الانتهاء من التعاقد ما بين إيران وروسيا في هذا المجال⁽²⁾. 0

ثانياً: الدور الروسي في البرنامج النووي الإيراني (2000-2005).

في عام 2000 تسلم فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا، وأعلن بوتين ان سنوات الضعف والتراجع قد انتهت وطالب الولايات المتحدة والغرب بأن يتعامل مع روسيا باحترام وأن تقدر قوتها ومكانتها ودورها في العالم، واتجه بوتين منذ أن تسلم الحكم الى إقامة علاقات شراكة مع عدد من الدول⁽³⁾. وركز بوتين على معالجة الاخفاقات التي مر بها سلفه بورييس يلتسن ومن بينها إعادة العلاقات الثنائية بين إيران وروسيا، ليدخل البلدان في مرحلة عقد اتفاقيات في مجالات عدة، وكان أبرز تلك الاتفاقيات وأهمها هي الاتفاقيات التي عقدت في مجال التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن التعاون في المجال النووي الذي أصبح مرتكزاً أساسياً في الاستراتيجية الروسية تجاه إيران⁽⁴⁾، فالاستراتيجية الروسية تهدف من خلال علاقاتها مع إيران؛ الى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لاسيما فيما يتعلق باستغلال الطموح الإيراني في

(1) عبدالفتاح علي الرشدان ورنا عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلافات 2002-2016، دار جامعة نايف للنشر، (السعودية: 2017)، ص 85.

(2) عصام نايل الجمال، تأثير التسليح الإيراني على أمن الخليج، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2012)، ص ص 85-86.

(3) السيد أمين شبلي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والنشر، (القاهرة)، المجلد 44، العدد 175، 2009، ص ص 249-257.

(4) وسيم خليل قلعية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2016)، ص 355.

تطوير برنامجهِ النووي والذي يشكل منطلقاً مهماً نحو فرض سيطرتها في المنطقة⁽¹⁾، وجعلت روسيا من نفوذها في الشرق الأوسط مسألة رئيسة تستند إليها في مكانتها الدولية وجزء من الجهد الذي تبذله من أجل تشكيل منظومة حلفاء لها في المنطقة، لتشكل من خلالها قاعدة ارتكاز لنفوذها في إطار التنافس مع الولايات المتحدة، ووفقاً لذلك أصبحت روسيا القوة الساندة لإيران في برنامجها النووي⁽²⁾.

وفي هذا السياق قامت الحكومة الروسية بمراجعة تعهداتها للولايات المتحدة بشأن وقف التعاون النووي والعسكري مع إيران، بعد أن أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كانون الأول 2000؛ عن انسحاب روسيا من اتفاق تشرنوميردين*، وكان هذا القرار خطوة مهمة باتجاه سياسة التقارب مع إيران، وكان هدف بوتين من هذا القرار هو تأسيس تكتل أوراسيوي منافس للتكتل الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة⁽³⁾، وإعلنت روسيا أنها لم تُعد ملتزمة بتلك الاتفاقية، وجرى بعد ذلك اتفاق بين إيران وروسيا نص على تطوير التعاون النووي بين البلدين⁽⁴⁾. وقد صرح سيرغي ايفانوف Siriji lifanuf (2001-2007) وزير الدفاع الروسي قائلاً: "إن التعاون الإيراني-الروسي لم ولن يكون محدوداً وأنه يشمل سائر المجالات، فضلاً عن التعاون في الشؤون العسكرية والدفاعية والطاقة النووية والاقتصاد"⁽⁵⁾.

وجاءت زيارة مسؤول الأمن القومي الإيراني حسن روحاني (1989_2005) في عام 2000 لروسيا؛ لتؤكد عمق العلاقات المتبادلة بين إيران وروسيا، فقد جاء في البيان المشترك

(1) أحمد ابراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية-تحليل الاستراتيجيات في إدارة الصراع"- مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد 151، (القاهرة)، 2009، ص10.

(2) ماغن، المصدر السابق، ص8.

*اتفاق تشرنوميردين Chernomyndin Agreement: هو اتفاق وقع عام 1995 بين روسيا وأوكرانيا لتسوية الخلافات المتعلقة بأسطول البحر الأسود السوفيتي السابق بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سمي بهذا الاسم نسبة إلى فيكتور تشرنوميردين رئيس وزراء روسيا آنذاك الذي أدى دوراً رئيسياً في التوصل إلى التسوية حول ملكية السفن والقواعد البحرية وتوزيع الأفراد والمعدات بين روسيا وأوكرانيا. Black sea fleet, Ency clopedia Britannica.

(3) شادي عبد الوهاب، روسيا وإيران دراسات مترجمة، مركز بغداد للدراسات والاعلام، (بغداد: 2010)، ص6.

(4) جداوي، المصدر السابق، صص97-98.

(5) أحمد فليح حسين الجبوري، المصدر السابق، ص162.

الذي صدر عن حكومة البلدين حرصهما على تنفيذ كل التزاماتهما لا سيما فيما يتعلق بالتعاون العسكري والنووي. تلى تلك الزيارة زيارة أخرى للرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997-2005) لروسيا في 12 آذار 2000، والتي كانت تتويجاً لمستوى التعاون بين البلدين ووضعت بمستواها في الإطار الاستراتيجي بين البلدين، فقد وعدّ الرئيس الروسي نظيره الإيراني بتقوية أواصر التعاون بين البلدين لا سيما فيما يتعلق بتطوير برنامج الطاقة النووية الإيرانية، ونتيجة لتلك الزيارة وافق مجلس الدوما الروسي على اتفاقية التعاون مع إيران والتي وقعت بين رئيسي الدولتين في آذار 2001 والتي تنص على التعاون في مجال تكنولوجيا الذرة للأغراض السلمية، كما وافقت روسيا على صفقة للأسلحة تزود إيران بموجبها بالمعدات العسكرية والطاقة النووية لمفاعل بوشهر⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك وتحديداً في كانون الأول 2001؛ زار وفدٌ روسيٌّ متخصص بالطاقة الذرية إيران، وأكد الوفد الروسي على إن التعاون الروسي-الإيراني في المجال النووي يمثل مصلحة اقتصادية أساسية لروسيا، إذ أن مشاريع شراء وبناء المفاعلات النووية في إيران سيساعد على تشغيل آلاف العمال والعلماء الروس، فضلاً عن إمداد روسيا بالعملة الصعبة التي هي بأمرس الحاجة لها⁽²⁾، فالجدوى الاقتصادية للتعاون بين روسيا وإيران في المجال النووي سوف توفر فرص عمل كبيرة للمختصين الروس، وأن تلك الصفقات التي عقدت بين إيران وروسيا في المجال النووي قد جاءت في وقت كانت روسيا تعاني فيه من عدم استقرار اقتصادي وهجرة للعقول والعلماء في مختلف المجالات⁽³⁾.

برزت أزمة البرنامج النووي الإيراني منذُ عام 2002 بعد اتهام إيران ببناء منشآت نووية سرية بعيداً عن أنظار ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي جعل إيران في موقع

(1) هاني جواد كاظم النجار، "التعاون العسكري والاقتصادي بين روسيا وإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997-2005"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 1، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2016، ص ص 268-270.

(2) ماغين، المصدر السابق، ص 8.

(3) باكيتم الشرقاوي، التوجه الإيراني نحو آسيا" الامكانيات والتحديات"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 36، القاهرة، 2007، ص 202.

الشك والالتهام ومخالفة أحكام اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية⁽¹⁾. وأصبحت هذه المرحلة من أبرز مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني كأزمة سياسة دولية تتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي ممثلاً بالقوى الكبرى، ليظهر منذ ذلك الوقت ما عرف بأزمة البرنامج النووي الإيراني⁽²⁾.

بدأت أزمة البرنامج النووي الإيراني حينما كشفت مجموعة من المعارضة الإيرانية التي تقيم في فرنسا والتي يطلق عليها (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية الجناح السياسي لمنظمة مجاهدي خلق)؛ عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع (نطنز) ومصنع للماء الثقيل في (آراك)، وبعد هذا الكشف أعلنت إيران أنها تطور مفاعلاً نووياً صغيراً يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية⁽³⁾، وقد أيدت هذه المعلومات لجنة معهد العلوم والأمن الدولي، وهي لجنة مراقبة نووية أمريكية برئاسة ديفيد أولبريت (David Albright) وهو عالم نووي عمل مع لجان التفتيش داخل العراق، وأكسبت هذه المعلومات والالتهامات لإيران قدراً من المصداقية من خلال ما أظهرته صور الأقمار الصناعية الأمريكية من أن الحكومة الإيرانية أقامت جدارناً اسمنتية سمكية تحت الأرض، وكان ديفيد أولبريت يوصي بأن إيران قد انشأت الجزء الأكبر من المنشأة النووية تحت الأرض لضمان السرية وتحصنها من الهجمات الخارجية⁽⁴⁾.

وكان لروسيا دوراً محوري في بناء ودعم تلك المنشآت من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية بينها وبين إيران، ففي عام 2002 عقد البلدين صفقة بلغت قيمتها (10 مليار دولار) شملت شراء إيران 6 مفاعلات نووية⁽⁵⁾، وفي شهر تموز من نفس العام وقعت إيران وروسيا اتفاقاً زاد لدرجة كبيرة من حجم توافق التعاون بينهما بما يتجاوز صفقة بوشهر التي عقد في وقت سابق، حيث عرضت روسيا وفقاً لهذا الاتفاق بناء خمس منشآت نووية إضافية لتوليد الطاقة في إيران، فضلاً عن توسيع التعاون الاقتصادي ليشمل النفط والغاز وصناعة الطائرات، وبالرغم من

(1) عيسى، المصدر السابق، ص 48.

(2) الرشدان، المصدر السابق، ص 63.

(3) جهاد بشير أبو سعدة، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002-2015)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة: 2018، ص 54.

(4) العكلة، المصدر السابق، ص 28.

(5) شانون ن. كاي، الحد من الأسلحة النووية وخطر الانتشار في كتاب-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي-، ترجمة: حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004)، ص ص 914-916.

الاحتجاج الذي أبدته الولايات المتحدة على هذه الاتفاقية؛ إلا أن روسيا مضت قدماً في تنفيذها، وقد قررت كل من إيران وروسيا عقد قمة ثنائية في شهر آب من عام 2002، الهدف منها مناقشة خطة تعاون طموحة تمتد لعشر سنوات⁽¹⁾، وبالفعل عقدت الدولتان تلك القمة التي نتج عنها عقد معاهدة عرفت بـ(معاهدة أسس العلاقات ومبادئ التعاون) 2002، وأبرز ما نصت عليه هذه المعاهدة؛ أن روسيا وإيران دولتان صديقتان وتلتزم كل منهما بالامتناع عنا استخدام القوة أو التهديد ضد الأخرى، وتُعد هذه المعاهدة نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية-الروسية⁽²⁾. من جانبها أعلنت إيران وعلى لسان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا أغا زادة (1997_2009) في المؤتمر العام السادس والاربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن مقرها في فيينا في أيلول 2002؛ عن خطط إيران لإنشاء معامل طاقة نووية بقدرة اجمالية تصل الى (60000 ميغاواط) على مدى العشريون عام القادمة⁽³⁾.

ومنذُ عام 2004 عرضت روسيا على الحكومة الإيرانية قيامها بعمليات تخصيب اليورانيوم في روسيا من أجل الخروج من الأزمة المتفاقمة بين إيران والولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي⁽⁴⁾. وقد أثار هذا العرض استغراز الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة؛ بسبب عدم تخلي إيران عن اعتمادها على روسيا في تشغيل مفاعلاتها النووية، ورأت الدول الغربية أن العرض الروسي سيعزز من مكانة روسيا كقوة عظمى قادرة على ايجاد حلول للمشاكل الدولية⁽⁵⁾.

(1) سكوت ريتير، استهداف إيران، ترجمة: أمين الايوبي،، الدار العربية للعلوم ناشرون،(بيروت: 2007)، ص27.

(2) شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية "الانتشار النووي أنموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد)، 2012، ص223.

(3) النجار، المصدر السابق، ص 270-271.

(4) حيدر عبدالواحد ناصر، "هل يكون الحل الاخير في روسيا"، شؤون إيرانية، العدد13، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2006، ص2.

(5) الكواز، المصدر السابق، ص313.

ولم يثنِ رفض الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ روسيا عن دعم إيران في برنامجها النووي السلمي، وكانت تؤكد دائماً على أن البرنامج النووي الإيراني هو مكسب لروسيا، وفي الوقت نفسه كانت روسيا لا تشجع على امتلاك إيران للأسلحة النووية، حيث استمرت روسيا في التعاون النووي مع إيران⁽¹⁾، فقد شهد عام 2005 زيارة مهمة لكبير مفاوضي الملف النووي الإيراني حسن روحاني إلى روسيا والتقى خلالها بالرئيس الروسي بوتين الذي أكد على أهمية التعاون بين روسيا وإيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني قائلاً: "إن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلمية"، وأضاف أن روسيا وإيران على وشك توقيع اتفاقية تتعهد بموجبها روسيا بتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي⁽²⁾، ووفقاً لذلك وقع البلدان في 28 شباط 2005 اتفاقية نصت على تزويد روسيا مفاعل بوشهر بالوقود النووي، على أن تعيد إيران كل الوقود المستخدم في المفاعل إلى روسيا، وقد وقع الاتفاق عن الجانب الإيراني غلام رضا زادة رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وعن الجانب الروسي نظيره الكسندر روميانستيف، وقد شدد الأخير على سرية مواعيد التسليم⁽³⁾. كما وقع الجانبان في العام نفسه اتفاقاً مشتركاً لشراء 29 منظومة دفاع جوي نوع (Tor-M1) من أجل حماية منشآت الطاقة النووية في مفاعلي بوشهر ونطنز⁽⁴⁾.

وشهد عام 2005 وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد لسدة الحكم (2005_2013)، الذي شكل مجيئه زيادة في التوتر فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي منه، فقد أعلن في أول تصريح له بعد توليه الحكم في 5 آب 2005؛ عن إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي قائلاً: "إن من حق الشعب الإيراني الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية داعياً أوروبا إلى أن يكون أداؤها قائماً على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها⁽⁵⁾". لتبدأ بذلك مرحلة جديدة بين إيران وروسيا من جهة والولايات المتحدة والدول

(1) النجار، المصدر السابق، ص 271.

(2) ريتير، المصدر السابق، ص 232.

(3) خالد أبو بكر، أحمدي نجاد رجل إيران القوي "الحقيقة والاسطورة"، كنوز للنشر، (القاهرة: 2008)، ص 125؛ النجار، المصدر السابق، ص 271.

(4) محمود، الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق، ص 10.

(5) فهد مزبان خزار الخزار، "الموقف الروسي إزاء أزمة البرنامج النووي الإيراني"، مجلة أورك، المجلد 9، العدد 4، جامعة الصرة، 2016، ص ص 322-323.

الغربية من جهة أخرى؛ تمثلت بإحالة الأزمة النووية الإيرانية الى مجلس الأمن ودخول روسيا بموقفها الداعم لإيران.

إن الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني ينطلق من عوامل ودوافع عدة يمكن تحديدها بما يلي:-

1-الدافع الاقتصادي: وهو الأكثر أهمية في تبرير إصرار روسيا على التعاون مع إيران، إذ يحظى التعاون الروسي-الإيراني في المجالين التقليدي والنووي بأهمية اقتصادية كبيرة لروسيا، حيث شكلت مشتريات إيران من الصناعات النووية الروسية عاملاً مهماً للنهوض بالاقتصاد الروسي⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك تُعدّ روسيا المزود الأول لإيران بالتكنولوجيا النووية، وعدم تخليها عن مصدر مالي مهم قد وفر لها مليارات الدولارات بفعل بنائها للمفاعلات النووية الإيرانية وتقديمها تقنيات عدة في هذا المجال، في الوقت ذاته يدرك القادة والساسة الروس نتائج ما يمكن ان يترتب من خسائر اقتصادية مضاعفة جراء فسخ روسيا عقودها المتفق عليها مع إيران في المجال النووي⁽²⁾.

2- العامل التجاري: استفادة روسيا من الحظر الأمريكي على طهران والذي عزز تعاملها التجاري مع إيران وتمكنت من خلاله روسيا من توظيف قدراتها وإنتاجها وخطوط مواصلاتها البرية والجوية والبحرية عبر بحر قزوين، وهذا بدوره أنعش الصادرات الروسية⁽³⁾.

3-العامل السياسي: توسيع رقعة النفوذ الروسي في منطقة الخليج العربي بشكل خاص و(الشرق الأوسط بشكل عام)، فإيران بموقعها الاستراتيجي كانت ولا تزال تمثل نافذة لروسيا والمفتاح الرئيس للوصول الى المياه الدافئة ومنابع النفط في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ذلك ان روسيا (ومنذ مجيء فلاديمير بوتين)؛ أصبحت ترفض أن تعامل بمعيار أقل من معيار تعامل الولايات المتحدة مع أطراف أخرى، ففي الوقت الذي تمدّ الولايات المتحدة كوريا الجنوبية

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية"، مجلة شؤون إيرانية، العدد 11، مركز الدراسات الإيرانية، (جامعة البصرة)، 2005، ص 15.

(2) عبد الحسين شبيب، "الخيارات الأمريكية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني"، فصلية إيران والعرب، العدد 14، (بيروت)، 2005، ص 59.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، "السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 103.

بمفاعلات تعمل بالماء الخفيف؛ نجدها تطالب روسيا بأن تمتنع عن بيع نفس المفاعلات لإيران⁽¹⁾.

وبناءً على ذلك تُدرك روسيا أن دعمها لإيران سيوفر لها منافع كبيرة أكثر من التخلي عن دعمها، وترى روسيا أن الشراكة مع إيران ستعطي فرصة للقيادة الروسية بأن تقدم نفسها للداخل الروسي وتؤكد بأنها ذات صلة بالدول الأكبر نفوذاً في العالم، وهذا سيدعم مكانة روسيا في الساحة الدولية، في الوقت نفسه فإن التعاون الروسي مع إيران مهم لروسيا في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، لا سيما أن إيران لديها مصالح مشروعة مع روسيا ولا تهدد سلامة الأراضي الروسية⁽²⁾.

(1) محمود، الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق، ص4.
(2) محمد سالم أحمد الكواز، موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية 2005-2008 دراسة تاريخية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 12، العدد2، جامعة الموصل ، 2012، ص311.

المبحث الثالث: موقف روسيا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002-2011).

يُعد الملف النووي الإيراني من أهم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فأيران من وجهة النظر الأمريكية تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها ومن غير تأخير، في حين لا ترى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي الخوف والخشية التي تبديها الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، فروسيا تنظر الى البرنامج النووي الإيراني على أنه برنامج للاستخدامات السلمية، وقد أصبحت قضية البرنامج النووي الإيراني إحدى القضايا التي لقيت اهتماماً من قبل الإدارة الأمريكية وشركائها الدوليين، وكان من الطبيعي أن تثير الولايات المتحدة هذه القضية مع روسيا، فروسيا من وجهة النظر الأمريكية؛ هي الحليف العسكري لإيران، وقد عملت الولايات المتحدة وبشكل مستمر على إضعاف ذلك التحالف ومنع تصدير روسيا للتكنولوجيا النووية لإيران، فالبرنامج النووي الإيراني يعد تهديداً للمصالح الأمريكية والدول الغربية في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ذلك يشكل تهديداً لحليفة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (إسرائيل)⁽¹⁾.

بقي البرنامج النووي الإيراني يكتنفه شيء من الغموض ولم يبرز بشكل واضح على الساحة الدولية حتى تم الكشف عن مواقع نووية لم تكن معروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وذلك عن طريق منشق إيراني بارز في 14 تموز 2002، والذي أفصح عن وجود موقعين نوويين هما منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ومنشأة آراك للمياه الثقيلة في جنوب طهران⁽²⁾. وعلى إثر ذلك أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير لها أن إيران قد خالفت أنظمة معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1968 لأنها لم تعلن عن نشاطاتها النووية⁽³⁾، وادعى

(1) عامر هاشم محمد، "التحول في العلاقات الأمريكية-الروسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت)، 2010، ص 61-62.

(2) المرغني و عامر، المصدر السابق، ص 142؛ للتفاصيل أكثر عن بداية اكتشاف المفاعلات النووية الإيرانية ودور المعارضة الإيرانية فيه ينظر: بهاء عدنان السعري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بيروت: 2012)، ص 180-181.

(3) محمد و معتوق، المصدر السابق، 225.

المسؤولون الأمريكيون في تصريحاتهم؛ بأن هدف إيران من استكمال مفاعل بوشهر الذي تتبناه روسيا هو إنتاج الأسلحة النووية⁽¹⁾، ولم يكتفِ الساسة الأمريكيين بالادعاء فحسب، بل اعتقد بعض الخبراء الأمريكيين ان روسيا تستخدم إيران كممنطقة عازلة ضد الولايات المتحدة وذلك عن طريق مساعدتها لتطوير تقنيات نووية للأغراض العسكرية⁽²⁾، وبهدف الضغط على روسيا من أجل تخليها عن دعم البرنامج النووي الإيراني؛ صوت الكونغرس الأمريكي على قرار ينص على حث روسيا على إنهاء صادراتها لإيران بعد الكشف عن صفقة سرية بين روسيا وإيران كانت قد أبرمت في بداية عام 2002، حيث عدتها الولايات المتحدة خرقاً من قبل روسيا بشأن التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية⁽³⁾، وفي عام 2003 أبدت الولايات المتحدة قلقها وبشكل جدي بشأن سعي إيران للحصول على أسلحة نووية وجاء ذلك وفقاً لما صرح به الناطق باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر⁽⁴⁾، وأكدت الإدارة الأمريكية على أن روسيا هي من زودت إيران بما تحتاج في المحطتين النووييتين السريتين في نطنز وآراك⁽⁵⁾.

ورداً على ما أدعته الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني والضغط التي وجهتها لروسيا ودورها فيه؛ صرح الرئيس الروسي بوتين: "إن التعاون النووي بين إيران وروسيا هو ليس من النوع الذي يهدد معاهدة حظر الانتشار النووي بل في الحقيقة إن واشنطن ذاتها قد دخلت في عملية مشابهة مع كوريا الشمالية الشيوعية". وفي ذلك إشارة من الرئيس الروسي الى تعهد الولايات المتحدة لكوريا الشمالية ببناء مفاعلين نوويين سلميين لإنتاج الطاقة من دون امكانية إنتاج اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم⁽⁶⁾، وأكدت روسيا منذ بداية أزمة البرنامج النووي الإيراني على انتهاج النهج الحيادي في سياستها تجاه هذه الأزمة، وكان الساسة الروس يؤكدون دائماً

(1) الكواز، المصدر السابق، ص308.

(2) Robert O. Freedman، Policy Brief، Middle East Institute، 12، June، 2003.

(3) Scott Peterson" Russian Nuclear know How pours into Iran"، Christian sience monitor، July 21، 2002، p1.

(4) محمد ومعتوق، المصدر السابق، 225.

(5) Robert O. Freedman، Russia-Iran and the nuclear question،(Washington: 2006)، p4.

(6) عبدالوهاب القصاب، "روسيا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي-صراع أم تعاون-"، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة،(بغداد)، العدد 9، 2002، ص31.

على أن البرنامج النووي الإيراني يجب أن يكون للأغراض السلمية، ويطالبون إيران بعدم تخصيب اليورانيوم والكشف عن المجمعات السرية وتحقيق التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق ضمانات دولية⁽¹⁾. واتضح الموقف الروسي من الاتهامات والادعاءات الأمريكية من خلال ما بينه مدير محطة مينا تور الروسية للطاقة النووية (الكسندر رومانتييف Alexander Romanstasev) في آذار 2003؛ بأن بلاده شاركت في بناء مشروع بوشهر، وأنه لم يتم إبلاغ الروس من قبل إيران حول التسهيلات في مفاعلي نظنز وآراك. في حين أكد وزير الخارجية الروسي (ايغور ايفانوف Egor Ivanov) في الشهر نفسه أن بلاده تعتقد أنه ينبغي أن يكون جميع ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى وجه السرعة⁽²⁾. كما أعلن وزير الدفاع الروسي (سيرجي ايفانوف Sergei Ivanov) في 12 حزيران 2003 أن بلاده ستقدم الوقود النووي لإيران بشرط أن توقع إيران على اتفاق تتعهد فيه بإعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا⁽³⁾.

لقد سعت الولايات المتحدة ومنذ بداية أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات دولية عليها، إلا أن روسيا وعدد من الدول الأوروبية عارضت ذلك وفضلت الأسلوب الدبلوماسي لحل الأزمة، وهذا ما تم تأكيده من قبل روسيا في القمة التي عقدت في أيلول 2003 والتي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي جورج بوش الابن، والتي رفض فيها الرئيس بوتين الضغوط الأمريكية لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ولكن في الوقت نفسه دعا بوتين الإيرانيين إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكشف عن برنامجهم النووي وطمأنة الوكالة الدولية بأن البرنامج هو للأغراض السلمية فقط، من جانب آخر لم يبدِ الرئيس الروسي أي تراجع لموقف بلاده من بناء مفاعل بوشهر النووي في جنوب إيران، وبين أن روسيا حريصة على متابعة استعادة اليورانيوم المخصب من مفاعل بوشهر والحيلولة دون استخدام إيران له من أجل إنتاج

(1) الكواز، المصدر السابق، ص310.

(2) Robert O. Freedman، 'Putin Iran and the nuclear weapons'، (Washington: 2006)، pp 37-42.

(3) Freedman، 'Russia-Iran'، op.cit، p5.

السلح النووي⁽¹⁾، وددت روسيا موقفها من أن دعمها للبرنامج النووي الإيراني يركز على الطبيعة السلمية، واقتحت على إيران السماح بمزيد من عمليات التفتيش الدولية وبشكل واسع النطاق في المفاعل النووي الذي يعمل فيه الخبراء الروس في إيران⁽²⁾.

على الرغم من الموقف الروسي السابق إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية عبرت في تشرين الثاني 2003؛ عن شكوكها بسلمية البرنامج النووي السري الإيراني، ودعت المجتمع الدولي الى إعلان إيران دولة غير ملتزمة بمعاهدة حظر الانتشار النووي، ومنذ ذلك الوقت أخذت الولايات المتحدة تُحشد الدول الأوروبية والمجتمع الدولي للضغط على إيران بما يتعلق ببرنامجها النووي، فالولايات المتحدة وفي ظل إدارة بوش الابن قد وضعت إيران ضمن دول (محور الشر) بوصفها دولة تهدد الأمن القومي الأمريكي⁽³⁾.

ويفند الخبراء الروس في المجال النووي أن الضغط الأمريكي تجاه روسيا بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني؛ نابع من خسائر اقتصادية أمريكية في عدم توليها بناء هذه المفاعلات، ويرون أن التعاون الإيراني-الروسي هو على غرار التعاون الأمريكي-الكوري الشمالي، والذي تعهدت الولايات المتحدة ببنائه للأغراض السلمية عوضاً عن سلوك كوريا العسكري⁽⁴⁾.

تصاعدت حدة الأزمة النووية الإيرانية في تموز 2004 حينما استأنفت إيران أنشطتها النووية بتخصيب اليورانيوم على أراضيها، وعلى إثر ذلك استحدثت آلية جديدة لتسوية الأزمة والحيلولة دون الدخول في مشاكل مع الولايات المتحدة والدول الغربية؛ وذلك من خلال الدعوة

(1) 1_ ان حرص روسيا على استعادة اليورانيوم المخصب والوقود المستهلك لانه يحتوي على مواد حساسة مثل البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صناعة السلح النووي.

2_ اظهر التزام روسيا بالمعاهدات الدولية وطمأنة المجتمع الدولي بأنها لاتساعد ايران على انتاج السلح النووي وانها تهيمن على البرنامج النووي الايراني.

3_ الاستفادة اقتصادياً من اعادة معالجة هذه الوقود المستهلك (النفايات النووية). محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، "روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني"، مجلة دراسات اقليمية، المجلد 6، العدد 16، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل)، 2009، ص 260-261.

(2) الكواز، المصدر السابق، ص 309-310.

(3) التامر، المصدر السابق، ص 191-196.

(4) الكواز، المصدر السابق، ص 309.

لتوسيع المفاوضات بحيث لا تقتصر على الدول الأوروبية فحسب وإنما تشمل دول أخرى من أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا سيما روسيا والصين ومجموعة دول عدم الانحياز، وهذا يعني أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه سيكون معبراً عن توافق دولي واسع، وبموجب هذه الآلية اقترحت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تسوية يسمح بموجبها لإيران بتحويل اليورانيوم الذي على أراضيها إلى غاز، على أن ترسل هذه المادة لاحقاً إلى روسيا لتخصيبها واستخدامها في المحطات النووية، إلا أن هذا المقترح رفض من قبل إيران⁽¹⁾. وتقدمت روسيا بعرض مماثل في العام نفسه حينما طرحت إنشاء مركز إيراني-روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية فضلاً عن تعهدها بتوفير ضمانات بتزويد إيران بما تحتاجه من الوقود النووي اللازم لتشغيل مشاريعها النووية السلمية⁽²⁾.

إن تقديم روسيا لهذا المقترح ودخولها كقوة فاعلة في الأزمة النووية الإيرانية قد عزز إلى حد كبير من مكانة روسيا كقوة عظمى قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل الدولية، وأن نجاح روسيا في إقناع إيران بضرورة التعاون الكامل في المجال النووي سيُعدّ في نظر الولايات المتحدة والدول الغربية نقطة تحول في الاعتراف الروسي بالمشروع النووي السلمي، وفي الوقت ذاته سيكون اشتراك روسيا مع القوى الدولية الأخرى في الأزمة النووية الإيرانية عقبة أمام المصالح الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، فهذا الدور الذي تؤديه روسيا في الأزمة قد تستخدمه روسيا كورقة مساومة معهم⁽³⁾.

ورداً على الرفض الإيراني لما قدم لها من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ أصدرت الإدارة الأمريكية في صيف عام 2004 قراراً من الكونغرس يخولها اتخاذ كل الإجراءات

(1) أحمد السيد تركي، "أبعاد احالة النووي الإيراني الى مجلس الأمن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان، (القاهرة)، 2006، ص 153.

(2) أحمد ذياب، "روسيا واللعبة الكبرى في اسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، كانون الأول، (القاهرة)، 2007، ص 123.

(3) الكواز، المصدر السابق، ص 313.

الملائمة لمنع برنامج التسلح النووي الإيراني⁽¹⁾، وتبع قرار الكونغرس استصدار إدارة الرئيس جورج بوش الابن سلسلة من قرارات التجديد بحق إيران تتعلق بأصول شركات وأفراد، وقد بررت الولايات المتحدة تلك القرارات التي أصدرتها؛ بتورط إيران بدعم الإرهاب ونشاط إيران في البرامج الصاروخية والنووية⁽²⁾.

وفي إطار الضغوط الغربية والإسرائيلية على روسيا؛ زار وفد أمني (إسرائيلي) روسيا في كانون الأول 2005، وكان هدف الزيارة هو حمل الكرملين على تضيق الحصار الدبلوماسي على إيران بغية إجبارها على تجديد انشطتها النووية، فضلاً عن ذلك جرت اجتماعات عديدة بين روسيا والدول الغربية للتباحث حول الهدف ذاته، وكانت نتيجة تلك اللقاءات استمالة روسيا الى جانب الموقف الغربي الداعي الى حصر الأنشطة النووية الإيرانية، إذ دعا المسؤولون الروس بعد تلك اللقاءات الى مطالبة نظرائهم الإيرانيين بضرورة تحري السبل الكفيلة لوقف تصاعد أزمة بلادهم وتقليص احتمالات الصدام مع الولايات المتحدة والدول الغربية⁽³⁾، وعلى إثر ذلك قدمت روسيا في 25 كانون الأول 2005؛ عرضاً جديداً لإيران لحل الأزمة النووية الإيرانية⁽⁴⁾، تضمن دعوة إيران الى تعليق كل أنشطة التخصيب لفترة قصيرة بما في ذلك الأبحاث على نطاق محدد، وأن توافق على المصادقة على البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي والذي يتيح عمليات تفتيش مشددة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم في روسيا. وقد لقي العرض الروسي دعماً وتأييداً من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾.

قوبل العرض الروسي بالرفض من قبل إيران التي رأت أنه لا يضمن حقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها وجاء ذلك على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا

(1) عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، ط1، دار الكتاب العربي، (القاهرة: 2006)، ص195.

(2) محمد ومعتوق، المصدر السابق، ص225.

(3) صالح، المصدر السابق، ص227.

(4) ناصر، المصدر السابق، ص6.

(5) العبيدي، المصدر السابق، ص262.

آصفي⁽¹⁾. وقد أدى رفض إيران للعرض الروسي الى فشل المفاوضات بين إيران ومجموعة (1+5) والمتمثلة بالدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة الى ألمانيا، وأقدمت إيران على استئناف تخصيب اليورانيوم بعد أن رفعت الأختام التي وضعها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعلي أصفهان ونطنز⁽²⁾، وأعلنت إيران استئناف نشاطها في الأبحاث النووية الحساسة التي كانت قد علقتها لمدة عامين، الأمر الذي سبب ردود فعل غاضبة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، فضلاً عن روسيا، ودخلت الأزمة النووية الى مرحلة إحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن الدولي في أقرب وقت⁽³⁾. وأثار الرفض الإيراني للعروض التي قدمت من قبل مجموعة (1+5) وروسيا؛ حفيظة روسيا التي غيرت من موقفها تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، وصرحت وزارة الخارجية الروسية تعقيباً على تلك التطورات: "إن اصرار إيران على استئناف التخصيب حتى وإن كان على المستوى البحثي فقط سيخسرنا التأييد الروسي". كما صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قائلاً: "إن إيران تعطي بموقفها الأخير مبررات للأطراف التي تشك بأنها تسعى الى امتلاك سلاح نووي، ... وإن من الأسهل والأرخص لإيران أن تشتري الوقود النووي من دول أخرى بدلاً من تخصيبه داخل إيران". وقد عبر لافروف عن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني بوضوح بقوله: "إن المصالح الروسية هي العنصر الأهم في العلاقات الإيرانية-الروسية، ... إلا أن ارتباطات سياسية أخرى لروسيا مع الدول الغربية أهم من وجهة النظر الروسية من المصالح الاقتصادية مع إيران". مشيراً الى أن: "روسيا تتعرض لضغوط من قبل الولايات المتحدة والدول الاوربية الأخرى بسبب موقفها الداعم لإيران"⁽⁴⁾.

(1) ناصر، المصدر السابق، ص 6.

(2) الدول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين. العبيدي، المصدر السابق، ص 262.

(3) محمد عنتر محمد رحيل الحمداني، موقف مجلس الأمن الدولي من البرنامج النووي الإيراني 2006-2010،

رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الحمدانية: 2024، ص 48.

(4) مشعان محمد حسن الويس، استراتيجية روسيا الاتحادية على المستويين الدولي والاقليمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل: 2012، ص 106.

ونظراً لتلك التطورات وإصرار إيران على رفض إيقاف التخصيب داخل أراضيها؛ قرر محافظو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط 2006 إصدار قرار يقضي بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي⁽¹⁾، وبالفعل أُحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي في 8 آذار 2006، وأعطى المجلس مهلة لإيران حتى 28 نيسان العام نفسه لإيقاف التخصيب، والتي انتهت دون استجابة من قبل إيران، وهذا ما هيا الأجواء لفرض عقوبات دولية على إيران⁽²⁾.

وعلى الرغم من الموقف الروسي السابق تجاه إيران إلا أن روسيا لم توافق على التلويح بالعقوبات على إيران وأكدت على أن الحل الدبلوماسي سيكون هو الحل الأنسب⁽³⁾، وبحسب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، فإن جزءاً كبيراً من المشكلة النووية الإيرانية "يرتبط بعدم رغبة الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات الثنائية مع إيران على أساس المبادئ المقبولة عموماً"⁽⁴⁾.

ونظراً للتطورات الحاصلة في الملف النووي الإيراني قدم جان مارك دولا سابلير Jean dela sabliere (2002_2007) ممثل فرنسا في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن مقترحات كلٍ من روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وبدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي؛ والتي تتعلق بترتيب شامل وطويل الأجل من شأنه أن يسمح بتنمية العلاقات والتعاون مع إيران وذلك على أساس الاحترام المتبادل، وإنشاء الثقة الدولية بالبرنامج النووي الإيراني ذي الطبيعة السلمية⁽⁵⁾. وقد رأت إيران في تلك المقترحات نقاطاً كثيرة غير واضحة وغير مفهومة وتحتاج إلى دراسة، وهذا ما جعل مجموعة (1+5) تتجه إلى إحالة الملف

(1) العزيز بن عثمان، إيران ومجلس الأمن الدولي أين الطريق، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10131، 24 آب 2006.

(2) فهد مزبان خزار الخزار، "تطورات الأزمة النووية الإيرانية في عهد محمود احمدي نجاد-التهدة أم التصعيد والمواجهة"، مجلة شؤون إيرانية، العدد 14، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، حزيران، 2006، ص5؛ محمد و معتوق، المصدر السابق، ص225.

(3) صالح، المصدر السابق، ص227.

(4) Лавров, С. В. Настоящее и будущее глобальной политики: взгляд из Москвы № 2, от 2007 г, Стр,14.

(5) الحمداني، المصدر السابق، ص57.

النووي الإيراني الى مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى تهديد إيران بأنها ستبحث في مسألة تعليق عضويتها في معاهدة منع الانتشار النووي إذا ما اعتمد مجلس الأمن أية قرارات تلزمها بتوقف تخصيب اليورانيوم⁽¹⁾، وطالبت الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تقرير بحلول 31 آب 2006 بشأن امتثال إيران وتنفيذ المطالب حسب مهلة تم تحديدها، وأعربوا جميعاً عن نيته المجلس اتخاذ تدابير مناسبة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم امتثال إيران لما طلب منها، وهذه المادة تشير الى فرض عقوبات اقتصادية على إيران دون اللجوء الى عمل عسكري، وقد رحب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بهذا القرار، في حين أعلن مندوب إيران في الأمم المتحدة محمد جواد ظريف (2002_2007)؛ رفضه مطالب المجلس بتعليق أنشطتها النووية قائلاً: "إن القرار يفتقر الى أي أساس قانوني"⁽²⁾.

اعترضت كل من روسيا والصين على طلب الوكالة الدولية بفرض عقوبات اقتصادية على إيران وطالبت بتعديل القرار، وبالفعل أدخلت عليه تعديلات حيث جاء فيها إن على إيران أن توقف عمليات تخصيب اليورانيوم وأبحاث الماء الثقيل واتباع الإجراءات التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلا ستعرض نفسها لعقوبات دولية، كما دعا القرار إيران الى وقف جميع أنشطة إعادة المعالجة والانشطة المتعلقة بالتخصيب بما في ذلك الأبحاث والتطوير⁽³⁾. وعلى الرغم من ان روسيا والصين كانتا مترددتين في الموافقة على فرض العقوبات على إيران وفقاً لما طرحته الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ إلا أن موقفهما تغير بسبب عدم رد إيران الفوري على

(1) علاء رفيق منصور وأيمن ابراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة

الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: 2022)، ص 132.

(2) محمد نورالدين عبدالمنعم، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو

مصرية، (القاهرة: 2009)، ص 337.

(3) زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق

الدولية، (القاهرة: 2007)، ص 161.

حزمة الحوافز، وأعربت عن دعمها للعرض بعد أن أدركنا أن فرض العقوبات على إيران أصبح أمراً حتمياً⁽¹⁾.

في 23 كانون الأول 2006 صوت مجلس الأمن الدولي على قرار ينص على فرض عقوبات على إيران بسبب رفضها تعليق أنشطتها النووية الحساسة وذلك بعد شهرين من المفاوضات الحثيثة بين الدول الغربية من جهة وروسيا والصين من جهة ثانية، وقد نص القرار المرقم 1737 والذي صوت عليه أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بالإجماع؛ على فرض عقوبات اقتصادية وتجارية في مجالات محددة بدقة وهي تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمشاريع المرتبطة بالمحركات العاملة بالمياه الثقيلة، وتطوير الصواريخ الباليستية، ومطالبة إيران بتعليق أنشطتها الحساسة على الفور⁽²⁾. وقد صرح السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين (Vitaly Churkin): "إن روسيا حرصت في اتصالاتها مع الجانب الإيراني وشركائها في إطار مجموعة (1+5) ومجلس الأمن على حل المسألة النووية الإيرانية من دون اللجوء الى العقوبات، ولكن للأسف لم تتمكن من تحقيق ذلك، وعدّ السفير الروسي أن العقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتطلب من كل أعضاء الأمم المتحدة الالتزام بها تشكل أقصى أداة في الدبلوماسية الدولية"⁽³⁾.

وبسبب تعنت إيران وعدم قبولها وقف تخصيب اليورانيوم؛ أقر مجلس الأمن الدولي في 15 آذار 2007 مشروع قرار مقدم من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة يُعزز تشديد العقوبات على إيران ويفرض عليها إلزاماً حظر تصدير الأسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى مكان خارج أراضيها، ويدعو القرار الذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلزام كل الدول والمؤسسات المالية عدم الدخول في التزامات جديدة مع إيران منها تقديم

(1) الحمداني، المصدر السابق، ص ص 61-62.

(2) Security Council Committee Resolution link S/RES/1737,23 December,(2006).

ينظر ملحق رقم (2).

(3) جريدة الرياض، العدد 14063، 25 كانون الأول، 2006.

المساعدات المالية والهبات والقروض واستثنى القرار من ذلك تقديم المساعدات التنموية والإنسانية لإيران⁽¹⁾. وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1747 بالإجماع الذي تضمن ما أدرج في مشروع القرار السابق من عقوبات على إيران⁽²⁾. وعقب صدور القرار 1747 أصدرت الخارجية الروسية بياناً أكدت فيه أن تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع للقرار الصادر بحق إيران يعكس قلق المجتمع الدولي من الملف النووي الإيراني وجاء في البيان: "إن موسكو تشعر بالأسف لأن إيران لم تنفذ قرار مجلس الأمن الدولي السابق" رقم 1737، ودعت إيران إلى الاستفادة من الوضع العام والمشاركة في الجهود الهادفة لإيجاد طرق لتسوية أزمتها النووية، وشدد البيان على أن ما تقدمت به روسيا سابقاً من عرض في حزيران 2006 والذي يتضمن تعاون إيران في مجال الطاقة النووية السلمية وضمان توريدات الوقود النووي والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية؛ لا يزال قائماً وجاء في البيان أيضاً: "إن هذا العرض يعود بالفائدة على عموم المنطقة التي عانت الكثير من عدم الاستقرار ويزيل مخاوف المجتمع الدولي ويُلبي مصالح إيران تماماً"، في 3 آذار 2008 عقد مجلس الأمن جلسة خاصة لفرض العقوبات على إيران وتمت الموافقة على القرار رقم 1803 من قبل 14 عضواً وامتنعت اندونيسيا عن التصويت⁽³⁾، ولم تتوقف الولايات المتحدة والدول الكبرى عن هذا الحد بل بدأت في 19 أيلول 2008 مفاوضات في واشنطن من أجل فرض مجموعة خامسة من العقوبات على إيران وذلك بسبب رفض الأخيرة التخلي عن أنشطتها النووية، إلا أن روسيا والصين لم يشجعا هذه المفاوضات في الوقت الراهن، ونظراً لعدم استجابة إيران لمطالب مجموعة 1+5 وإصرارها على الاستمرار بمشروعها النووي عقد مجلس الأمن في 22 كانون الثاني 2008 اجتماعاً لوزراء خارجية الدول الأعضاء، واتفقت مجموعة (1+5) في مجلس الأمن على مضمون مشروع قرار جديد حول إيران في إطار السعي لمنعها من الحصول على سلاح نووي، وقد أفادت مصادر

(1) مظلوم و عطية، المصدر السابق، ص76.

(2) العبيدي، المصدر السابق، ص ص264-265.

(3) Security Council Committee Resolution link S/RES/1803,3 March,(2008).

ينظر ملحق رقم(3).

دبلوماسية بأن مشروع القرار يتضمن تشديد وتوسيع نطاق العقوبات المشروطة على إيران، وسيزيد حظر السفر وتجميد الأصول، من جانب آخر قامت روسيا وفي اليوم نفسه الذي عقد فيه اجتماع مجلس الأمن؛ بتسليم شحنة خامسة من الوقود النووي الخاص بمفاعل بوشهر جنوب إيران، وهذا ما أكدته وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية حينما وصلت الشحنة الخامسة في 22 كانون الأول 2008 إلى بوشهر⁽¹⁾.

في عام 2009 تولى الرئيس باراك أوباما إدارة الحكم في الولايات المتحدة، ودعا إلى سياسة جديدة تقوم على أساس التعامل المباشر مع إيران⁽²⁾. وبالرغم من كل التحركات ورسائل المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران بعد تولي أوباما الحكم؛ إلا أنها لم تكن مثمرة على أرض الواقع بل كانت حبراً على ورق، وأعربت الولايات المتحدة عن خيبة أملها وانتقدت النظام الديني القائم في إيران بسبب وقوفه وراء البرنامج النووي، وأخذ الرئيس أوباما بعد فترة قصيرة من حكمه يسعى إلى فرض عقوبات جديدة على إيران⁽³⁾. وقد عرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع اتفاق يتضمن السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم في الخارج، وقد أعلن المندوب الروسي في مجلس الأمن أن هذا المشروع هو من مصلحة إيران وليس خدعة لإخراج الوقود النووي من هذا البلد، في حين أكد السفير الروسي في طهران الكسندر سادوفنيكوف في مقابلة أجرتها معه وكالة الأنباء الإيرانية في 1 تشرين الثاني 2009، أن هذا المشروع ليس خدعة لسحب اليورانيوم المنخفض التخصيب من بين أيدي إيران. وأضاف السفير: "أعتقد أن هذا المشروع والتوقيع على اتفاق تقني لتصنيع الوقود لمفاعل الأبحاث في طهران هما في مصلحة إيران وسيساعدها على حل المسألة النووية الإيرانية". كما أكد السفير الروسي على: "أن روسيا تُعد أن التهديدات بفرض عقوبات جديدة لن يؤدي إلا إلى تعقيد الوضع وستعود إلى مأزق"⁽⁴⁾. وفي 9 حزيران 2010 صوت مجلس الأمن الدولي على القرار الرقم 1929 والمتضمن فرض عقوبات جديدة بحق إيران

(1) عبدالمنعم، المصدر السابق، ص ص 437_473.

(2) الزهيري، المصدر السابق، ص 247.

(3) عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب

والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن: 2011، ص 89.

(4) الحمداني، المصدر السابق، ص 121.

على خلفية برنامجها النووي، وعدت طهران القرار خطوة في الاتجاه الخاطئ، وأكدت رفضها تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم⁽¹⁾.

أما موقف روسيا من هذه العقوبات فنجد ان مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قد أكد على: "ان العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران ضرورية تماماً وتطبيق القرار يستلزم أسلوباً محسوباً بعناية وحذر". من جانب آخر أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً رسمياً قالت فيه: "إن القرار رقم 1929 جاء ليُعطي دفعة جديدة لمحاولات حل الأزمة النووية مع إيران بطريقة سلمية ويستبعد إمكانية استخدام القوة"، وأكدت الوزارة على أن نص القرار: " خلا من أي عبارة او كلمة يمكن الاستناد اليها لاتخاذ إجراء أو أفعال بما فيها القوة ". وفي 24 حزيران 2010 قرر الكونغرس الأمريكي تبني قانون العقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات الإيرانية الشامل، وتشديد العقوبات الأمريكية على الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، وتمديد العقوبات حتى عام 2016، وفرض عقوبات جديدة على الشركات التي تباع النفط المكرر الى إيران⁽²⁾. وعلى اثر ذلك انتقدت روسيا العقوبات الأمريكية على إيران، وعدتها "أحادية الجانب"، ورأت أنها قد تشكل حاجزاً أمام استمرار التعاون بين مجموعة (1+5) المعنية بالملف النووي الإيراني وقد صرح سيرغي ريبكوف وزير الخارجية الروسي: "نحن محبطون بسبب أن الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي لم يستجيبوا لندائنا الداعي الى الامتناع عن مثل هذه الخطوات وأضاف أن التدابير أحادية الجانب ليست مضرّة فقط بل تعيق أيضاً التعاون مع شركائنا في مجموعة (1+5) والمعنّية بالملف النووي الإيراني"⁽³⁾. ومن هذا المنطلق يتبين أن روسيا انتهجت سياسة مزدوجة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ففي رده على الولايات المتحدة وحلفائها الرافضين لامتلاك إيران التكنولوجيا النووية يقول بوتين: " انتهك حقوق

(1) Security Council Committee Resolution link S/RES/1929, 9 June, (2010) ينظر

ملحق رقم (4).

(2) Helene Cooper and William J. Broad, "UN Agency Says Iran Must Freeze Nuclear Project," The New York Times, November 28, 2009؛ الحمّداني، المصدر السابق، ص 141-121.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 478.

دولة مثل إيران ليس مفيداً ويمكن أن يؤدي الى عواقب معقدة وخطيرة". ومن جهة أخرى يعارض امتلاك إيران أسلحة نووية حينما يقول: "مع امتلاك أسلحة نووية لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران... إننا نعارض وبشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية"⁽¹⁾.

ومرت المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني بين إيران والغرب بمحطات متعددة بعد عام 2010، ابتداءً من مفاوضات أسطنبول/1 في شباط 2011، وانتهاءً بمفاوضات شباط 2013، والتي لم تحقق جميعها أية نجاحات فعلية في بناء الثقة بين إيران والغرب أو حتى أحرز تقدم نحو تفاهم محدود على شروط التعامل مع البرنامج النووي الإيراني⁽²⁾، وعلى الرغم من ذلك استمرت المفاوضات حتى نهاية عام 2013 حينما شهدت اتفاقاً انتقالياً بين الأطراف⁽³⁾، وقد نشطت روسيا في حث إيران على الوصول الى حل للبرنامج النووي، وتمكنت من خلال المباحثات التي جرت بين إيران ومجموعة (1+5) ان تعقد اتفاق جنيف المرحلي وذلك في تشرين الثاني 2013، والذي نص على تخفيض العقوبات الدولية على إيران وعدم اصدار عقوبات جديدة؛ مقابل تخفيض إيران تخصب اليورانيوم⁽⁴⁾. وبعد مفاوضات مكثفة بين إيران ومجموعة (1+5) تم عقد الاتفاق النهائي في فينا بين إيران ومجموعة (1+5) وذلك في 14 تموز 2015، ونص الاتفاق على رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران بشكل تدريجي وبتزامن ذلك مع وفاء إيران بالتزاماتها بتخفيض تخصيب اليورانيوم وعد استخدامه في المجال العسكري ووفقاً لما تم الاتفاق عليه⁽⁵⁾.

(1) شاهران تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2007)، ص 27.

(2) طلال عتريس، "الحالف الإيراني-الروسي ضفاف مفتوحة"، مجلة حمورابي، العدد 11، السنة الثالثة، تشرين الثاني، لبنان، 2014، ص 69.

(3) رشا عدنان مبيضين، "الاتفاق النووي الإيراني وإنعكاساته الإقليمية والدولية"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 23، العدد 1، جامعة عمان الاهلية، 2020، ص 36.

(4) بن ملوكة، المصدر السابق، ص 60.

(5) بن ملوكة، المصدر السابق، ص 61؛ للمزيد عن اتفاقية عام 2015 ينظر: محمد وائل القيسي،

استراتيجية القوة الذكية في إدارة الأزمة الإيرانية (أزمة واشنطن-إيران أنموذجاً)، مركز الدراسات

الإقليمية، (جامعة الموصل)، المجلد 13، العدد 41، 2019، ص ص 118-119.

إن الموقف الروسي من السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني كان واضحاً منذ البداية، فروسيا تدعم إيران من أجل تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية وهي في الوقت نفسه تحرص على أن لا تتمكن إيران من تطوير قدراتها النووية الى مرحلة تمكنها من امتلاك سلاح نووي وتطور قدراتها العسكرية⁽¹⁾، فالموقف الروسي تحكمه المصالح الروسية بالدرجة الأساس، ففي الوقت الذي تدافع فيه روسيا عن حق إيران في التقنية النووية إلا أنها في الوقت نفسه تدعو إيران الى الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووجوب أن تخضع المنشآت النووية للمراقبة المستمرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذا الموقف من قبل روسيا يمكن تبريره بما يلي:-

- 1- أن الروس لا يرغبون في توتر العلاقة مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، وإن هدفهم هو المحافظة على علاقات مستقرة لا سيما وأن روسيا تسعى للدخول الى نظام عالمي متعدد القوى والإبقاء على مصالحها مع الدول الغربية⁽²⁾.
- 2- رغبة روسيا في المحافظة على استقرار المنطقة لا سيما الحدود الجنوبية لروسيا وعدم الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة التي تعد ذات أهمية جيو-ستراتيجية بالنسبة لروسيا⁽³⁾.
- 3- حاولت روسيا ومنذُ اكتشاف أمر البرنامج النووي الإيراني الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية (لطمأنة اسرائيل وأصدقائها في المنطقة التي لها معهم علاقات جيدة)⁽⁴⁾.
- 4- أرادت روسيا أن تستخدم أزمة البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط على الولايات المتحدة للعدول عن مشروع الدرع الصاروخي الذي تحرص الإدارة الأمريكية على إقامته⁽⁵⁾.

(1) الخزار، الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق، ص 150 .

(2) فخري هاشم العبادي، " الدور الروسي في الأزمة الإيرانية"، نشرة إيران والعالم، العدد 35، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة: 2007، ص 2؛ الخزار، الأزمة النووية الإيرانية، المصدر السابق، ص 150 .

(3) أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملفات الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 145، القاهرة، 2007، ص 98؛ للتفاصيل أكثر عن استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط ينظر: الويس، المصدر السابق، ص 105.

(4) تشوبين، المصدر السابق، ص 27.

(5) العبادي، " الدور الروسي في الأزمة الإيرانية، المصدر السابق، ص 3 .

ويمكن أن نلخص الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني في ثلاث اتجاهات رئيسية، الأول: التزام روسيا بتقديم الدعم والمساعدة لإيران من خلال تدريب المهندسين والإداريين والفنيين الإيرانيين، فضلاً عن دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني بما يتعلق بالإدارة والصيانة وتشغيل المحطات النووية⁽¹⁾، الثاني: أن روسيا تؤيد حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية فقط، والثالث: أن روسيا ترفض امتلاك إيران للأسلحة النووية أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري⁽²⁾.

(1) عيسى، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المصدر السابق، ص 50.

(2) علا محمد بشار قزمان، "الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، العدد 4، دمشق، 2021، ص 236.

الخاتمة

تعود علاقات روسيا الاتحادية ومصالحها في الشرق الأوسط الى فترة ليست بالقصيرة؛ فقد نشطت هذه العلاقات بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية حينما كان الصراع على أشده بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية فيما عرف آنذاك بالحرب الباردة، وكانت دول الشرق الأوسط مسرحاً لهذا الصراع، وقد أولت كلٌّ من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة؛ نظراً لما تتمتع به المنطقة من مؤهلات سياسية واقتصادية كبيرة.

وقد ارتبطت كلٌّ من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين بعوامل ومحددات عدة رسمت سياستهما واستراتيجيتهما في منطقة الشرق الأوسط تمثلت بالعوامل والمحددات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية-الأمنية، وكان لهذه العوامل والمحددات دور كبير في العلاقة بينهما الأمر الذي انعكس على الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، وأثر على طبيعة التنافس بين القوتين العظميتين.

ومنذ مجيء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2000 أخذت روسيا الاتحادية تبحث عن دور عالمي لها، ورفضت نظام القطب الواحد، في حين كانت الولايات المتحدة تصر على الانفراد بقيادة العالم لاسيما بعد مجيء الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في عام 2001 وإدارته المتطرفة التي نظرت الى دول العالم إما صديق يقف معها أو عدو يعارضها ويعارض سياستها.

إن الموقف الروسي من السياسة الأمريكية تجاه العراق قد اتضح وبشكل جلي بعد احتلاله عام 2003، وقد رفضت روسيا الاحتلال الأمريكي للعراق وعملت جاهدة من أجل عدم شن الولايات المتحدة الحرب على العراق، ورأت روسيا في غزو العراق تهديداً لحليف لها في الشرق الأوسط وخسارة لمصالحها هناك، وحينما احتلت الولايات المتحدة العراق؛ نددت روسيا بذلك الاحتلال وعدته خروجاً عن الشرعية الدولية وتكريساً للهيمنة والنفوذ الأمريكي في الساحة

الدولية. فضلاً عن ذلك عارضت روسيا الإجراءات السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق طيلة فترة الاحتلال، وطالبت الولايات المتحدة بسليم الحكم للعراقيين وإنهاء الاحتلال، وحينما عقدت الولايات المتحدة الاتفاقية الأمنية مع العراق عام 2008 والتي نصت على سحب القوات الأمريكية رحبت روسيا بذلك ورأت فيها فرصة لها لإعادة نفوذها ومصالحها في العراق. ويأتي الموقف الروسي آنف الذكر من منطلق السياسة الروسية القائمة على (البراغماتية) فروسيا تبحث عن مصالحها أولاً وقبل كل شيء.

أما فيما يتعلق بالموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني فقد تبين أن روسيا قد استغلت هذه الأزمة لتحقيق هدفين: الأول اقتصادي، من خلال بيع ودعم إيران بالتقنيات النووية، والثاني سياسي، باستخدام هذه الأزمة كورقة توازن ومساومة مع الولايات المتحدة، فعندما تتوتر العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة نجد أن روسيا تتجه الى استخدام الأزمة ودعم إيران ضد الولايات المتحدة، وحينما تهدأ تضغط روسيا على إيران من أجل التنازل والقبول بالمفاوضات، فعلى الرغم من أن روسيا تدعم إقامة برنامج نووي في إيران؛ إلا أنها في الوقت نفسه لا تسمح بأن يصل هذا البرنامج الى مرحلة صناعة سلاح نووي، وهذا يعطي انطباعاً واضحاً للموقف الروسي تجاه الأزمة النووية بأن روسيا قد وازنت بين مصالحها وعلاقاتها مع إيران من جهة وبين ضغوط الولايات المتحدة و(إسرائيل) اللتان ترفضان امتلاك إيران للتقنية النووية العسكرية من جهة أخرى، وهذا ما نجحت به روسيا في نهاية الأمر حينما تمكنت من إقناع إيران للتوصل الى حل سلمي للأزمة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قرار مجلس الامن رقم (S/RES/1546) لسنة 2004

S/RES/1546 (2004)

يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والاعتدة المتصلة بها إلى العراق بموجب القرارات السابقة على الأسلحة أو الاعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق.

Resolution link

[S/RES/1546 \(2004\)](#)

Resolution number

1546

Resolution Date

08 يونيو 2004

Sanctions_committees

Security Council Committee established pursuant to resolution 1518 (2003)

ينظر: <https://share.google/https://share.google/OG5FcJSu24saIQvWQ>

ملحق رقم (2)

قرار مجلس الامن رقم (1737) لسنة 2006

S/RES/1737 (2006)**

Distr.: General
6 September 2007

الأمم المتحدة



القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٥٦١٢، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه، S/PRST/2006/15، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، وإلى قراره ١٦٩٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإذ يشير إلى حق الدول الأطراف دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى والثانية من تلك المعاهدة، في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء التقارير العديدة المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس محافظي الوكالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، والتي أبلغه بها المدير العام للوكالة، بما في ذلك قرار مجلس محافظي الوكالة GOV/2006/14،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ لأن تقرير المدير العام للوكالة المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (GOV/2006/15) يذكر عددا من المسائل والقضايا العالقة المتصلة ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك مواضيع قد يكون لها بُعد نووي عسكري، ولأن الوكالة غير قادرة أن تستنتج أنه لا توجد أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء تقرير المدير العام للوكالة المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (GOV/2006/27) والنتائج التي توصل إليها، بما في ذلك أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من جهود الوكالة من أجل استجلاء جميع جوانب برنامج إيران النووي، لا تزال الثغرات الحالية في المعلومات مثار قلق، وأن الوكالة غير قادرة على إحراز

** أعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية.

06-68140 (A)



ينظر: <https://share.google/N1y50Lbr0nDayFc15>

ملحق رقم (3)

قرار مجلس الأمن رقم (1803) لسنة 2008

S/RES/1803 (2008)*

Distr.: General
3 March 2008

الأمم المتحدة



القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٨٤٨ المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه S/PRST/2006/15 المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، وإلى قراراته ١٦٩٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وإذ يعيد تأكيد أحكامها،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضرورة وفاء جميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة وفاء تاما بجميع ما عليها من واجبات،

وإذ يشير إلى حق الدول الأطراف في المعاهدة، وفقا للمادتين الأولى والثانية منها، في تطوير أبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز،

وإذ يشير إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2006/14) الذي يعلن أن حل المسألة النووية الإيرانية يساهم في الجهود العالمية لعدم الانتشار وفي بلوغ هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها،

وإذ يلاحظ مع القلق الشديد أن إيران، على نحو ما أكدته تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ (GOV/2007/22)، و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (GOV/2007/48) و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (GOV/2007/58) و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (GOV/2008/4) لم توقف بشكل تام ودائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

08-25779 (A)



ينظر: <https://share.google/XlulqH5q4uMb4Am7L>

ملحق رقم (4)

قرار مجلس الأمن (1929) لسنة 2010

S/RES/1929 (2010)*

Distr.: General
9 June 2010

الأمم المتحدة



القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٣٣٥، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

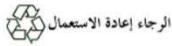
إذ يشير إلى بيان رئيسه S/PRST/2006/15، وإلى قراراته ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)،
وإذ يعيد تأكيد أحكامها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضرورة امتثال جميع الدول الأطراف في المعاهدة امتثالا تاما لكل التزاماتها، وإذ يشير إلى حق الدول الأطراف دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية،

وإذ يشير إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2006/14)، الذي ينص على أن حل المسألة النووية الإيرانية سيسهم في الجهود العالمية المبذولة بصدد عدم الانتشار، وفي تحقيق هدف التوصل إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها،

وإذ يلاحظ مع شديد القلق، على نحو ما تؤكد تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (GOV/2006/15) و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (GOV/2006/38) و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (GOV/2006/53) و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (GOV/2006/64) و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (GOV/2007/8) و ٢٣ أيار/مايو

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠.



10-39677 (A)
10-39677 (A)

ينظر: <https://main.un.org/securitycouncil/ar/s/res/1929-%282010%29>

ملحق رقم (5)

خارطة الشرق الأوسط السياسية



المصدر: على الموقع الإلكتروني https://tfumux.fandom.com/wiki/Middle_East

ملحق رقم (6)

خارطة النفوذ الروسي والأمريكي في الشرق الأوسط



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

<https://images.app.goo.gl/YUbetzsUHhVSwuhm9>

ملحق رقم (7)

خارطة الشرق الأوسط الجديد (الكبير) حسب الرؤية الأمريكية



المصدر: على الموقع الالكتروني:

<https://www.google.com/search>.

ملحق رقم (8)

خارطة المفاعلات والمنشآت النووية الإيرانية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

<https://www.google.com/search>

ملحق رقم (9)

المفاعل النووي في نطنز (صورة للموقع مع صورة للأقمار الصناعية)



المصدر: على الموقع الإلكتروني:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/6c/NASA_FIRMS_2025-06-19_Natanz.png

ملحق رقم (10)

المفاعل النووي في بوشهر



المصدر: على الموقع الإلكتروني:

<https://www.google.com/searc>

المصادر

قائمة المصادر

أولاً: وثائق منشورة

1. Security Council Committee Resolution link S/RES/1546,8 June, (2004).
2. Security Council Committee Resolution link S/RES/1737,23 December,(2006).
3. Security Council Committee Resolution link S/RES/1803,3 March, (2008)
4. Security Council Committee Resolution link S/RES/1929,9 June, (2010)

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. الآء محمد محسن, دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية "فلاديمير بوتين أنموذجاً", رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية,(جامعة دمشق:2015).
2. أحمد حسين عيسى, الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني, رسالة ماجستير, كلية القانون, الجامعة الإسلامية,(لبنان:2016).
3. أحمد سالم محمد أبو صلاح, السياسة الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي, أطروحة دكتوراه, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,(جامعة القاهرة:2016).
4. أمل نجم محمد, التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية,(جامعة بغداد:2013).
5. بان فوزي داود الدليمي, سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق(2003_2010) وآفاقها المستقبلية, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية,(جامعة النهرين:2012).

6. بسمة عثمانى، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، (أم البواقي: 2016).
7. بن ملوكة مليكة، الاستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط "الأزمة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة زيان عاشور "الجلفة": 2017).
8. بوالريب محمد الصالح، سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، (جامعة الجزائر: 2009).
9. جهاد بشير أبو سعدة، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002-2015)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، (غزة: 2018).
10. حسين فارس حسين الطائي، العراق في منظور النخب الأمريكية 1990_2011، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة الموصل: 2024).
11. خديجة محبوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 إلى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة الخرطوم: د.ت).
12. خليل جداوي، إشكالية البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، (الجزائر: 2008).
13. رحمانى صفية، سياق سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب "دراسة حالة الجمهوريات الخمسة 1991-2010"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة زيان عاشور بالجلفة: 2017).

14. شيماء ترکان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية "الانتشار النووي أنموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين: 2012).
15. ضرار محمد حسن المعماري، مصر والولايات المتحدة الأمريكية "دراسة تاريخية في تطور العلاقات 1952-1957 دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، (جامعة الموصل: 2012).
16. عائشة عمراني، التنافس الأمريكي - الروسي في منطقة الشرق الأوسط "سوريا أنموذجاً-2010-2018"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة قاصدي مرباح ورفلة: 2019).
17. عبدالله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، (الأردن: 2011).
18. عبدالمنعم مكي، التوافق الاستراتيجي الروسي-الصيني في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة دبلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، (الجامعة اللبنانية: 2017).
19. عز الدين عبدالله ابو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000_2008 دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، (جامعة غزة: 2012).
20. علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم والسياسة، جامعة سانت كليمنت العالمية، 2006.

21. عمر سعد خالد الزهيري, أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية-الإيرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, (جامعة النهرين: 2009).
22. فاطمة إبراهيم جمعة اعطيوي, المثلث الأورآسي والبرنامج النووي الإيراني, رسالة ماجستير, كلية الدراسات العليا, جامعة بيرزيت, (فلسطين: 2011).
23. فراحتية فوزي, البرنامج النووي الإيراني في ظل التحديات الإقليمية والدولية (1967-2009), رسالة ماجستير, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة محمد بن ضياف المسيلية, (الجزائر: 2018).
24. كمال ضاحي عواد, العلاقات العراقية الأمريكية 2003_2011, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, (الأردن: 2016).
25. ليندة عبوش وشعبان سميحة, دور الاتحاد الأوروبي في تسوية الملف النووي الإيراني-دراسة في العقوبات الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة مولود معمري تيزي-وزو, (الجزائر: 2015).
26. محسن حساني العبودي, توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية, رسالة ماجستير, (جامعة بغداد: 2009).
27. محمد جاسم محمد النداوي, أمن الخليج العربي "دراسة في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي 1968-1979", أطروحة دكتوراه, كلية الآداب, (جامعة بغداد: 1986).

28. محمد عربي لادمي، التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة بسكرة: 2014).
29. محمد عنتر محمد رحيل الحمداني، موقف مجلس الأمن الدولي من البرنامج النووي الإيراني 2006-2010، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة الحمدانية: 2024).
30. مشعان محمد حسن الويس، استراتيجية روسيا الاتحادية على المستويين الدولي والاقليمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة الموصل: 2012).
31. منتصر غازي الصواف، تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا ما بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم، (جامعة الشرق الأوسط: 2013).
32. منى سحيم حمد آل ثاني، سياسة الدفاع البريطانية في الخليج العربي 1945-1971، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، (جامعة عين شمس: 2002).
33. مهند خليل خلف، أثر العامل الاقتصادي في علاقات روسيا الدولية" الخليج العربي أنموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد: 2015).
34. مهند عبد رشيد الجنابي، السياسة الخارجية الروسية حيال المشرق العربي في عهد بوتين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، (بغداد: 2007).
35. نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سوريا 2010 _ 2014"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير "سبكرة"، 2015.

36. نجيب عبد المجيد نجم الوندائي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الوطن العربي 1991_2001، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات، (الجزائر: 2004).

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة

- 1- أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية "أصولها وقضاياها المعاصرة"، مكتبة عين شمس، (القاهرة: 1988).
- 2- أحمد فليح حسين الجبوري، البرنامج النووي الإيراني 1953-2005 دراسة تاريخية تحليلية، مؤسسة الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، (بابل: 2023).
- 3- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، دار الجنان، (السودان: 2011).
- 4- أحمد يوسف احمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي "احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً"، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004).
- 5- احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، (القاهرة: 1968).
- 6- أريك ودلو، النتائج والتداعيات دولياً ، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت : 2004).
- 7- أسامة الغزالي، حرب الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيرة"، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1999).

- 8- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1979).
- 9- أشرف سعد العيسوي، قراءة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مركز الخليج للأبحاث ،(دبي: 2007).
- 10- أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط "مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2012).
- 11- أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط _ الدوافع _ الآثار _ الآمال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (دمشق: 2016).
- 12- أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، (لندن: 2006).
- 13- إيجور أوساتشيف، مبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ترجمة سعد رحمي، (القاهرة: 1985).
- 14- بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة " بوتين والبحث عن العظمة الروسية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2010).
- 15- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بيروت: 2012).
- 16- بول براكن، العصر النووي الثاني-الاستراتيجية والاختار وسياسات القوى الجديدة-، ط2، الدار العربية ناشرون، (بيروت: 2013).

- 17- تسفي ماغين، روسيا في الشرق الأوسط، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، (بيروت: 2013).
- 18- توماس أ. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975)، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: د.ت).
- 19- جان إليشتاين، الصراع على العالم 1950-1988 "العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"، ترجمة موسى الزعبي، الشادي للنشر والتوزيع، (دمشق: 1991).
- 20- جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الأكاديمية، (مصر: 2011).
- 21- جورج شكري كتن، العلاقات الروسية _ العربية في القرن العشرين آفاقها، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 53، (ابو ظبي: 2001).
- 22- جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956_2006، ترجمة محمد علي مقلد، دار الفارابي، (بيروت: 2006).
- 23- جون بيترسون، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن القومي في كتاب النظام الأمني في الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
- 24- جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط "تاريخ الاضطرابات التي يُثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: 2011).

- 25- جيروز نكمانتس، اساطير الطاقة النووية، ترجمة محمد ابو زيد، ط2، مكتب الشرق الأوسط العربي، (رام الله: 2011).
- 26- خالد أبو بكر، احمدى نجاد رجل ايرا القوي " الحقيقة والاسطورة"، كنوز للنشر، (القاهرة: 2008).
- 27- خالد أحمد علي الشرابي وكاظم موسى محمد الطائي، استراتيجية الامبريالية الأمريكية بعد الحرب الباردة وأثرها على الوطن العربي، ط1، دار السواقي العلمية للنشر، (عمان: 2014).
- 28- خيرالدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2006).
- 29- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت: 1985).
- 30- راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة: 1951).
- 31- راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة: 1951).
- 32- روبرت مابرو، نفط الخليج في خريطة جديدة لإمدادات النفط العالمية، من كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي: 2006).
- 33- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني أثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2، دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، (دمشق: 2008).

- 34- زيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية" ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية"، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، (بيروت: 2007).
- 35- زيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى " السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوسـتراتيجيا"، ترجمة أمل الشرفي، ط1، الأهلية للنشر، (عمان: 1991).
- 36- زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة: 2007).
- 37- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني تحليل البعدين الداخلي والخارجي، دار النشر العربي، (القاهرة: 2020).
- 38- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، ط1، بيت الحكمة، (بغداد: 2009).
- 39- ستيفن لي مايرز، القيصر الجديد" بزوغ عهد فلاديمير بوتين"، ترجمة تيسير نظمي خليل، العبيكان للنشر، (الرياض: 2018).
- 40- سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، (عمان: 2013).
- 41- سكوت ريتز، استهداف إيران، ترجمة أمين الايوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2007).
- 42- سهاد عبدالجمال عبدالكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام، المركز العربي للدراسات والبحوث العليمة للنشر والتوزيع، (القاهرة: 2020).

- 43- سوسن اسماعيل محمد، العلاقات العراقية _ الروسية بين المتغير الأمريكي والارث الروسي في مرحلة ما بعد الاحتلال _ دراسة استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد: 2005).
- 44- سوسن العساف، استراتيجية الردع والعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العالمية للأبحاث والنشر، (بيروت: 2008).
- 45- شادي عبدالوهاب، روسيا وإيران دراسات مترجمة، مركز بغداد للدراسات والاعلام، (بغداد: 2010).
- 46- شانون ن. كايل، الحد من الأسلحة النووية وخطر الانتشار في كتاب-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي-، ترجمة حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004).
- 47- شاهرار تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2007).
- 48- صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات "إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور، (بيروت: 1999).
- 49- طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد: 2012).
- 50- طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، "دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية"، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان: 2016).
- 51- عادل الجوجري، أحمدى نجاد رجل في قلب العاصفة، ط1، دار الكتاب العربي، (القاهرة: 2006).

- 52- عاطف معتمد عبد الحميد, استعادة روسيا مكانة القطب الدولي " أزمة الفترة الانتقالية", ط1, الدار العربية للعلوم ناشرون,(بيروت: 2009).
- 53- عامر هاشم عواد, العلاقات العراقية-الروسية وضرورات المصلحة الوطنية, سلسلة أبحاث بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي, ط1, بيت الحكمة,(بغداد:2012).
- 54- عبادة محمد التامر , سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق - سورية- لبنان), ط1, المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات,(بيروت: 2015).
- 55- عبد الجليل زيد المرهون, برامج التسليح في دول الخليج والجوار, الدار العربية للعلوم ناشرون,(بيروت:2012).
- 56- عبدالجليل زيد مرهون, السياسة الروسية تجاه الخليج العربي, ط1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,(أبوظبي:2001).
- 57- عبدالسلام جمعة زاقود, الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد" قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011", (القاهرة:2012).
- 58- عبدالفتاح علي الرشدان ورناء عبدالعزيز الخماش, تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلافات 2002-2016, دار جامعة نايف للنشر,(السعودية: 2017).
- 59- عصام نايل الجمال, تأثير التسليح الإيراني على أمن الخليج, دار الحامد للنشر والتوزيع,(عمان: 2012).
- 60- عصام نايل المجالي, تأثير التسليح في الأمن الخليجي, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع,(عمان:2012).

- 61- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني بين إشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: 2015).
- 62- علاء رفيق منصور وأيمن ابراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: 2022).
- 63- علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1989).
- 64- علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية_ الروسية 1991_ 2011 ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2012).
- 65- علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط " التآمر الأمريكي الصهيوني"، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، (بيروت: 2013).
- 66- عمار بوحوش، تطورات النظريات السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر: 1977).
- 67- عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني-النشأة والتطور -، المعهد المصري للدراسات، (الاسكندرية: 2019).
- 68- غالب قنديل، التعاون الروسي " الأمن الاقليمي وإصلاح النظام الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: 2009).
- 69- فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، ط1، دار الطليعة الجديدة للنشر، (دمشق: 2005).

- 70- فكرت نامق العاني وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد: 2012).
- 71- فلاديمير أفاتكوف الكيفيتش وآخرون، روسيا ودول الشرق في مرحلة ما بعد القطبيين، دار وجهة نظر الصحافة للطباعة والنشر، (موسكو: 2014).
- 72- فواز جرجس، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الشروق، (القاهرة: 2005).
- 73- قصي عبدالكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية " النفط السوري نموذجاً"، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق: 2010).
- 74- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة "فرص وتحديات"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (بيروت: 2016).
- 75- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا، ترجمة عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديد، (بيروت: 2004).
- 76- كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945-1980، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان: 1995).
- 77- كينيث آر. تيمرمان، العد العكسي للأزمة" المواجهة المقبلة مع إيران"، دار العلم للملايين، (بيروت: 2006).
- 78- لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، ط1، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي: 2005).

- 79- ليليا شيتسوف، روسيا يلتسن "الخرافات والحقيقة"، ترجمة عبدالله حسن، ط1،
الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2001).
- 80- ليكسي فاسيليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط "من الرسولية الى
البراغماتية"، ترجمة العربي للصحافة والنشر، مكتبة مدبولي، (موسكو: د.ت.).
- 81- ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة "تنظم العنف في حقبة
الكونية"، ترجمة: حسني زينة، ط1، الناشر للدراسات، (بيروت: 2009).
- 82- مارينا سبرونفا، التحولات الدستورية في العراق، ترجمة د. فالح الحمداني،
ط1، مكتبة عدنان للنشر، (بغداد: 2012).
- 83- محمد أحمد عقله المومني، السيطرة على العالم، عالم الكتب
الحديث، (الاردن: 2010).
- 84- محمد السهلاوي، أمن الطاقة في الخليج والدولار الأمريكي نظرة عامة، من كتاب
أمن الطاقة في الخليج العربي "التحديات والآفاق"، ط1، مركز دراسات
الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبوظبي: 2010).
- 85- محمد بن سعيد الفطيسي، رؤية الى العقيدة العسكرية الروسية، المعهد العربي
للبحوث الاستراتيجية، (بيروت: 2007).
- 86- محمد جواد علي، الصراع الأمريكي-السوفيتي في المحيط الهندي، منشورات
شركة مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد: 1986).
- 87- محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،
ط1، مكتبة مدبولي، (القاهرة: 2002).

- 88- محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت والاستراتيجي والمتغير الطرفي، دار المنهل اللبناني، (بيروت: 2009).
- 89- محمد نورالدين عبدالمنعم، النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة: 2009).
- 90- مروان إسكندر، الدب ينقلب نمراً "روسيا الولادة الجديدة"، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، (بيروت: 2012).
- 91- مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد: 2007).
- 92- معين حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 1997).
- 93- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، (بيروت: 2006).
- 94- منى سحيم آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، (القاهرة: 2000).
- 95- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2013).
- 96- ناصيف يوسف حتى، التحول في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1999).
- 97- نزار عبدالقادر، إيران القنبلة النووية-الطموحات الامبراطورية-، ط1، المكتبة الدولية، (بيروت: د.ت).

- 98- نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: 2014).
- 99- نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2013).
- 100- هشام محمود الاقداحي، معالم الدولة القومية الحديثة " رؤية معاصرة"، مؤسسة الشباب الجامعة، (الاسكندرية: 2008).
- 101- وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني- حقيقة أم أوهام- دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، (سوريا: 2013).
- 102- وسيم خليل قلعبية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت: 2016).
- 103- ياسين السيد، الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، شركة النهضة، (القاهرة: 2004).

رابعاً: المصادر الأجنبية

1- المصادر الروسية

1. Вудворд, П. План атаки. Нью-Йорк, 2004.
2. Подцеруб А.Б. Россия и кризисы вокруг Ирака: история и современность, Вестник Московского государственного военного университета, Выпуск 5, 2010,
3. Аль-Джубейри М. Русско-иракские отношения 1991-2011. Бейрут, 2012.
4. Лавров, С. В. Настоящее и будущее глобальной политики: взгляд из Москвы № 2 от 2007 г.

2- المصادر الانكليزية

- 1- Alfred Monks, The Soviet Interentions in Afganistan, the American Enterprise Institute for Public Research, Washinton, D.C., 1981.
- 2- Benjamin H. Fredman and Justin Ogan, " Hitting stop Button on NATO Expansion ", International Affairs, (Spring: 2009).
- 3- Brian Glyn Williams, counter jihad: America's military Experience In Afghanistan, Iraq, And Syria, University of Pennsylvania press, (Philadelphia, 2017).
- 4- Halford L. Hoskins, The Middle East "Problem Area in World Politics, (N.Y: 1957).
- 5- Helene Cooper and William J. Broad, "UN Agency Says Iran Must Freeze Nuclear Project," The New York Times, November 28, 2009

- 6- James Dobbins, Occupying Iraq: A History of the coalition provisional Authority, (Santa Monica, CA: RAND corp, 2009).
- 7- John L. Saluetti, future us Army command Relationships, US Army strategy Research project, US Army War College, (Pennsylvania: 2011).
- 8- John Tagliabue, "France and Russia Ready to Use Veto Against Iraq War," New York Times, March 6, 2003.
- 9- Leonard Mosely, Power Play "Great Britain", Williams Brothers LTD, 1973.
- 10- Liay Bourttman, Butin and Russians Middle East policy, The Middle East Review of International Affairs, (MEAIA), Vol.10, No.2, June, 2006.
- 11- Mark landler, U.S Troops to leave Iraq by year's End, Obama says, The New York Times, October, 22, 2011.
- 12- Nemir Kirdar, Saving Iraq Rebuilding a Broken Nation, Weidenfeld and Nicolson, (London: 2009).
- 13- Noam Chomsky, Interventions. London: Penguin Books, 2007
- 14- Philip Darby, British Defense Policy East of Suez 1947-1968, (Oxford - Oxford University Press – 1983).
- 15- Robert O. Freedman, Policy Brief, Middle East Institute, 12, June, 2003.
- 16- Robert O. Freedman, Putin Iran and the nuclear weapons, (Washington: 2006).
- 17- Robert O. Freedman, Russia-Iran and the nuclear question, (Washington: 2006).
- 18- Robert O. Freedman, Soviet Policy toward the Middle East Since 1940, (Prager, N.Y. 1975).
- 19- Russia's Putin calls Iraq war a mistake.

- 20- Scott Peterson" Russian Nuclear know How pours into Iran", Christian sience monitor, July 21, 2002.
- 21- Sharon La Franiere, Russia's Putin Calls Iraq War A 'Mistake' Moscow Wary of Unrest Among Muslim Population, Washington post, March 18, 2003.
- 22- Thom shanke,U.S.Ingnir finds Russians passed spy Data to Iraq in 03,the Newyork times,28/2/2025.
- 23- Timothy J. Lynch and Roberts . singh , After Bush "The case for coutinuity American foreign pblicy", New yourk : cam brioye university press, 2008.
- 24- Toby Dodg, Iraq: from war to A New Authoritarianism Routledge publisher ,(Landan:2012).
- 25- Trenin Dmitri, Russias policy in The middle East,"prospects for cousensus and confliet with the united states" The century foundation Report, (New yourk) 2010.
- 26- William Nester, Haunted victory the American crusade to destroy saddam and Impose Democracy on Iraq, Potomac Books, (Washington:2012).

خامساً: البحوث والدوريات.

- 1- إبراهيم خليل العلاف, "الخليج العربي بين المناورات العسكرية الإيرانية والمناورات العسكرية الأمريكية-تحليلات استراتيجي", مجلة مركز الدراسات الإقليمية, العدد8, (جامعة الموصل), 2006.
- 2- إبراهيم عرفات, روسيا والشرق الأوسط " أية عودة ", مجلة السياسة الدولية, العدد 170, تشرين الأول, 2007.

- 3- أحمد إبراهيم محمود، " السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111، (القاهرة)، 1993.
- 4- أحمد إبراهيم محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملفات الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 145، (القاهرة)، 2007.
- 5- أحمد إبراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية-تحليل الاستراتيجيات في إدارة الصراع"- مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد 151، (القاهرة)، 2009.
- 6- أحمد إبراهيم محمود، " الصناعات العسكرية الروسية وتدعيم الاقتصاد والمكانة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، (القاهرة)، 2007.
- 7- أحمد إبراهيم محمود، " حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، تموز، (القاهرة)، 2003.
- 8- أحمد الحوت، " السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط من الدفاع الاستراتيجي الى الانكفاء المنظم"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 4، كانون الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية، (لبنان)، 1991.
- 9- أحمد حسن شحيل، "السياسة الروسية تجاه العراق بعد 2003"، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، العدد 36، (جامعة بغداد) 2008.

10- أحمد ذياب، "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، مركز
الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد 167، كانون الأول، (القاهرة)،
2007.

11- أحمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، مجلة عالم
المعرفة، العدد 4، (الكويت)، 1978.

12- أحمد هاني القطاونة، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد
فلاديمير بوتين (2000_2008)"، مجلة الثقافة والتنمية، العدد 33، جامعة
الاسراء، (الاردن)، نيسان، 2010.

13- أمين شبلي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية، العدد 175، (القاهرة)، 2009.

14- أنيس محمد حسن، "البرنامج النووي الإيراني"، مجلة قضايا دولية، مركز
الدراسات الدولية، العدد 30، (بغداد)، 1999.

15- باسم راشد، "المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"،
وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 9، (الاسكندرية)، 2013.

16- باكيثام الشرقاوي، التوجه الإيراني نحو آسيا" الامكانيات والتحديات"، أوراق
الشرق الأوسط، المركز القوي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 36، (القاهرة)،
2007.

- 17- بيير بيارنس، "القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً"، ترجمة زينب بسام كبة، مجلة الحكمة، العدد 38، السنة السابعة، (بغداد)، كانون الأول، 2004.
- 18- بشير هادي عبد الرزاق، الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة السياسة العامة، العدد 11، جامعة بغداد، 2022.
- 19- تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية-المنظور الدولي والاقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، (القاهرة)، 2000.
- 20- حارث قحطان عبدالله ومُثنى فائق مرعي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية _ الإيرانية"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، (تكريت)، 2014.
- 21- حسام محمد خضير، "سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق منذُ عام 2003"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 39، مركز الدراسات الاستراتيجية، (جامعة بغداد)، 2021.
- 22- حسن عبيد عيسى، "المرتزقة الجُدد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328، (بيروت)، حزيران، 2006.
- 23- حيدر عبدالواحد ناصر، "هل يكون الحل الاخير في روسيا"، شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، العدد 13، (جامعة البصرة)، 2006.
- 24- خالد عماد، "الرؤية الاسرائيلية للحرب على العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، السنة الثانية، (القاهرة)، 2008.

- 25- خليل اسماعيل الحديشي, " تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق
", مجلة المستقبل العربي, العدد 324, مركز دراسات الوحدة العربية,(بيروت),
شباط, 2006.
- 26- رشا عدنان مبيضين, " الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية",
مجلة البلقاء للبحوث والدراسات", المجلد 23، العدد 1، (جامعة عمان الاهلية)،
2020.
- 27- زهراء عباس هندي, " الملف النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط",
مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية, المجلد 47، العدد 4، (جامعة البصرة)،
2022.
- 28- سعد الحمداني، "العلاقات الروسية _ الإيرانية 2003_2010"، مجلة السياسة
الدولية، العدد 21، (بيروت)، 2012.
- 29- السيد أمين شبلي, " بوتين وسياسة روسيا الخارجية", مجلة السياسة الدولية,
مركز الاهرام للدراسات والنشر, المجلد 44، العدد 157، (القاهرة)، 2009.
- 30- شريف شعبان مبروك, " الانسحاب الأمريكي من العراق بين الثابت والتغيير",
مجلة شؤون عربية, العدد 147، (القاهرة)، 2011.
- 31- شريف كلاع, " قراءة في دوافع البرنامج النووي الإيراني", مجلة المعارف
والبحوث والدراسات التاريخية, العدد 5، جامعة الشهيد حمه لخضر -
الوادي,(الجزائر)، 2016.

- 32- شنب علي أحمد المرغني ومحسن عامر, "انعكاسات الاتفاق النووي بين إيران ودول 1+5 على تركيا", مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, العدد 18, كلية الاقتصاد والتجارة, (الجامعة الاسمية الإسلامية), 2021.
- 33- صالح الخثلان, "العلاقات السعودية الروسية علاقات نوعية بدلاً من شراكة استراتيجية", المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد 34, (بيروت), 2012.
- 34- صفاء حسين علي الغزي, "السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة", مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 2, العدد 6, (جامعة كركوك), 2013.
- 35- طلال عتريس, "الحالف الإيراني-الروسي ضفاف مفتوحة", مجلة حمورابي, العدد 11, السنة الثالثة, (لبنان), تشرين الثاني, 2014.
- 36- عاطف معتمد عبد الحميد, "روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية", مجلة شؤون إيرانية, مركز الدراسات الإيرانية, العدد 11, (جامعة البصرة), 2005.
- 37- عامر هاشم محمد, "التحول في العلاقات الأمريكية-الروسية", المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد 26, مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت), 2010.
- 38- عبد الجليل عبدالواحد عمران, "استراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط", مجلة كلية المأمون الجامعة, العدد 17, (العراق), 2011.
- 39- عبد الحسين شبيب, "الخيارات الأمريكية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني", فصلية إيران والعرب, العدد 14, 2005.

40- عبدالرزاق خلف محمد، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"،
مجلة دراسات اقليمية، المجلد 4، العدد 9، (جامعة الموصل)، كانون
الثاني، 2008.

41- عبدالله يوسف سهر، "دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق"،
مجلة السياسة الدولية، العدد 170، (القاهرة)، تشرين الأول، 2003.

42- عبدالناصر جندلي، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه الشرق
الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 157، مركز الدراسات الاستراتيجية،
2018.

43- عبدالوهاب القصاب، "روسيا في الادراك الاستراتيجي الأمريكي-صراع أم
تعاون"، مجلة دراسات سياسية، العدد 9، بيت الحكمة، (بغداد)، 2002.

44- علا محمد بشار قزمان، "الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة
جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، العدد 4، (دمشق)،
2021.

45- علاء عبدالحفيظ محمد وميلاد عمر عبدالسلام معتوق، "التنافس الروسي
الأمريكي في الشرق الأوسط - العراق، إيران، سوريا، نموذجاً -"، مجلة كلية
التجارة للبحوث العلمية، العدد 58، (جامعة أسيوط)، كلية التجارة، حزيران،
2015.

46- فتوح أبو وهب هيكل، " أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (البحرين)، 2006.

47- فخري هاشم العبادي، " الدور الروسي في الأزمة الإيرانية"، نشرة إيران والعالم، مركز الدراسات الإيرانية، العدد 35، (جامعة البصرة)، 2007.

48- فكرت نامق العاني، "العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية _دراسة تحليلية"، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، (بغداد)، 2001.

49- فهد مزبان خزار الخزار ووحيد عبدالواحد ناصر، " الأزمة النووية الإيرانية- التطورات الدوافع-الدلالات الاستراتيجية"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 5-6، (جامعة البصرة)، 2006.

50- فهد مزبان خزار الخزار، " تطورات الأزمة النووية الإيرانية في عهد محمود احمدي نجاد-التهدة أم التصعيد والمواجهة-"، نشرة شؤون إيرانية، العدد 14، حزيران، 2006.

51- فهد مزبان خزار الخزار، " الموقف الروسي ازاء أزمة البرنامج النووي الإيراني"، مجلة أورك، (جامعة البصرة)، المجلد 9، العدد 4، 2016.

52- لمى مضر الامارة، "التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة وانعكاس الانتخابات الرئاسية على سياسة الدولة داخليا وخارجيا"، المجلة

السياسية الدولية، العدد 11، كلية العلوم السياسية، الجامعة
المستنصرية، (بغداد)، 2009.

53- ماجد كيالي، "اضطراب المشرق العربي في صراعات القطبين الأمريكي
والروسي من الثورات الشعبية الى الحروب بالوكالة"، مجلة شؤون عربية،
العدد 158، (جامعة الدول العربية)، 2014.

54- مثنى علي حسين المهداوي، "أثر المتغيرات الأمريكية في العلاقات الروسية
العراقية المعاصرة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد)، العدد 41، 2009.

55- مثنى مشعان المزرعي، "الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق من منظور الولايات
المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، العدد 33، 2010.

56- محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة
السياسة الدولية، العدد 170، (القاهرة)، تشرين الأول، 2007.

57- محمد زكريا إسماعيل، "النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة"، مجلة
المستقبل العربي، العدد 143، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان)، كانون
الثاني، 1991.

58- محمد سالم أحمد الكواز، موقف روسيا الاتحادية من الأزمة النووية الإيرانية
2005-2008 دراسة تاريخية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد
12، العدد 2، (جامعة الموصل)، 2012.

59- محمد سعيد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران، تركيا، روسيا"،
مجلة السياسة الدولية، العدد 147، (القاهرة)، كانون الأول، 2002.

60- محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، "روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني"،
مجلة دراسات اقليمية، المجلد 6، العدد 16، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة
الموصل)، 2009.

61- محمد وائل القيسي، "استراتيجية القوة الذكية في إدارة الأزمة الإيرانية (أزمة
واشنطن-إيران أنموذجاً)"، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 13، العدد 41،
(جامعة الموصل)، 2019.

62- معتز سلامة، "طريق روسيا للعودة الى مسرح السياسة العالمية"، مجلة
السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، (القاهرة)، العدد 195، 2014.

63- معن بشور، "نتيجة الانتخابات والاستفتاء في القرار السياسي"، مجلة
المستقبل العربي، العدد 321، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت)، تشرين
الثاني، 2005 .

64- ميشال يمين، "العلاقات الروسية-الإيرانية مشاكل وتطلعات"، مجلة شؤون
الأوسط، العدد 114، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بيروت)، 2004.

65- ناظم عبد الواحد جاسور، "الانتخابات العراقية ائتلافات متنافرة وكيانات
سياسية تخشى التهميش"، المجلة السياسية الدولية، العدد 3، الجامعة
المستنصرية، (بغداد)، 2006.

66- نورهان الشيخ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة
ما بعد الاحتلال الأمريكي"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24،
(القاهرة)، 2009.

67- نورهان الشيخ، " العلاقات الروسية-الأمريكية تفاهات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 206، السنة العاشرة، (القاهرة)، كانون الثاني، 2012.

68- نورهان الشيخ، " مصالح ثابتة ومتغيرات جديدة: السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة بعد ثورات الربيع العربي". مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (القاهرة)، تشرين الأول، 2011.

69- نيفين عبدالمنعم مسعد، " السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت)، 2002.

70- هاني جواد كاظم النجار، " التعاون العسكري والاقتصادي بين روسيا وإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي 1997-2005"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 1، كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة بابل)، 2016.

71- وائل محمد اسماعيل وعلي حسين علي، " أثار الاستراتيجية التسليحية النووية الإيرانية على مستقبل الأمن الوطني العراقي"، مجلة كلية التربية، العدد 5، (الجامعة المستنصرية)، 1995.

72- وليد محمود احمد، "روسيا وأمن الخليج العربي" نشرت التحليلات الاستراتيجية تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 1، العدد 27، (جامعة الموصل)، آذار، 2007.

73- يوسف محمود وآخرون، "الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني"، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 6، العدد 24، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، (المانيا)، 2024.

سادساً: الصحف

- 1- جريدة الثورة (سوريا)، 25 كانون الأول 2009.
- 2- جريدة الراية، 5 آذار 2008.
- 3- جريدة الرياض، العدد 14063، 25 كانون الأول، 2006.
- 4- جريدة الشرق الأوسط، العدد 10131، 24 آب 2006.
- 5- صحيفة الحياة، (لندن)، 31 ايار، 2009.
- 6- صحيفة السفير، (البنان)، العدد 10586، 25 كانون الأول، 2006.
- 7- صحيفة الشرق الأوسط، العدد 7568، 2 آذار، 2009.
- 8- صحيفة المدى، العدد 3049، نيسان، 2014.
- 9- صحيفة النور، العدد 282، 21 شباط، 2007.
- 10- صحيفة الوطن، العدد 3061، 28 نيسان، 2014.
- 11- صحيفة ايلاف، العدد 4833، 20 آذار، 2014.

سابعاً: المصادر المتاحة على الشبكة العالمية (الانترنت).

- 1- Russia and the war in Iraq, CRS Report for cougress , Reeived through the CRS web ,updated April 14 ,2003 .www.Every CRSReport. Com

- 2- Robert O. Freedman, Policy Brief, Middle East. <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/contact-us/default>.
- 3- Постановление Государственной Думы Федерального Собрания РФ от 23 ноября 2005 года. № 2445-ІУ ГД «О соблюдении прав человека в ходе послевоенного восстановления Ирака». (дата обращения 17.03.2014).
Ийр:// www.zonazakona.ru/law/ukaz.
- 4- Тимофей Борисов, Игорь Елков. Директор СВР Сергей Лебедев: Зарубежные разведки следят за нашими техническими проектами. (<https://rg.ru/2005/12/20>)
- 5- Путин В.В. – публичные выступления Пресс-конференция президента РФ В.В. Путина по ситуации в Ираке, март 2003 года. Архив Кремля: <http://kremlin.ru>
- 6- Никонов В.А. – политолог, депутат «Иракская кампания и российская внешняя политика», Россия в глобальной политике, №2, 2003. <https://globalaffairs.ru>
- 7- https://tfumux.fandom.com/wiki/Middle_East
- 8- <https://images.app.goo.gl/YUbetzsUHhVSwuhm9>
- 9- <https://www.google.com/search>.
- 10- <https://www.google.com/search>.
- 11- https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/6c/NASA_FIRMS_2025-06-19_Natanz.png
- 12- <https://www.google.com/searc>
- 13- <https://political-encyclopedia.org>.
- 14- <https://main.un.org>.
- 15- <https://ar.wikipedia.org>
- 16- <https://www.org>

17- BBC New_Georgia_Russia Couflict in 2008.

18- Black sea fleet, Ency clopedia Britannica

19- <https://marebpress.com>

Abstract

The world has entered since the beginning of the century twenty-first A new phase marked by the rise of international powers competing with the United States, such as the Russian Federation and China. These powers began to seek political and economic influence and presence in many regions of the world. The Middle East was one of the most important regions that witnessed Russian-American competition on numerous political issues, whether in Iraq, Iran, or other Middle Eastern countries.

The importance of the study topic (Russia's position on American policy in the Middle East, Iran and Iraq 2001-2011, a historical study) comes from the importance of these countries and their pivotal role in the policy of both the Russian Federation and the United States of America, Since 2003, Iraq has entered a new era after its occupation by the United States in 2003, as it has come under the influence and hegemony of the United States, which pulled the rug out from under Russia, which had enjoyed great influence before its occupation, while Iran was a political arena for the Russian-American tension regarding the nuclear crisis, Russia had an influential position on this issue, while at the same time many political, economic and strategic factors greatly influenced the policy of both the Russian Federation and the United States in the Middle East.

This study consists of an introduction, three main chapters, and a conclusion and Appendices. The introduction includes a brief historical overview of the nature of Russian and American policies in the Middle East from World War I until the beginning of the twenty-first century.

University of Mosul
College of Arts
History Department



**Russia's Position on United States
America Policy in the Middle East
"Iran and Iraq as a Model" (2001-2011)
A Historical Study**

**A Thesis Submitted
Ahmed Mohammed Hassan Jassim
AlMa'mary**

**Master's Thesis
History / Modern History**

**Supervised by
Prof.
Hashem Abdul Razzaq Saleh**

2025 A. D.

1447 A. H.

**Russia's Position on United States
America Policy in the Middle East:
"Iran and Iraq as a Model" (2001-2011)
A Historical Study**

A Thesis Submitted

By

**The Council of the College of Arts, University of
Mosul part of the requirements for obtaining
Master's in Modern history**

Submitted by

**Ahmed Mohammed Hassan Jassim
AlMa'mary**

**Supervised by
Prof.**

Hashem Abdul Razzaq Saleh

2025 A. D.

1447 A. H.